



جامعة البحرين
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

العلة و التعليل في كتاب الخصائص لابن جني

بحث مقدم لاستكمال متطلبات الماجستير

من الطالب

ناصر حميد المبارك

إشراف الدكتورة

فائقة الصادقي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المحتوى

- 4 1- المقدمة
- 9 2- تمهيد : العلة في الفكر العربي الإسلامي
العلقة بين المنكلمين والفقهاء
- 14 3- الفصل الأول : العلة في النحو العربي
نشأة البحث في العلة وتطوره قبل ابن جني وبعده ، العلة بين النظر والتطبيق
- 27 4- الفصل الثاني : فلسفة العلة عند ابن جني
مفهوم العلة عند ابن جني والأصول الفلسفي والفقهية للتعليل عنده
- 48 5- الفصل الثالث : مكانة العلة وخصائص التعليل في كتاب الخصائص
موقع العلة في الكتاب ، موقع التعليل في الكتاب ، خصائص التعليل عند ابن جني
- 65 6- الفصل الرابع : العلة في كتاب الخصائص
مفهوم العلة في الكتاب ، خصائص العلة النحوية ، الفرق بين العلة النحوية والفقهية والكلامية
- 96 7- الفصل الخامس : توظيف التعليل عند ابن جني
توظيف العلة في : الأصوات ، الصرف ، النحو ، الدلالة والبلاغة
- 133 8- الخاتمة
- 141 9- ملخص (باللغة الإنجليزية)
- 145 10- المصادر والمراجع

المقدمة

يعدّ قانون العلية من أهم القوانين التي تقوم عليها معظم الفلسفات والمناهج العلمية لا سيما الفكر الإسلامي ؛ فقد كانت العلية هي الأساس في معظم قضاياها بدءاً بقضية الألوهية ومروراً بجميع القضايا الأخرى التي عني بها سواء على مستوى الأصول أم الفروع ؛ فهي مدار البحث في العقيدة والتوحيد وهي كذلك في الفقه وأصوله ، ولما كانت اللغة أهم الركائز للثقافة الإسلامية فإن الدراسات اللغوية لم تشذ عن هذه القاعدة ولم تتخلف عن هذا التيار ، وكان من نتيجة هذا أن اتجهت الدراسات اللغوية عامة والنحوية خاصة إلى البحث عن علل مقنعة لكل جزئية في اللغة ، فجعلوا لكل (حادث) — حسب تعبير المتكلمين — علة تسببت في حدوثه حتى أصبحت القواعد قائمة على أساس من العلل يشد بعضها بعضاً لتكون في مجملها التصور العربي للغة ، فهي عندهم أشبه بالطبيعة لها قوانينها وأنظمتها البعيدة عن الاعتبارية لأن ذلك عندهم من ضرورات الحكمة.

وحتى أولئك الذين ثاروا على بعض جزئيات هذه النظرية مثل ابن مضاء إنما استبدلوا علة مكان علة ، فالعلة الأولى عند ابن مضاء هي الله ثم المتكلم وليس الكلمات يعمل بعضها في بعض؛ لأن الكلمات — عنده — لا تصلح أن تكون عللاً حقيقية ولا عاملاً مؤثراً وذلك لعدة اعتبارات منطقية وكلامية وعقدية، وعلى هذا فإن ثورة ابن مضاء وإن كان ظاهرها الثورة على العوامل والعلل فإن باطنها دعم لنظرية التعليل الفلسفية مع تغيير في نوع العلل وليس رفضاً لمنهج التعليل ذاته.

فالتعليل في الدرس اللغوي العربي إذن من الركائز التي لا يمكن تجاهلها ولا دراسة البحث اللغوي العربي وفهمه إلا من خلا لها ، وقد بدأ هذا التعليل واضحا أوليا ثم بدأ يتعقد حتى بلغ مداه في القرن الرابع الهجري، ولسنا بصدد الحديث عن تاريخ التعليل هنا ولكن نشير إلى أن ابن جني من الذين اشتغلوا بهذا الأمر وأصلوه لا سيما في كتابه الخصائص الذي لا تخفى أهميته في الدرس اللغوي العربي؛ ولهذا رأيت أن أدرس هذه الظاهرة فيه خاصة وأنّ ظاهرة التعليل تقود إلى موضوع ما زال قيد الأخذ والرد وهو قضية المعيارية والوصفية في البحث اللغوي ، فلا يحسم هذا الموضوع حتى يحسم موضوع التعليل لاعتماد الدراسات المعيارية اعتمادا كلياً عليه، وبما أن معظم الدراسات المحدثة تتجه إلى المنهج الوصفي فقد جنح بعض الدارسين المحدثين إلى رفض التعليلات اللغوية والدراسة القائمة عليها وإلى تحويل مجرى الدرس إلى المنحى الوصفي خلافا لما كان عليه من قبل، يقول تمام حسان : — (إن المعروف في كل منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنه يعني أولاً وآخرها بالإجابة عن (كيف) تتم هذه الظاهرة أو تلك فإذا تعدى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن (لماذا) تتم هذه الظاهرة أو تلك لم يعد هذا منهجا علميا، بل لا مفر من وصفه بالحدس والتخمين وتفسير الإرادة والبحث عن الحكمة الإلهية في وجود هذه الظواهر). (انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها).

وإذا كان الغالب على الدرس اللغوي المعاصر هو المنهج الوصفي فقد ظهرت بعض التوجهات التي تدعو إلى المنهج المعياري وتقر الدرس القديم على ما كان عليه وإن كان التعليل المعاصر يخالف التعليل القديم إلا أن الاتفاق على الأصل قائم بينهما.

لهذا رأيت أن أقوم بدراسة هذه الظاهرة من خلال واحد من الكتب اللغوية التراثية التي يمكن من خلالها اكتشاف منهج للتعليل يمكن أن يؤدي إلى فهم التفكير اللغوي العربي من

خلال كتاب مهم من كتب التراث اللغوي وهو كتاب الخصائص لابن جني ، وإنما وقع الاختيار على ابن جني لأنه من أوائل الذين فصلوا في هذا الموضوع ونظروا له ؛ فضلا عن أنه يعد من أكثر من تشربوا بمنهج التعليل وتعصبوا له، فهو لهذا يعد الأنموذج المثالي لتطبيق هذه الدراسة عليه.

وأشير هنا إلى أنه قد سبقني إلى دراسة هذا الموضوع كثير من الباحثين إلا أن معظم الدراسات السابقة التي عالجت هذا الموضوع قد وقفت عند حد الحديث عن مشروعية التعليل ومدى انتشاره و تاريخه منذ نشأته والتطورات التي مرّ بها ولم تحاول أن تبحث عن الأصول المعرفية له والباعث للنحويين على الاهتمام به، ذلك أن اهتمام النحويين بهذا الموضوع لم يكن اهتماما منقطعاً عن الثقافة العربية أو عارياً من الجذور المؤسسة لها، ولهذا كان لابد لنا لفهم هذه الظاهرة من أن ندرس هذا الموضوع في الإطار العام للثقافة الإسلامية.

وإنما كان عنوانه (العلة والتعليل) لغرض الفصل بين العلة بالمعنى النظري وبين التعليل بالمعنى العملي، فدراسة العلة يقصد به ما قاله ابن جني عن العلة ومفهومها عنده، وأما التعليل فيقصد به ما مارسه ابن جني من تعليل للغة وما قدمه من أسباب وغايات للأحكام اللغوية.

ورأيت أن التقسيم المناسب لدرس هذا الموضوع هو أن يقسم البحث إلى ستة فصول وخاتمة، وهذه الفصول على النحو التالي :

الفصل الأول : ويدور حول مفهوم العلة في الفكر العربي والمصادر التي صدر عنها العرب في تصورهم له، والأسس المعرفية المختلفة التي قامت عليها فكرة العلة عموماً والعلة في اللغة خصوصاً.

الفصل الثاني : ويعالج قضية العلة عند النحويين ، وتطور التعليل عندهم .

الفصل الثالث : ويدور حول ابن جني وموقعه من خريطة الفكر العربي والأسس الثقافية التي يعتمد عليها، والأصول العقدية والفقهية التي يؤمن بها، وأثر ذلك كله في تصوره لمفهوم العلة.

الفصل الرابع : ويدور حول موقع العلة من كتاب الخصائص وعلاقة موضوع العلة بموضوع الكتاب، كما يتفرع عن ذلك موضوع خصائص التعليل التي اكتسبها من طبيعة موقعه في الكتاب ومن موقعه في فكر ابن جني.

الفصل الخامس : ويدور حول مفهوم العلة كما صورته ابن جني في كتابه من حيث تعريف المفهوم وخصائص العلة وشروطها عموماً وخصائص العلة النحوية على وجه الخصوص والفرق بينها وبين العلل الأخرى.

الفصل السادس : ويدور حول التعليل في كتاب الخصائص، مدى انتشاره في الكتاب وتأثره بالتصور العام لمفهوم العلة وعلاقته بفلسفة اللغة، فهذا الفصل يحاول الباحث فيه جمع شتات تلك التعليقات المتفرقة في الكتاب ليخرج من ذلك بوضع تصور لفلسفة اللغة عند ابن جني.

وكان التصور الأولي للبحث يقوم على قسمة البحث إلى بابين يتكون كل منهما من ثلاثة فصول يتناول الباب الأول الجانب النظري لمفهوم العلة، بينما يتناول الباب الثاني الجانب التطبيقي للموضوع، إلا أن الباحث رأى أن التقسيم إلى أبواب لا يحفظ للموضوع توازنه الكمي ولا النوعي فتم الموضوع على الصورة التي هو عليها.

وإني إذ أرجو أن يحقق هذا البحث النتائج التي قمت به من أجل تحقيقها لا يفوتني أن أشكر كل من أعانني على إتمامه فأبدأ بما وصى به لقمان ربه أن أشكر لي ولوالديك ، وأقدم شكري المجزل إلى أستاذتي المشرفة الدكتورة فائقة الصادقي التي بذلت وسعها في إرشادي وتوجيهي ، كما أنني أشكر لأستاذي الجليل الدكتور عبد ربه عبد اللطيف على كل ما أفاض

عليّ من علمه الغزير طوال أيام دراستي عموماً وما قدم لي من إرشادات لبحثي هذا خصوصاً ، كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا على قبوله مناقشة هذه الرسالة الذي أسعدني كثيراً لما أتوقع منه من إرشادات نافعة وعلم غزير طالما بشرنا بها الدكتور عبد ربه مذ عرفناه لكثرة ما يذكره بكل خير حتى كأننا عرفناهما معا ، كما أتقدم بعظيم الشكر إلى أستاذين غائبين هما الدكتور حلمي مرزوق والدكتور سليمان العطار لما قدماه لي من التوجيه وما أفاضوا من علم .

و أتقدم بالشكر أيضاً إلى أستاذي الجليل سماحة الشيخ علي المخلوق أياديه البيضاء ، وكذلك فضيلة السيد ضياء الكويتي بما أوضح لي من مفاهيم الأصول وصحح من الأوهام ، كما أشكر جميع أساتذتي بجامعة البحرين الذين تعلمت منهم وجميع الأصدقاء والإخوان والأهل الذين وقفوا بجانبني وخاصة زوجتي .

تمهيد

العلة في اللغة العذر والشغل والسبب والمرض، وتأتي العلة بمعنى المصدر والأصل أو هي معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل بلا اختيار، ومنه يسمى المرض علة لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف، أو هي اسم لما يتغير الشيء بحصوله، وكل أمر يصدر عنه آخر بالاستقلال أو انضمام الغير إليه فهو علة لذلك الأمر.

وأما الفلاسفة والمتكلمون فإن العلة عندهم من البداهة بمكان يجعلها غنية عن التعريف، فإذا عرفوها فإنما يقصدون بذلك التنبيه على المعنى المقصود منها(1)، فعرفها بعضهم بأنها ما يتوقف عليه الشيء ويكون خارجا مؤثرا فيه(2).

و مبدأ العلية في الفكر الإسلامي مبدأ راسخ ومهم لأنه يمثل أساس العقيدة الإسلامية التي تجمع فرق المسلمين؛ ذلك أنه الدليل الأول على وجود الصانع سبحانه، وهو عندهم من البداهة بحيث لا يحتاج إلى دليل لإثباته، ولا إلى مقدمات نظرية ولا فلسفية لاستنتاجه، بل هو عندهم دليل فطري وجداني ضروري، فكل شيء في الوجود لا بد له من علة.

ومن جهة أخرى فقد أدى البحث في واجب الوجود وصفاته ببعض فرق الإسلام إلى القول بأن كل ما في الوجود فإن له علة مرجحة أو كما يسمونه سببا، ذلك أن حكمة الباري تقتضي ألا يفعل شيئا لغير ما علة مرجحة لذلك الأمر، نعم هم قالوا بأن الغرض ليس في ذات الباري حتى لا يلزم القول بحاجة الباري إلى ذلك الغرض وإنما الحاجة في المعلول، وأبى فريق آخر التسليم بهذا القول لأنه عندهم غير ثابت، فليس كل ما خلقه الله لا بد له من علة أو سبب وهو قول الظاهرية وهم الطرف المقابل للمعتزلة الذين ألزموا ألا يكون شيء إلا وله علة أو

سبب أو حكمة، بل أوجبوا على الله سبحانه ألا يفعل شيئاً لغير علة لأن ذلك عبث وهو سبحانه منزّه عنه.

وكان من نتائج قول المعتزلة أن لكل شيء علة وحكمة أن وجد تيار مضاد لهذا التيار، قال إن الله لا يفعل الشيء لحكمة لا بد منها، بل إن كثيراً من الأشياء قد لا يكون لها حكمة مثل خلق الروائح الكريهة وتسليط السباع على الحيوانات الضعيفة ورفضوا أن يكون ما شرعه الله من الدين لحكمة حتى قال ابن حزم : " ولسنا نقول إن الشرائع كلها لأسباب بل نقول ليس منها شيء لسبب إلا ما نص منها أنه لسبب، وما عدا ذلك فإنما هو شيء أراد الله تعالى الذي يفعل ما يشاء " (3)

وفي الحقيقة أن لب الخلاف ليس في وجود الحكمة، فهي فيما يظهر محل اتفاق بأن الله لا يفعل العبث ولكن الخلاف في أن هذه الحكمة هل هي عقلية بمعنى أن الإنسان يستطيع إدراكها بعقله أم أنها حكمة خاصة بالله سبحانه ولا يستطيع الإنسان أن يفهمها ويدرك أبعادها لأنها ليست الحكمة التي نعرفها فلا يجوز أن نقيس حكمة الباري على عقولنا وما ندركه بأفهامنا ، وبعبارة أخرى إنه لا توجد حكمة مطلقة نحكم بها وإنما هناك حكمتان، حكمة الإنسان القاصر وحكمة الله القاهر، وهذا يردعنا عن التفكير في أسباب الخلق أو علله لأنها فوق إدراكنا، وكل ما ندعيه من حكمة وأسباب لها فهي مردودة علينا لأنها من حكمتنا نحن ولا يجب على الله أن يلتزم بهذه الحكمة القاصرة حتى قال ابن حزم "التعليل في الدين حرام وهو أصل كل كفر" إلا أن بعض المعتزلة لم يكتف برفض هذه المقولة حتى قال بقاعدة سماها (الصلاح والأصلح) أي أن الله لا يفعل إلا ما يصلحنا ولا يختار لنا إلا ما هو الأصلح دون بقية الأمور، وهذه القاعدة كانت مدار جدل بين المعتزلة أنفسهم فضلاً عن أصحاب الحديث، وقد انتقل هذا الخلاف في القول بوجوب الحكمة الإلهية إلى أصول الفقه، فالفقهاء ينقسمون —

كما هو معلوم — إلى أصحاب الرأي وأصحاب الحديث أو النقل والعقل وهو يشبه انقسام أصحاب الكلام إلى معتزلة وأهل سنة، فكما كان بين هؤلاء من أخذ طريقا وسطا كذلك كان في الفقهاء متوسطون، على كل حال فإن الخلاف بين مدارس الفقه كان ناتجا في كثير من الأحيان عن الخلاف في علم الكلام، وكان لهذه القضية أي قضية الحكمة أثر كبير في الخلافات الفقهية؛ ذلك أن القائلين بأنه لا يلزم أن تكون في التشريعات والمخلوقات حكمة لم يلتزموا بأن يكون لكل حكم من الأحكام علة يمكن معرفتها، فإذا عدمت العلة بطل القياس، ولهذا فإن من لم يقل بالحكمة رفض القياس رفضا قاطعا وهذا واضح عند الحنابلة والظاهرية على وجه الخصوص، وأما من قال بأن لكل حكم علة فهو يلتزم بأن تكون تلك الحكمة علة مطردة ولا يجوز مخالفتها؛ لأن مخالفتها حينئذ ترك للحكمة المفترضة، وهذا يسوغ لنا القياس ولهذا فإن أصحاب القياس يجمعون الوقائع المتشابهة التي يجمع بينها علة أو حكمة، وهؤلاء كان عندهم القياس من أهم الأصول والسبل للوصول إلى الحكم الشرعي ؛ وهذا واضح عند الأحناف والشافعية بصورة كبيرة.

وهذا الخلاف نفسه انتقل إلى أصول النحو التي بنيت على أساس من أصول الفقه وأصول الكلام، وكان الخلاف فيه واضحا بين البصريين من أصحاب القياس وبين الكوفيين الذين يبنون على النقل ويعملون بأخبار الأحاد، ووجد في اللغويين من يقول بأن اللغة تخضع لنظام محكم وصنعة متقنة وحكمة لا تنقض ومن أشهرهم ابن جني، وفي مقابله دعوى ابن مضاء الذي رفض تعليقات النحويين وأسقطها انطلاقا من مذهبه الظاهري الذي يرى أن التعليل حرام وأنه أصل كل كفر وليس من منطلق الإصلاح النحوي كما يزعم بعض المحدثين — فيما أراه — .

على كل حال ونحن نزعم أن ابن جني أول من وضع أصول النحو — كما زعم
لنفسه — على طريقة أصول الفقه وأصول الكلام فإنه نقل تلك المسائل بكل الخلافات فيها؛
وكان مذهبه النحوي مرآة صادقة لمذهبه الكلامي والفقهية (الحنفية)، فهو في الكلام صاحب
مذهب عقلي يقول بالحكمة في كل المخلوقات ومنها اللغة، هذا إذا قلنا بأن اللغة من الله
وبحكمة العرب وحكمة العربية إن كانت اللغة من وضع الناس، وهو يؤكد هذا المعنى كثيرا
ويشير إلى حكمة الواضع في مواضع كثيرة من الكتاب كما مر، لقد آمن ابن جني بأن
اللغة العربية لا تعدلها لغة أخرى ولا تشاركها في خصائصها التي عقد لها كتابه، فقد أودعت
من معاني الحكمة والإتقان ما يجعل الإنسان يتردد في قبول أن اللغة من وضع الناس وإن كان
هذا ما يقود إليه النظر كما يقول، ولهذا طفق ابن جني يعلل كل اطراد وشذوذ في تلك اللغة
مما جعل للتعليل في كتاب الخصائص موقعا مهما جدا يمثل — فيما أراه — المحور الذي
تدور عليه كل تفاصيل الكتاب ومنهجه.

هوامش التمهيد

- 1 الفلسفة الإسلامية ، محمد رضا المظفر ، ص 47
- 2 التعريفات للجرجاني
- 3 الإحكام في أصول الأحكام ، لابن حزم ، ج 8 ، ص 546

الفصل الأول

العلة و التعليل عند النحويين

لم تكن الدراسات النحوية واللغوية العربية تنمو وتتطور بمعزل عن بقية فروع المعرفة التي خاض فيها المسلمون وخاصة الدراسات الدينية ، بل لم تكن تلك العلوم اللغوية إلا من قبيل العلم الخادم الذي أريد به خدمة النص القرآني ،ولهذا كان معظم القائمين على هذا العلم ذوي ثقافة دينية بالدرجة الأولى ، بل لقد كان هذا هو طابع الثقافة العربية كلها.

وكان النحو في تطوره يساير علومًا أخرى ويتطور بتطورها، تلك هي علوم التفسير والحديث والفقه وأصوله وعلم الكلام ، وكما بدأت هذه العلوم ساذجة ومباشرة كان النحو وأصوله كذلك ، ولعل التعليل هو أبرز الموضوعات التي تكشف عن طريقة التفكير وأصول العلوم.

وهكذا بدأت العلة النحوية مباشرة يسيرة تخلو من الصنعة والتكلف مع بداية النحو نفسه على يد أبي الأسود الدؤلي ومرورا بمن جاء بعده كعنبسة الفيل وميمون الأقرن ومن بعدهم من أمثال أبي عمرو بن العلاء وعبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي وعيسى بن عمر النخعي . وحتى ذلك الوقت لم يكن القياس قد ظهر أثره في النحو ، حتى قال الشاعر عن عيسى بن عمر :

ذهب النحو جميعا كله غير ما أحدث عيسى بن عمر

وهما بابان صارا حكمة وأراحا من قياس ونظر (1)

وإن كان القياس أو بعض أنواعه على الأقل معمولاً به عند بعضهم كما روي عن عبدالله بن إسحاق الحضرمي أنه أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل (2) .
ولا يوجد حتى عصر سيبويه كتاب يمكن أن نفحص من خلاله مدى شيوع التعليل والقياس، إلا أن الروايات الموثقة في الكتب المتأخرة والقصص الكثيرة عن تلك المحاورات التي كلنت تدور بين النحويين الأوائل في غالبها كانت ذات طابع نقلي يعتمد على السماع ونقل روايات العرب .

ولما جاء الخليل توسع في ذلك توسعا كبيرا حتى " سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو فقيل له : أعن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك فقال : إن العرب نطقت على سجيته وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه ، فإن أكن أصبت فهو الذي التمسيت وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ؛ فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال إنما فعل هكذا لعله كذا وكذا ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة ؛ إلا أن ذلك مما ذكره الرجل محتمل أن يكون علة لذلك ؛ فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق فليأت بها " (3) وهذه القصة لها مدلولات متعددة أهمها اعتقاد الخليل أن العرب كانت تقصد العلل الموجودة في اللغة من قوله (وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها) فهذا القول يلزم العرب بتلك العلل ويلزم العلماء السابقين له بها أيضا لأنهم عارفون بتلك العلل ويكون هو مجرد مجتهد

لمعرفة تلك العلل التي قصدوها . إلا أن الدلالة الأهم في هذه القصة هنا هو أن التعليل الذي مارسه الخليل كان محل تساؤل واعتراض مما يعني أنه لم يكن محل وفاق وإنما فيه شيء غير مألوف تماما .

والحقيقة أنا لا نعرف تعليقات الخليل إلا مما نقله عنه سيبويه في كتابه ، فإذا نظرنا إلى تلك التعليقات وجدناها بعيدة عن الفلسفة والجدل ، أقرب ما تكون إلى قياس النظائر والاستشهاد بمقولات العرب ، بل إنه نقل عن الخليل قوله " القياس باطل " (4) مع أن جميع القصص التي تروى عن الخليل تدل على أن طريقة التفكير عنده تعتمد على القياس اعتمادا كبيرا ، بل تدل على قدرة غير عادية على ذلك ، وقد وصفه ابن جني بأنه كاشف فنائع القياس (5) ، ومنها ما روي عن ابن المقفع حين سئل عن الخليل بعد أن جالسه قال : (رأيت رجلا عقله أكثر من علمه) (6) وهذا معناه أن الخليل لذكائه يتمتع بقدرة على الاستنباط وقياس المجهول على المعلوم ، وأوضح من ذلك دلالة ما يروى " أن ملك اليونانية كتب إلى الخليل كتابا باليونانية فخلا بالكتاب شهرا حتى فهمه ، ف قيل له في ذلك فقال : قلت إنه لا بد له من أن يفتح الكتاب ببسم الله أو ما أشبهه ، فبنيت أول حروفه على ذلك فاقتاس لي " (7) وتدل هذه القصة على أن الخليل أخذ الحروف الأولى في الكتاب ثم صار يقيس عليها ويتوقع الناقص منها فيكملة من عقله ، وهذه الحكايات عن ذكاء الخليل وقدراته على القياس بغض النظر عن صحتها جميعا لها دلالة لا تخفى من تسليم النحويين وعلى رأسهم سيبويه بهذه القدرات وشهادتهم بها .

إلا أن دخول القياس في النحو على هذا النحو ليس سببه الخاصية العقلية للخليل بن أحمد إذ ليس من الدقة العلمية القول بأن أسلوب التفكير عند رجل - أيا كان - يمكنه تغيير المسار الفكري لأمة بغض النظر عن الأصول الثقافية لتلك الأمة ، فالحقيقة التي لا يجب أن نغفلها

ونحن نتحدث عن القياس عند الخليل أنه كان معاصرا لأبي حنيفة ؛ ومعلوم دور أبي حنيفة في إدخال القياس في الفقه والخلاف الشديد بين أصحاب النقل والعقل في عصره .

لقد كان النحو يتأثر ببقية الفروع الثقافية للمجتمع الإسلامي ، وكان الرجل المناسب الذي يستطيع أن يدخل ذلك إلى علوم اللغة هو الخليل بن أحمد بما أوتي من تلك الموهبة .

على كل حال لم يكن تعليل الخليل يتجاوز ما هو قائم في اللغة ولا يعتمد على أصول فلسفية كما هو الملاحظ من القصص المروية عنه ، بل أكثرها - كما مر - من قبيل ذكر النظر أو من التعليل بالمعنى ؛ أي بتفسير الكلام حتى يستقيم من دون الاعتماد على العلل الجدلية التي استحدثت فيما بعد ، فمن تعليقاته ما رواه سيبويه (وسألت الخليل عن قولهم اضرب أيهم أفضل فقال : القياس النصب . كما تقول اضرب الذي هو أفضل لأن أيا في غير الاستفهام والجزاء بمنزلة الذي كما أن من في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي) (8)

ومن هذا المثال نرى أنه يأتي بنظير أو بتركيب آخر يؤدي المعنى المقصود ، بل إن فيما تتبعته من تعليقات الخليل الواردة في كتاب سيبويه لا يخلو تعليل من قوله : وهو بمنزلة كذا أو في معنى كذا أو معناه كذا ، وما شابه ذلك من العبارات التي تكشف عن أن الخليل كان في تعليقاته يهتم بالمعنى والنظير اللغوي ولا يعتمد العلل الموغلة في الصنعة كما هو حال من جاء بعده .

وإنما أطلت الحديث عن الخليل لأنه أول من وصلت إلينا تعليقاته الكثيرة المشهورة مما هو بين أيدينا ، ومن هنا ينبغي أن نتحفظ كثيرا على المقولة التي تذهب إلى أن النحو العربي أخذ من النحو اليوناني أو الهندي أو غيره ، وواضح أن تعليقات الخليل المعتمدة على ذوق العربية بضرب الأمثال وذكر النظائر وشرح المعنى بعيدة جدا عما وصلت إليه الفلسفة والنحو اليونانيان اللذان كانت الصنعة فيهما تامة .

فلهذا لا ينبغي أن ينظر إلى النحو العربي على أنه أخذ مباشرة من النحو اليوناني ، بل الحقيقة أنه أخذ من المناهج اليونانية لما أخذ منها المفسرون وعلماء الكلام والفقهاء ولهذا لم تظهر آثاره حتى عصر الخليل ، وبهذا نستطيع الجزم بأن النحو العربي كان عربيا إسلاميا يأخذ من مناهج العلوم التي تداولها العرب ؛ فلما تأثرت تلك العلوم بالمناهج اليونانية وغيرها كان النحو تبعاً لها في ذلك . (9)

ولقد سار سيبويه على الطريق الذي سلكه أستاذه وكانت تعليقاته مشابهة لتعليقاته في اعتمادها على ذكر النظائر واهتمامها بالمعنى واعتمادها على ذوق العرب في طلبهم للخفة وإن كان قد توسع في ذلك وزاد عليه . (10) وكان له أثر في تنمية آراء أستاذه والتفريع عليها ، وربما خالفه في بعض الفروع وبعض المسائل التي يحكيها إلا أن أصولهما واحدة وجانب كبير من الكتاب للخليل نفسه أو كما قال أحد المتقدمين : معقود بلفظه ولفظ الخليل . (11) ولا يكاد يتميز مذهب سيبويه عن مذهب أستاذه رغم المسائل القليلة التي صرح فيها بخلاف أستاذه ، فأصولهما ونظراتهما الكلية تكاد تكون واحدة . (12)

ويهمنا هنا أن نشير إلى أنه حتى هذا الوقت لم تكن العلة النحوية واضحة المعاني أو محددة بحدود لأنها لم تكن تتعدى - كما مر - تفسير المعنى وتوضيحه ، شأنه في ذلك شأن الفقه الذي لم يتعد في الاستدلال على أحكامه الاستشهاد بالنصوص والقياس على النظائر قبل أن تتعد صناعة الفقه على أيدي تلاميذ أبي حنيفة المتأخرين ، فلم يكن لأبي حنيفة كتاب في أصول الفقه ولم يكن كتاب الرسالة للشافعي موغلا في الأخذ بالصناعة الأصولية والقياس والتعليل " فمعرفة أساليب اللغة العربية في منظور الشافعي هي أساسا معرفة علاقة اللفظ بالمعنى لأن الله أنزل تنزيله بلسان عربي وعلى ما يعرفه العرب " (13) ، بل إن تلاميذ أبي

حنيفة المباشرين لم يكن لهم تأليف في الأصول ؛ فقد كان محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة قد نشر العلل في كتابه مفرقة وكان تلاميذه من بعده ينتزعونها من كتابه انتزاعا (14) .

وشهد القرن الثالث تحديد المبادئ التي يقوم عليها الاختلاف بين النحويين التي تكفلت حلقات الدرس بإبرازها على يد كل من المبرد و ثعلب "في هذا العصر أصبحت العناية بالتعليل

عنوان البراعة والتبرز في النحو وقد تواصل ذلك في القرن الرابع" (15)

وعند هذه المرحلة أي عندما صار الفقهاء ينتزعون تلك العلل ويجمعونها ويقيسون عليها ويحولونها إلى صنعة برزت كتب أصول النحو التي فعلت فيه ما فعل الفقهاء في أصولهم ، فهذا ابن جني لما رأى صنيع أصحابه من الأحناف وكيف يجمعون العلل الفقهية من كتب محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة هذا حذوهم وجعل يجمع علل النحويين في كتابه الخصائص مصنفا بذلك أول كتاب في أصول النحو - كما سيأتي - .

وقد فهم الدكتور مازن المبارك من كلام ابن جني أن النحويين كانوا ينتزعون العلل من كتب محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة (16) ، والذي أرجحه - والله أعلم - أنه حينما قال (أصحابنا) عني بهم فقهاء الأحناف وليس النحويين ، كما رآه الشيخ النجار في مقدمة تحقيقه وأظنه الأقرب للصواب ، فالنحويون وإن كانوا يتشبهون في قياساتهم وتعليلاتهم بالفقهاء إلا أنهم لا يأخذون العلل من كتب الفقهاء ويتصيدونها ويجمعونها ، وإنما يأخذون ما يشابهها مما يناسب اللغة .

وفي هذا العصر كان التعليل قد تطور تطورا كبيرا وكثرت الإشارات إليه في كتب النحويين ، وظهرت فيه التصنيفات كما فعل الزجاجي في كتابه الإيضاح .

بعد ذلك ظهرت مصنفات مستقلة في العلة منها كتاب (العلل في النحو) لقطرب ، وبعده صنف الأخفش كتيباً في المقاييس ذكره ابن جني في الخصائص وأثنى عليه وأفاد منه (17) ،

ثم كتاب (علل النحو) للمازني وهذان الكتابان مفقودان ، وكتاب الزجاجي (الإيضاح في علل النحو) وهو أول كتاب مستقل بهذا الموضوع يصل إلينا ، بل إن صاحبه يدعي أن كتابه هو أول كتاب يفرد لهذا الموضوع بقوله " ولم أر كتابا إلى هذه الغاية مفردا في علل النحو مستوعبا فيها جميعها وإنما يذكر بعقب الأصول الشيء اليسير منها " (18) ، ومع تصنيف هذا الكتاب تكون فكرة التعليل قد نضجت واتضحت ، فالعلة أصبحت محددة المعالم مقسمة إلى ثلاثة أقسام هي العلة (العلل الأوائل) وعلة العلة (العلل الثواني) وعلة علة العلة (العلل الثالوث) أو ما يسمى بالعلل التعليمية والقياسية والجدلية (19) ، وقد مزج الزجاجي في كتابه بين النظرية والتطبيق.

ومن بعد الزجاجي يأتي دور ابن جني الذي شعب البحث في العلل ومارس التعليل وفصل القول فيها في كتابه الخصائص ، كما أنه كتب رسالة خاصة هي (علل التنثية) ، ولن نقف الآن عند ابن جني لأنه موضوع الفصول الآتية ، وأما بعد ابن جني فلعل أهم الذين عالجوا هذا الموضوع هو ابن الأنباري إذ إنه عالجه من الناحية النظرية في كتابيه لمع الأدلة في أصول النحو ، والإعراب في جدل الإعراب وعالجه من الناحية التطبيقية في كتابيه أسرار العربية ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، كما ألف العكبري كتابا مهما في الموضوع هو كتاب اللباب في علل الإعراب الذي تميز بالتوسع والشمول في هذا الجانب وبحسن العرض.

وهكذا لما وضع النحويون أصولا للنحو كانوا متأثرين بأصول الفقه والكلام فأخذوا مناهجهم، وانتقل إليهم الخلاف الموجود عند الأصوليين في الأخذ بالتعليل فقال الأكثرون بالعلة لا بالنص لأنه لو كان ثابتا به لا بها لأدى إلى إبطال الإلحاق وسد باب القياس. (20)

إن رفض الكثير من الباحثين المحدثين لمبدأ التعليل هو رفض لإدخال تلك العلة في الدرس النحوي لأنها كما يقولون تتسبب في تعقيد النحو ؛ وفي الواقع أن تلك العلة إنما دخلت في أصول النحو دخولا بدهيا يقتضيه البحث في الأصول ولا يدخل في الأحكام الأولية في النحو وإنما هو من باب إحداث الملكة لمناقشة الأحكام النحوية وطرق أخذها، فمن تمكن منها عد نحويا، وليست لتعليم غير النحويين، وهكذا نجد أن اعتلالات النحويين ضربان : ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب، وضرب يسمى علة العلة مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب وإنما يستخرج منه حكمها في الأصول التي وضعتها ويتبين به فضل هذه اللغة على غيرها.(21)

وجر هذا الحديث والخلاف في أصول التعليل خلافا في مدى قبول هذه العلة. قال صاحب المستوفى: "إذا استقرت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة ولا متمسح فيها وأما ما ذهب إليه غفلة العوام من أن علة النحو تكون واهية ومتمحلة واستدلّاهم على ذلك بأنها أبدا تكون تابعة للوجود لا الوجود تابع لها فبمعزل عن الحق وذلك أن هذه الأوضاع والصيغ وإن كنا نحن نستعملها فليس ذلك على سبيل الابتداء والابتداع بل على وجه الإقتداء والإتباع ولا بد فيها من التوقيف، فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعملة والأوضاع بحال من الأحوال وعلمنا أنها كلها أو بعضها من وضع واضع حكيم جل وعلا، تطلبنا بها وجه الحكمة المخصصة الحال من بين أخواتها، فإذا حصلنا عليه فذلك غاية المطلوب".(22)

لما كان النحو العربي يعطي المتكلم حرية التركيب إلى حد ما ويوكل إليه أمر الإعراب كان لا بد من وضع أمارات يستدل بها المتكلم على الوجه الصحيح للإعراب وقد سميت تلك الأمارات بالعلل كما أن الأمارات التي وضعها الشارع كانت علامات على الحكم الشرعي. يقول صاحب الاقتراح بعد أن نقل كلام ابن جني وما نقله ابن جني عن سيبويه "من أنه ليس شيء مما يضطرون إليه إلا ويحاولون به وجهها" يقول بعد ذلك: "نعم قد لا يظهر فيه وجه الحكمة. قال بعضهم: إذا عجز الفقيه عن تعليل الحكم قال: هذا تعبدى وإذا عجز النحوي عنه قال هذا مسموع". (23) إن علل النحويين على ضربين الأول يسمى العلل الأوائل التي تعلمنا كيف تكلم العرب حتى نتكلم مثلها كعلة نصب المضارع إذا سبقته (أن) وهي تشبه العلل الفقهية، والثاني العلل الثواني التي نستخرج منها حكمة العرب في لغتها ونتبين بها فضل هذه اللغة ولا نتعلم منها كلام العرب، أما العلل الثالوث يبدو أنها محض فلسفة وجهد ذهني، فهي تشبه العلل الكلامية. (24)

الذي أراه أن كثيرا ممن هاجموا التعليل من المحدثين إنما هاجموا لأنه كما يقولون يخرج عن الغرض المراد منه وهو كما يظنون (صحة نطق المتكلم) وهذا وهم لأن النحويين كلنا يعلمون أنهم بالقواعد الأولية يحسنون النطق ولا يخطئون فيه وأن أساتذتهم يعرفون اللغة بل هم يرونهم أعلم منهم باللغة ومع هذا يصرون على استنباط تلك العلل والكشف عنها وذلك بغرض معرفة حكمة اللغة وطريق أخذها — كما سوف نرى عند ابن جني — وليس لتصحيح النطق، ومن الظلم أن نحمل أعمالهم على أغراضنا ومقاصدنا ولا بد أن نأخذ الأمر في إطاره، فلا يجوز أن نحكم بفلسفتنا النفعية على فلسفتهم العقلية التي تقوم على المنطق الصوري، وما كان شبه الإجماع بينهم على الأخذ بها إلا لأن ما يصدر عن من فلسفة كان موحدا حتى قال أبو حيان الأندلسي: "ولم أر أحدا من المتقدمين نبه على اطراح هذه التعاليل

الإلا قاضي الجماعة الإمام أبا جعفر أحمد بن مضاء صاحب الكتاب المشرق في النحو فإنه

طعن على المعلنين بالعلل السخيفة وزوى عليهم ما شحنوا به كتبهم من ذلك". (25)

وكانت دعوة ابن مضاء المشهورة إلى إسقاط العلل الثواني والثالث في كتابه الرد على النحاة الذي جاء فيه "ومما يجب أن يسقط من النحو: العلل الثواني والثالث وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا "قام زيد" لم رفع؟ فيقال لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطق به العرب ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام ولا فرق بينه وبين من عرف أن شيئاً ما حرام بالنص ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة لينقل حكمه إلى غيره فسأل: لم حرم؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه". (26)

هذه الدعوة كان باعثها رفض الأساس الفلسفي لفكرة التعليل في كل شيء وليس في النحو خاصة كما سيأتي.

وقد مر التعليل النحوي بمراحل تطور مختلفة بدأت مع نشأته واستمرت باستمراره، فبدأت قريبة ساذجة في البداية وتعمقت مع تطور العقلية العربية في أطوارها المختلفة وكانت ممثلة لها في كل وقت من الأوقات ومحفوظة بخصائصها .

وعموماً يمكن تقسيم الكتب التي عالجت هذا الموضوع إلى ثلاثة أقسام:

الأول: كتب لم تكن تقصد إلى التعليل بالذات ، ولكن التعليل يدخل فيها عرضاً وهذا ما لا يخلو منه كتاب في النحو ومنها كتاب سيبوي.

الثاني: الكتب التي عالجت العلة من الناحية النظرية مثل كتاب أصول النحو التي عالجت العلة لكونها ركناً في القياس مثل كتاب لمع الأدلة لابن الأنباري.

الثالث: ما قصد إلى التعليل العملي قصداً ، وكان غرضه هو عرض التفسيرات والتعليقات النحوية ، وهذا ينطبق على بعض الكتب مثل الإيضاح للزجاج وأسرار العربية لأبي البركات واللباب للعكبري.

هوامش الفصل الأول

- 1 طبقات النحويين ، الزبيدي ، ص 42
- 2 طبقات النحويين ، الزبيدي ، ص 31
- 3 الإيضاح ، الزجاجي ، ص 65
- 4 طبقات النحويين ، الزبيدي ، ص 49
- 5 القياس في النحو ، ص 22
- 6 طبقات النحويين ، ص 49
- 7 طبقات النحويين ، ص 51
- 8 الكتاب ، ج 1 ، ص 397182
- 9 الأصول ، تمام حسان ، ص 182
- 10 النحو العربي ، مازن المبارك ، ص 63
- 11 القياس في النحو ، ص 24
- 12 النحو العربي ، مازن المبارك ، ص 65
- 13 حفريات المعرفة ، سالم يفوت ، ص 15
- 14 الخصائص ، ابن جني ، ج 1 ص 163
- 15 أعلام وآثار من التراث اللغوي ، عبد القادر المهري ص 78
- 16 النحو العربي ، مازن المبارك ، ص 121

- 17 الخصائص ج 1 ص 2
- 18 الإيضاح ، الزجاجي ، ص 38
- 19 الإيضاح ، الزجاجي ، ص 64-66
- 20 الاقتراح ، السيوطي ، ص 87
- 219 الاقتراح ، ص 85
- 220 الاقتراح ، ص 82
- 23 الاقتراح ، ص 82
- 241 الاقتراح ، ص 49
- 25 شرح أبي حيان على ألفية بن مالك (نقلا عن كتاب الشاهد وأصول النحو في كتاب
سيبويه ، خديجة الحديثي ، ص 350)
- 247 الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي ، ص 127

الفصل الثاني

فلسفة العلة عند ابن جني

لا بد لنا حتى نعرف فلسفة ابن جني في العلة أو في غيرها أن نتعرف تكوينه الثقافي والروافد العلمية التي يصدر عنها، وأول ذلك معرفة عصره، فهو قد عاش في القرن الرابع الهجري حياته كلها على اختلاف في تاريخ ولادته بين عام 302هـ وعام 322هـ، واتفق على أن وفاته كانت عام 392هـ (1).

وفي هذا القرن كان الازدهار العلمي بالمنزلة المشتهرة التي لا حاجة بنا إلى الإسهاب في وصفها لكثرة ما كتب عنها، إلا أن ما يعيننا الإشارة إليه أن المذاهب الكلامية والفقهية والسياسية واللغوية كانت قد توضحت وتحددت معالمها، فكان من الضروري لنا أن نعرف موقع ابن جني منه لما لذلك من تأثير في فكره بصفة عامة، وفي موضوع التعليل بصفة خاصة.

أما من حيث مذهب الكلامي فقد نقل الشيخ النجار في مقدمة تحقيقه لكتاب الخصائص أن ابن جني كان يتظاهر ببعض الأمور التي يتعاطاها الشيعة من الصلاة على علي عند ذكره وغير ذلك مما يوحى بتشيعه، ولكنه يذهب إلى أن أبا الفتح لم يكن شيعيا وإنما كان يصانع الشيعة، ويرجع ذلك إلى اتصاله بذوي السلطان من آل بويه الذين كانوا يحرصون على إظهار

شعار الشيعة (2)، إلا أنه لم يذكر دليلا على أن ما يقوم به ابن جني من شعائر التشيع كانت مصانعة.

وقد ذكر الأميني ابن جني في أعيان الشيعة (3) ولم يذكر خلافا في تشيعه ولم يوضح الشيخ النجار معتمده في ما ذهب إليه.

ولو أرجأنا الحديث عن هذا الأمر ونظرنا في اعتزاله الذي تكشف عنه المقولات التي أوردها في الخصائص عن العدل والتوحيد ونفي الصفات وغيرها مما أشار إلى بعضها محقق الخصائص (4)، لرأينا أن هذه المقولات التي ذكرها المحقق مما يؤكد مسألة تشيعه؛ ذلك أن الشيعة يشتركون مع المعتزلة في كثير من أصولهم (5)، وفي جميع المقولات التي ذكرها ابن جني واتخذها الشيخ النجار دليلا على اعتزاله. (6)

ولعل هذا قد يبدو متعارضا مع ما عرف عن مذهب ابن جني الفقهي إذ إن ما يظهر من كلماته يشير إلى أنه حنفي المذهب، وقد وردت في الخصائص إشارات إلى ذلك ذكر بعضها المحقق ولهذا لا حاجة إلى إعادتها.

فإذا حاولنا الجمع بين هذه الأمور الثلاثة أي بين مظاهر التشيع البادية عليه ومظاهر الاعتزال وبين هذين وأخذه بالمذهب الحنفي في الفقه فإنه بالإمكان تخريج ذلك على أن الرجل كان زيدا ، لأن ذلك يفسر لنا مظاهر التشيع عنده من جهة ويفسر من جهة أخرى ظاهرة الاعتزال ، وذلك أن زيد بن علي تتلمذ على واصل وأخذ الأصول عنه؛ فلذلك صارت الزيدية كلهم معتزلة يتبعونهم حذو القذة بالقذة (7)، كما أن هذا التوجيه يفسر أخذه بمذهب الأحناف لأن الزيدية كانوا في الفروع على مذهب أبي حنيفة إلا في مسائل قليلة يوافقون فيها الشافعي والشيعة (8)، بل قيل إن أبا حنيفة كان على بيعة زيد ومن جملة شيعته حتى رفع الأمر إلى المنصور فحبس حبس الأبد حتى مات في الحبس. (9)

والباحث وإن كان لا يجزم بذلك إلا أنه رأي يبدو راجحا لأنه يفسر هذا الاضطراب.

على أن ما يهم هنا أن نشير إليه هو أن الرجل من العدلية سواء كان شيعيا أم معتزليا، فهو من أصحاب العقل في مذهبه الكلامي وهذا يقودنا إلى أن الرجل يؤمن — حسب عقيدة العدل — أن الله لا يمكن أن يخلق خلقا أو يشرع شريعة أو حكما إلا لحكمة مقتضية وسبب مرجح.

ومن ناحية أخرى فمن المهم الإشارة إلى مذهبه الفقهي فإن لهذا الأمر أثرا من ناحيتين ؛ الأولى أن ابن جني لما تصور العلة النحوية وقارن بينها وبين العلة الفقهية كان في ذهنه التصور الحنفي لها، والثانية أنه لما وضع كتاب الخصائص في أصول النحو على طريقة أصول الكلام وأصول الفقه فإنه اتبع طريقة الأحناف في كتابة أصول الفقه كما سوف يأتي تفصيله إن شاء الله.

إن المعتزلة ووفقا لإيمانهم بأن الأعمال لها قبح وحسن ذاتيان وليس قبحها وحسنها من حكم الشارع — كما هو مذهب أهل السنة — جاز عندهم — أي المعتزلة — الحكم على الأعمال كلها بما في ذلك ما يصدر عن الله سبحانه، فقالوا بأن الله لا يجوز أن يصدر عنه القبيح ولا العبث ، ومن ذلك قالوا بقاعدة الصلاح والأصلح التي تقضي بأن الله لا يخلق إلا ما فيه مصلحة لعباده وأنه لا يشرع من الدين إلا ما هو الأصلح لهم ولهذا كانت العلة الغائية عندهم من المسلمات، ولذلك فإنهم يفسرون الظواهر الكونية على أساس منها، بل إنهم يبحثون عن حكمة لكل مخلوق في الطبيعة وكل حكم في الشريعة، مخالفين بذلك بعض فرق المسلمين التي رفضت هذا التعليل وعلى رأسها الظاهرية.

وانتقل هذا الانقسام إلى الفقهاء؛ فمنهم من أنكر هذه العلة وعدها من البدع — كما مر —

وهم أصحاب الحديث والنقل.

وتكوّن مذهب يضم مجموعة أخرى اتبعوا المعتزلة أو تأثروا بهم فأخذوا عنهم القول بالعلل والحكمة، ومنه جاء التعليل بالمصلحة والتي تنقسم إلى جلب النفع ودفع الضرر، ومن هذه القاعدة انبعثت فلسفتهم في تعليل الأحكام، ومن ثم القياس عليها، وهذا ما عليه الأحناف والشافعية.

ولما كان ابن جني معتزليا ويعمل بالرأي في فكره الكلامي فهو إذن يؤمن بالمصلحة في كل جنابات الكون، وأنه يؤمن بالمصلحة في الأحكام الشرعية، فقد كان منهجه الفقهي والكلامي مبنيًا على ترتيب الأحكام وفق العلل الغائية التي أنكرها بعض المسلمين كالظاهرية، إلا أن ابن جني وحسب هذا التصور الذي مر ذكره؛ نقل هذا المفهوم بمنهجه وحسب أصول تفكيره إلى اللغة حينما وضع كتابه الخصائص وفق هذا المنهج.

فهو في مورد حديثه عن التعليل لا يتحدث عنه إلا بمفهوم الحكمة فيقول عند المقارنة بين علل النحويين والفقهاء : " ولا تعرف علة جعل الصلوات في اليوم والليلة خمسا دون غيرها من العدد ولا يعلم أيضا حال الحكمة والمصلحة في عدد الركعات، ولا في اختلاف ما فيها من التسبيح والتلاوات .. " (10) وفي كل هذا الباب يتكلم عن العلل الفقهية على أنها مصالح وحكم، مما يدل على أنه يفهم العلل النحوية على أنها حكمة لغوية (11).

لقد كان إيمان ابن جني بإحكام هذه اللغة كإيمانه بإحكام الشريعة لا حدود له، فهي لا تنفصل عن الحكمة الإلهية التي آمن بها، بل إنه ما وضع كتابه الخصائص ليجمع فيه أصول النحو على طريقة أصول الكلام والفقه إلا لما آمن باطراد تلك الأصول ومشابقتها لأصول الفقه وأصول الكلام وسريان القياس عليها، ووجود الحكمة الموجودة في دينك العلمين فيها، فكلن كتابه — كما يقول — جامعا لخصائص هذه اللغة الشريفة، فهو يشير في مقدمة الكتاب إلى ذلك بقوله " واعتقادي فيه أنه من أشرف ما صنف في علم العرب، وأذهبه في طريق

القياس والنظر، وأعوده عليه بالحيلة والصون، وأخذ له من حصة التوقيير والأون، وأجمعه للأدلة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة ونيطت به من علائق الإلتقان والصنعة" (12) فهو يصرح بأن هذه اللغة قد أودعت من خصائص الحكمة وعلائق الإلتقان ما يشرفها على سواها من اللغات، وهو يجمع هذه الخصائص في كتابه، ويقول " وإنما أزيد في إيضاح هذه الفصول من هذا الكتاب لأنه موضع الغرض فيه تقرير الأصول وإحكام معاقدها والتنبية على شرف هذه اللغة وسداد مصادرها ومواردها، وبأمثاله تخرج أضغانها وتبعج أحضانها، ولا سيما هذا السمت الذي نحن عليه " (13)، إذن فالغرض من الكتاب تقرير الأصول وبيان شرف هذه اللغة، ويقول في موضع آخر من الكتاب " وإنما هذا الكتاب مبني على إثارة معادن المعاني وتقرير حال الأوضاع والمبادي ، وكيف سرت أحكامها في الأحناء والحواشي " (14)، فهو يريد أن يتعرض لطبيعة الأحكام النحوية وأصولها التي تعتمد عليها، أو بعبارة أخرى فلسفة تلك الأحكام ومصدر شرعيتها، وهذا يكشف عن إيمان راسخ بأن هذه الأحكام ليست اعتباطية ولا عبثية ولم توجد الصدفة، وهذا ما يكرر ابن جني تقريره في كل مناسبة، بل إنه يعقد بابا خاصا ينسب فيه تلك الحكمة إلى العرب ويؤكد فيه أنها أرادت العلل التي نسبها النحويون إلى اللغة وهو (باب في أن العرب أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها)، يقول في أوله " اعلم أن هذا موضع في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة، وللنفس به مسكة وعصمة، لأن فيه تصحيح ما ندعيه على العرب من أنها أرادت كذا لكذا وهو أحزم لها وأجمل بها وأدل على الحكمة المنسوبة إليها من أن تكون تكلفت ما تكلفته من استمرارها على وتيرة واحدة وتقريبها منها واحدا تراعيه وتلاحظه وتتحمل لذلك مشاقه وكلفه، وتعذر من تقصير إن جرى وقتا منها في شيء منه. وليس يجوز أن يكون ذلك كله في كل لغة لهم وعند كل قوم منهم حتى لا يختلف ولا ينتقض ولا يتهاجر، على

كثرتهم وسعة بلادهم وطول عهد زمان هذه اللغة لهم وتصرفها على ألسنتهم اتفاقا وقع حتى لم يختلف فيه اثنان ولا تنازعه فريقان، إلا وهم له مريدون وبسياقه وعلى أوضاعهم فيه معنيون " (15)، فهو ينفي أن يكون هذا الترجيح الذي اختارته العرب من غير مرجح أو يكون مجود صدفة لأن ذلك لا يليق بالحكمة المنسوبة إليها.

إن حاصل هذا الباب هو أن العرب بحكمته لم تتجشم الالتزام بقواعد معينة وقوانين ثابتة عبثا، ولا يمكن أن يحصل هذا الاتفاق اعتباطا أو مصادفة، يقول " ألا ترى إلى اطراد رفع الفاعل ونصب المفعول والجر بحروف الجر، والنصب بحروفه والجزم بحروفه وغير ذلك من حديث التنثية والجمع والإضافة والنسب والتحقيق، وما يطول شرحه، فهل يحسن بذي لب أن يعتقد أن هذا كله اتفاق وقع وتوارد اتجه "، (16) فهو يرى أن مما لا يتفق مع العقل حدوث مثل هذه المصادفة، وهو يرفض بشدة أن يكون عملهم هذا من غير تعمد منهم بل واعتقاد منهم بوجود تلك العلل، ولهذا يرد على من يقول "فما تنكر أن يكون ذلك شيئا طبعوا عليه وأجيئوا إليه من غير اعتقاد منهم لعلله ولا لقصد من القصد التي تتسبها إليهم في قوانينه وأغراضه بل لأن آخرا منهم هذا على نهج الأول فقال به وقام الأول للثاني في كونه إماما له فيه مقام من هدى الأول إليه وبعثه عليه، ملكا كان أو خاطرا"، يجيب على ذلك بقوله " لن يخلو ذلك أن يكون خبرا رسلوا به، أو تيقظا نبهوا على وجه الحكمة فيه، فإن كان وحيا أو ما يجري مجراه فهو أنبه له، وأذهب في شرف الحال به، لأن الله سبحانه إنما هداهم لذلك ووقفهم عليه لأن في طباعهم قبولا له وانطواء على صحة الوضع فيه، لأنهم مع ما قدمناه من ذكر كونهم عليه في أول الكتاب من لطف الحس وصفائه ونصاعة جوهر الفكر ونقائه لم يؤتوا هذه اللغة الشريفة، المنقادة الكريمة إلا ونفوسهم قابلة لها محسة لقوة الصنعة فيها معترفة بقدر النعمة عليهم بما وهب لهم منها " (17).

فـاللغة — كما يشير في الاقتباس السابق — إما أن تكون توفيقاً من الله أو تكون اصطلاحاً وتواضعاً من الناس؛ فأما الأول فهو تأويل بعضهم لقوله تعالى (وعلم آدم الأسماء كلها)، فإن كانت اللغة من الله فـالقضية محسومة لأن الله سبحانه حكيم لا يفعل العبث ولا يحكم إلا بالأصلح، وإن كانت تواضعاً من العرب فإن للعرب حكمتهم وذكاءهم، ففي (باب القول على أصل اللغة ألهام هي أم اصطلاح) نرى أن ابن جني لم يحسم القول في هذه القضية فهو وإن كان لا يميل — علمياً — إلى القول بأن اللغة توقيف من الله إلا أنه يحلو له ترديد ذلك والإشارة إليه لما فيه من إضفاء القدسية على هذه اللغة، فالذي أظنه أنه لا يريد من الإشارة إليه إلا التأكيد على إتقان هذه اللغة وإحكامها ورفعها، ولهذا يشير في باب آخر إلى أنه على تقادم الوقت دائم البحث في الموضوع فيجد أن الدوافع كثيرة تدفعه إلى القول بأن هذه اللغة من عند الله لما فيها من دلائل الحكمة والإتقان مما يدفعه إلى القول بأنها وحي وتنزيل. (18)

وبناء على هذا القول فلا شك أن اللغة تكون من قبيل الطبيعة التي خلقها الله فأتقن صنعها أو من قبيل الشريعة التي أنزلها الله بحكمته، وأنه كما مر لا توجد في اللغة قاعدة ولا شذوذ إلا وله حكمة بالغة فيها ، وذلك وفقاً لقاعدة الصلاح والأصلح التي آمن بها المعتزلة.

أما إذا قلنا بالرأي الآخر وهو أن اللغة تواضع واصطلاح وهذا ما يذهب إليه ابن جني الذي يقول في مقابل هذا الرأي "كذلك لا ننكر أن يكون الله تعالى قد خلق من قبلنا — وإن بعد مداه عنا — من كان ألطف منا أذهاناً، وأسرع خواطراً وأجراً جناناً . فأقف بين الخلتين حسيراً وأكاثرهما فأنكفي مكثوراً" (19)؛ أي أنه ربما وجد من الناس من يفوقوننا ذكاء وحدة ذهن فابدعوا هذه اللغة المحكمة التي لا يدرك غورها، فهو يصر على أن من وضع هذه اللغة قاصد للحكمة متميز بها حتى لو كان بشراً، وهو يعيد تفصيل هذا المعنى في موضع آخر. ففي (باب في أن العرب أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها) بعد أن

ينفي أن يكون ما في اللغة من حكمة وإتقان مجرد صدفة أو اتفاق، يرد على من قد يقول " فما تنكر أن يكون ذلك شيئاً طبعوا عليه وأجيئوا إليه من غير اعتقاد منهم لعلله، ولا لقصد من القصور التي تنسبها إليهم في قوانينه وأغراضه، بل لأن آخراً منهم هذا على ما نهج الأول فقال به، وقام الأول للثاني في كونه إماماً له فيه مقام من هدى الأول إليه وبعثه عليه ملكاً كان أم خاطراً ؟ " ، يرد على ذلك بقوله "لن يخلو ذلك أن يكون خبراً رسلوا به أو تيقظاً نبهوا على وجه الحكمة فيه: فإن كان وحياً أو ما يجري مجراه فهو أنبه له وأذهب في شرف الحال به؛ لأن الله سبحانه إنما هداهم لذلك ووقفهم عليه، لأن في طباعهم قبولاً له وانطواء على صحة الوضع فيه لأنهم مع ما قدمناه من ذكر كونهم عليه في أول الكتاب من لطف الحس وصفائه ونصاعة جوهر الفكر ونقائه لم يؤثروا هذه اللغة الشريفة المنقادة الكريمة إلا ونفوسهم قابلة لها محسة لقوة الصنعة فيها معترفة بقدر النعمة عليهم بما وهب لهم منها

"(20)

فاللغة حتى لو كانت وحياً فإنها حينئذ تكون كالنبوة لا يصطفى لها إلا من عنده القدرة على تحملها وفهم خصائصها، فكان العرب هم هؤلاء الذين اختارهم الله لها، هذا إن كانت اللغة توقيفا من الله، فأما إذا كانت من وضعهم فهي دالة على حكمتهم وكاشفة عنها، ولذلك يقول بعد أن أكثر من الأمثلة الكاشفة عن ذكاء العرب ورهافة حسهم: "هذا كله وما أكني عنه من مثله — تحاميا للإطالة به — إن كانت هذه اللغة شيئاً خوطبوا به وأخذوا باستعماله وإن كانت شيئاً اصطالحوا عليه وترافدوا بخواطيرهم ومواد حكمهم على عمله وترتيبه وقسمة أنحاءه وتقديمتهم أصوله وإتباعهم إياه فروعاً — وكذا ينبغي أن يعتقد ذلك منهم لما نذكره آنفاً — فهو مفخرة لهم ومعلم من معالم السداد دال على فضيلتهم. (21)

فحكمة العرب أمر ثابت لهم سواء كانت اللغة من عند الله أم من وضع العرب وابن جني يشير إلى هذه الحكمة كثيرا، ويردد ذلك في كل مناسبة بل وفي كل رأي يختاره، فهي عنده وجه الترجيح لأن تردد الحكم بين أمرين لابد أن يكون الاختيار لأحدهما تبعا لحكمة أو مصلحة ، ذلك أن العرب لهم من رهافة الحس ولطف الطباع ما يعينهم على الانتقاء الصحيح، يقول "وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها والتركح في أثائها لما يلبسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنثور والموزون والخطب والسجوع ولقوة إحساسهم في كل شيء شيئا وتخليهم ما لا يكاد يشعر به من لم يألف مذاهبهم" (22)، ويقول في اختياره لبعض الآراء "والقول عندي هو الأول لأنه أدل على حكمتها وأشهد لها بعلمها بمصاير أمرها، فتركوا بعض الكلام مبنيا غير معرب نحو أمس وهؤلاء ... واحتملوا ما لا يؤمن معه من اللبس لأنهم إذا خافوا ذلك زادوا كلمة أو كلمتين فكان ذلك أخف عليهم من تجشّمهم اختلاف الإعراب واتقائهم الزيغ والزلل فيه، ألا ترى أن من يعرب فيقول ضرب أخوك لأبوك قد يصل باللام إلى معرفة الفاعل من المفعول ولا يتجشّم خلاف الإعراب ليفاد منه المعنى، فإن تخلل الإعراب من ضرب إلى ضرب يجري مجرى مناقلة الفرس ولا يقوى على ذلك من الخيل إلا الناهض الرجيل دون الكودن الثقيل" (23)، ومن ذلك أيضا قوله في الشذوذ والقياس وغلوه فيه حتى جعل لكل شاذ علة قوله "وهذا كله شاذ عن القياس وإن كان مطردا في الاستعمال إلا أن له عندي وجها لأجله جاز، وهو أن كل فاعل غير القديم سبحانه وإنما الفعل منه شيء أعيره وأعطيه وأقدر عليه وهو وإن كان فاعلا فإنه لما كان معانا مقدرا صار كأن فعله لغيره، ألا ترى إلى قوله سبحانه (وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى)، نعم وقد قال بعض الناس: إن الفعل لله وأن العبد مكتسبه وإن كان هذا خطأ عندنا فإنه قول لقوم، فلما كان قولهم: غاض

الماء؛ أن غيره أغاضه وإن جرى لفظ الفعل له تجاوزت العرب في ذلك إلى أن أظهرت هناك فعلا بلفظ الأول متعديا لأنه قد كان فاعله في وقت فعله إياه إنما هو مشاء إليه أو معان عليه فخرج اللفظان لما ذكرنا خروجاً واحداً " (24)، فهو يؤول هنا حتى الشاذ ويجعل له علة وحكمة. فحكمة العرب عنده ليست مقصورة على المطرد وإنما حتى في الشاذ وذلك مثل الأحكام الشرعية فإن كثيراً منها ينخرط في قاعدة عامة إلا أن القاعدة تنخرم في بعض الأحيان لغاية أو غرض أو مصلحة خاصة، وكذلك الأحكام النحوية.

ونجد أن الحكمة تنقسم عنده إلى ثلاثة أقسام، فأحياناً هي حكمة الواضع سبحانه وتعالى، هذا إن قلنا بأن اللغة توقيفية ، أي أنها وحي من الله، وقد تكون تلك الحكمة هي حكمة العرب التي أصر عليها وذكرها في كثير من المواضع كما سبق الإشارة إليه.

وأحياناً هو لا يتكلم عن حكمة العرب ولا عن حكمة الواضع وإنما يكتفي بأن يقول حكمة اللغة فيتكلم عن اللغة العربية الحكيمة، وإشاراته إلى ذلك كثيرة في مواضع متعددة منشورة في كتاب الخصائص وفي كل موضع منه، ومن ذلك قوله "ومن طريف ما مر بي في هذه اللغة التي لا يكاد يعلم بعدها ولا يحاط بقاصيها ، ازدحام الدال والتاء والطاء والراء واللام والنون إذا مازجتهن الفاء على التقديم والتأخير فأكثر أحوالها ومجموع معانيها أنها للوهن والضعف ونحوهما " (25).

ومنه قوله "فلا ترين من ذلك شيئاً ساذجاً عارياً من غرض وصنعة" (26).

فكل شيء لابد أن يكون له غرض وفيه صنعة، ومنه قوله: "وبعد: فإنهم إذا خففوا في موضع وتركوا آخر في نحوه كان أمثل من ألا يخففوا في أحدهما، وكذلك يجب في جميع ما يرد عليك مما ظاهره التدافع فيجب أن ترفق به ولا تعنف عليه ولا تسرع إلى إعطاء اليد بانقراض بابهِ . والقياس القياس" (27).

فهو يصر على التناسق وعدم التدافع والانتقاض وعلى اطراد القياس الذي تحكمه العلل ويحث على مراعاته وعدم التسليم بانتقاضه إلا بعد البحث والتمحيص.

ويقول أيضا في موضع آخر "فنحن الآن بين أمرين، إما أن نرتاح إلى ذلك ونعمله ، وإما أن نتهالك فيه ونتقبله غفل الحال ساذجا من الاعتلال . كأن يقال: إن ذلك لما ذكرناه من اقتضاء الصورة فيهما أن يكونا في الحكم تابعين لما قبلهما أولى من أن ننقض الباب فيه ونعطي اليد عنوة به من غير نظر له، ولا اشتغال من الصنعة عليه، ألا ترى إلى قوله: (وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهها) . فإذا لم يخل من الضرورة من وجه من القياس محال ، فهم لذلك مع الفسحة في حال السعة أولى بأن يحاولوه، وأجى أن يناهذوه فيتعللوا به ولا يهملوه" (28).

فهو هنا يشير إلى وجوب التعليل والتزام القياس، ويستشهد بمقولة سيبويه (وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهها)، ومن ذلك قوله أيضا " فإنما أخذ الخليل بهذا لأنه أحزم وبالصنعة أشبه" (29)، فالصنعة لها ذوق خاص يعرفه أصحابها فيأخذون به.

ويعقد بابا هو (باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني) وحاصله أن المترادفات المختلفة وإن كانت مختلفة الأصول إلا أن لها في أصولها جامعا مشتركا جمعها فانقلبت لتتحد في هذا المعنى المشترك لأنه وضع آخر للمعنى نفسه، وذلك من مقتضيات الحكمة، يقول في أوله "هذا فصل من العربية حسن كثير المنفعة، قوي الدلالة على شرف هذه اللغة؛ ذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة، فتبحث عن أصل كل اسم منها، فتجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه" (30).

ويقول أيضا في موضع آخر في نسبة الحكمة والعلل إلى العرب "فهذا تصريح منهم بما ندعيه عليهم وننسبه إليهم". (31)

ومن ذلك قوله: "المروي عنهم في شغفهم بلغتهم وتعظيمهم لها واعتقاد أجمل الجميل فيها

أكثر من أن يورد أو جزء من أجزاء كثيرة منه". (32)

فهو يدعي أن ما يدل على شغفهم بلغتهم ومراعاة الحكمة فيها وتعظيمهم إياها أكثر من أن يحاط به، بل إنه يذهب إلى أن اللغة العربية أفضل من غيرها من اللغات وذلك بسبب اهتمام العرب بها، ثم يرد على من يقول (فإن العجم أيضا بلغتهم مشغوفون ولها مؤثرون، ولأن يدخلها شيء من العربي كارهون، ألا ترى أنهم إذا أورد الشاعر منهم شعرا فيه ألفاظ من العربي عيب به وطعن لأجل ذلك عليه، فقد تساوت حال اللغتين في ذلك، فأية فضيلة للعربية على العجمية؟) يرد عليه بقوله "لو أحست العجم بلطف صناعة العرب في هذه اللغة وما فيها من الغموض والرقّة والدقة لا عذرت من اعترافها بلغتها، فضلا عن التقديم لها، والتنويه منها، فإن قيل لا، بل لو عرفت العرب مذاهب العجم في حسن لغتها وسداد تصرفها وعذوبة طرائقها لم تبا بلغتها ولأرفعت من رؤوسها باستحسانها وتقديرها.

قيل: قد اعتبرنا ما تقوله فوجدنا الأمر فيه بضده، وذلك أنا نسأل علماء العربية ممن أصله عجمي وقد تدرب بلغته قبل استعراجه عن حال اللغتين، فلا يجمع بينهما، بل لا يكاد يقبل السؤال عن ذلك لبعده في نفسه وتقدم لطف العربية في رأيه وحسه، سألت غير مرة أبا علي رضي الله عنه عن ذلك فكان جوابه عنه نحوا مما حكيت" (33).

ومما استدل به على حكمة اللغة قصة ذلك الأعرابي الذي حاول بعض النحويين تضليله لينطق بالكلام الملحون فيقول (ضربت أخوك) فأبى، ولم يستطع فعل ذلك مما يدل عنده على أن العرب يتأملون مواقع الكلام وأنهم لا ينطقون به من غير نظام. (34).

ويقول في موضع آخر مستدلا بذوق العرب ولطافة حسهم بعد أن يبين تصرفهم في الحركات والتفريق بينها في بعض الأحكام: "فهل هذا ونحوه إلا لإنعامهم النظر في هذا القدر

اليسير المحنقر من الأصوات، فكيف بما فوقه من الحروف التوام ، بل الكلمة من جملة الكلام"
(35).

والحديث عن حكمة العرب ورهافة حسهم كثير جدا في الكتاب نكتفي منه بهذا القدر.
والإشارات إلى تنزيه اللغة من العبث والزيادات أو الخلل مبثوث في أنحاء هذا الكتاب،
فمن ذلك قوله "فهذا ونحوه يدل على قوة تداخل هذه اللغة وتلامحها واتصال أجزائها وتلاحقها
وتناسب أوضاعها وأنها لم تقتعث اقتعاثا ولا هيلت هيلا، وأن واضعها عني بها وأحسن
جوارها فأمد بالإصابة والأصالة فيها" (36)، ويقول "واعلم أنه لما كانت الألفاظ للمعاني أزمة
وعليها أدلة ، وإليها موصلة ، وعلى المراد منها محصلة، عنيت العرب بها فأولتها صدرا
صالحا من تنقيفها وإصلاحها" (37).

ويقول أيضا "كلام العرب لمن عرفه وتدرّب بطريقها فيه جار مجرى السحر لطفًا وإن
جسا عنه أكثر من ترى وجفا" (38).

بل إن هذا الكتاب إنما وضع على أساس من حكمة اللغة واطراد المقاييس فيها، فلو لم يكن
القياس مطردا ولو لم تكن العلة والحكمة الموجودة في كل فصل من فصول هذا الكتاب وفي
كل باب من أبوابه لم يمكن وضع أصول نحوية يمكن أن يقاس عليها، ففي إسقاط العلل
والتعليل إسقاط للقياس؛ مما يعني القول بالسماع، ولذا نرى أن ابن جني ينقل كلمة عن أستاذه
الفارسي يقول فيها "لأن أخطئ في مائة مسألة من اللغة ولا أخطئ في مسألة واحدة من
القياس" (39)، ذلك لأن القياس يسير وفق علل وقوانين مطردة بخلاف اللغة التي إذا أخطأ
فيها المرء لا يدل ذلك على خلل في عقله أو عدم قدرة على تصيد علله وقياسها، وإنما يدل
على ضعف حفظه أو ضعف روايته أو عدم وصوله إلى الراوي الذي ينقل إليه المسألة بدقة،
بخلاف ما يكون في القياس، فالقول بالمصلحة والقول باطراد التعليل منبعه عند ابن جني هو

الإيمان بالقياس والأخذ به في الفقه، ونستطيع أن نقول: إن ابن جني هو أول من علل النحو لغرض واضح ومحدد، وذلك هو حفظ أصول النحو ووضعها على طريقة أصول الكلام والفقه.

فليس الباعث لابن جني على القول بحكمة لغة العرب هو تعليل الأحكام النحوية الجزئية وإنما وضع الأصول النحوية وإثباتها كما ثبتت في علمي الكلام والفقه.

إن ابن جني وإن كانت العلة النحوية عنده لا تطابق العلة الفقهية ولا العلة الكلامية لأنها حالة خاصة — كما سيأتي تفصيله في الفصل التالي — إلا أنها مشابهة لهما ومقيسة عليهما، ولما كانت العلة عند الأحناف مؤثرة في الحكم وكاشفة عنه، فكذلك هي في النحو، ولما كان العقل والقياس لهما مدخل في الفقه فكذلك في النحو.

إن الموضوع الذي يعالجه كتاب الخصائص كما يفهم منه من خلال اتباع منهج التعليل لا يكشف عن مجرد غرام بالقياس، بل يكشف عن خلاف وجد في الفكر الإسلامي والحضارة الإسلامية بين مدرستين هما مدرسة الرأي ومدرسة الحديث تكشفت أولاً في علم الكلام بين المعتزلة وغيرهم ثم انتقلت إلى الفقه؛ فانقسم الفقهاء وهذا الانقسام انتقل منهم إلى علم اللغة ذلك لأن معظم دارسي اللغة من العرب كان من طلاب العلوم الدينية، فنقلوا تلك المناهج من الكلام والفقه إلى اللغة، فتكونت مدرستا البصرة والكوفة، فالأولى تعظم من شأن القياس والثانية ترفع من شأن السماع.

إن ابن جني لما كان معتزلياً من حيث مذهب الكلامي وحنفياً من حيث مذهب الفقهي لم تكن العلة عنده مجرد أمانة على الحكم الشرعي وعلامة غير مطردة بل هي قياس مطرد، ولهذا كان من البدهي أن يحتقي بالقياس والعللة هذا الاحتفاء، وكانت النتيجة البدئية أيضاً أن يصطدم منهجه هذا مع النحويين الذين ينطلقون من المنهج المقابل لمدرسة الرأي وهو منهج

الظاهرية الذين يرفضون القياس رفضا قاطعا ويرونه من البدع. وكان ابن مضاء هو ممثل المدرسة الظاهرية بين النحويين؛ الذي اعترض على التعليل اعتراضا شديدا ليس لأنه أراد إصلاح النحو — فيما أرى — كما ذهب البعض وإنما لأنه كان ينطلق من مذهبه الظاهري الذي ينكر القياس والتعليل. وابن مضاء يصدر في موقفه عن أستاذه ابن حزم الذي كان خير ممثل للظاهرية.

فابن حزم يرفض التعليل في الدين رفضا قاطعا ويعقد بابا في كتابه الأحكام سماه (في إبطال العلل) يقول فيه: "أخبرونا عن هذه العلل التي تذكرون أهى من فعل الله تعالى وحكمه؟ أم من فعل غيره وحكم غيره؟ أم لا من فعله تعالى ولا من فعل غيره، ولا سبيل إلى قسم رابع أصلا. فإن قالوا: من فعل غير الله ومن غير حكمه جعلوا ههنا خالقا غيره وفاعلا للحكم غيره، وجعلوا فعل ذلك الفاعل موجبا على الله تعالى أن يفعل ما فعل وأن يحكم بما حكم، وهذا شرك مجرد وكفر صريح، وهم لا يقولون ذلك، وإن قالوا ليس من فعله ولا من فعل غيره أوجبوا أن في العالم أشياء لا فاعل لها أو أنهم في هذا الحاكمون على الله تعالى بها، وهم الذين يحللون ويحرمون ويقضون على الباري عز وجل، وهذا كفر مجرد ومذهب أهل الدهر وهم لا يقولون ذلك، فإن قالوا: بل هي من فعل الله عز وجل وحكمه قلنا لهم أخبرونا عنكم أفعلاها الله تعالى لعل أو فعلها لغير علة؟ فإن قالوا فعلها تعالى لغير علة تركوا أصلهم وأقروا أنه تعالى يفعل الأشياء لا لعل، وقيل لهم أيضا ما الذي أوجب أن تكون الأحكام الثواني لعل وتكون الأفعال الأول التي هي علل تلك الأحكام لا لعل؟، وهذا تحكم بلا دليل ودعوى ساقطة لا برهان عليها" (40).

ويقول في موضع آخر: "وأما قولهم إنه تعالى يفعل الأشياء لصالح عباده، فإن الله تعالى أكذبهم بقوله: (وننزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ولا يزيد الظالمين إلا خسارا)

فليت شعري أي مصلحة للظالمين في إنزال ما لا يزيدهم إلا خسارا؟! بل ما عليهم في ذلك إلا أعظم الضرر وأشد المفسدة" (41).

ويقول في موضع آخر:

"هذه صفة عللهم المفتراة الكاذبة وهذا ما جاء به النص فصح أنه لا يحل لأحد تعليل في الدين ولا القول بأن هذا سبب هذا الحكم إلا أن يأتي به من نص فقط" (42).

فهذا هو رأي الظاهرية في التعليل واضحا، بل إن ابن حزم يجعل من نعم الله عليهم أنهم جانبوا هذا المنهج فيقول:

"وأصحب الله تعالى عصمته منها أصحاب الظاهر فثبتوا على الجادة المتلى وتبرأوا إلى الله تعالى من أن يتعقبوا عليه أحكامه أو أن يسألوه لم فعل كذا، أو أن يتعدوا حدوده أو أن يحرموا غير ما حرم عليهم أو يوجبوا غير ما أوجب تعالى" (43).

وفي موضع آخر يقول في رد التعليل: "ويكفي من هذا كله أن جميع الصحابة رضي الله عنهم أولهم عن آخرهم وجميع التابعين أولهم عن آخرهم وجميع تابعي التابعين أولهم عن آخرهم ليس منهم أحد قال: إن الله تعالى حكم في شيء من الشريعة لعللة وإنما ابتدع هذا القول متأخروا القائلين بالقياس" (44).

وفي موضع آخر يرفض ابن حزم أن يكون كل فعل يصدر عن الله له علة، فعقد لذلك بابا أسماه (الحكيم إلا لعللة)، يقول فيه: "وقالوا الحكيم بيننا لا يفعل إلا لعللة صحيحة والسفيه هو الذي يفعل لا لعللة فقاوسوا ربهم تعالى على أنفسهم وقالوا إن الله تعالى لا يفعل شيئا إلا لمصلحة عباده، وراموا بذلك إثبات العلل في الديات.

قال أبو محمد: وتكاد هذه القضية الفاسدة التي جعلوها عمدة لمذهبهم وعقدة تتحل فتاويهم

تكون أصلا لكل كفر في الأرض". (45)

فهو يدرك أن التعليل عند أصحاب القياس عمدة مذهبهم، وهو يرفضها رفضاً قاطعاً ويجعلها أصل كل كفر، وهو يفسر عدداً من المذاهب التي يرى أنها ضالة حسب مبدأ التعليل ويذهب إلى أن القول بالتعليل هو سبب ضلالها كالدهرية. (46)

وهذا الإنكار الشديد للتعليل يؤدي بصاحبه حتماً إلى إنكار القياس، فلذلك يقول: "ذهب القائلون بالقياس من المتحذلقين المتأخرين إلى القول بالعلل، واختلف المبطلون للقياس؛ فقالت طائفة منهم إذا نص الله تعالى على أنه جعل شيئاً ما سبباً لحكم ما، فحيث ما وجد ذلك السبب وجد الحكم ... قال أبو محمد: وهذا ليس يقول به أبو سليمان — رحمه الله — ولا أحد من أصحابنا، وإنما هو قول لقوم لا يعتد بهم في جملتنا كالقاساني وضربائه". (47)

فابن حزم ينقل أنه لا يوجد من الظاهرية من يقول بالتعليل إلا أولئك النفر الذين لا يعتد بهم، وأن الظاهرية لا يأخذون إلا بالعلل المنصوصة.

ولهذا لم يوافق القول بالتعليل فكر ابن مضاء، ورفضه رفضاً قاطعاً إلا ما كان منه ضرورياً لا محيص عنه، ذلك أنه قاس العلة النحوية على العلة الفقهية والكلامية، فلما رأى أن العلة النحوية لا يمكن أن تكون كالعلة الكلامية لأنه لا علة على الحقيقة إلا الله سبحانه وتعالى كما يقول ابن مضاء في رده العوامل (48)، فإنه قاسها على العلل الفقهية التي هي أيضاً عنده مردودة إلا ما كان منها منصوصاً، أو أمارة على الحكم وعلامة عليه فأخذ منها بالجزء الأقل وهو العلل التعليمية أو ما يسمى بالعلل الأوائل ورد العلل النظرية والجدلية أو ما يطلق عليه العلل الثواني والثالث. (49)

ولعلاقة التضاد بين المنهجين أي بين المنهج الذي ينطلق منه ابن جني والذي يقول بالقياس والرأي، وبين المنهج الذي ينطلق منه ابن مضاء والذي يقول بالنقل دون الرأي، كان هذا الاختلاف في القول بالعلل النحوية.

على أن كلام ابن مضاء لا يلزم ابن جني وذلك لأنه جعل العلة النحوية شيئاً آخر غير العلة الكلامية وغير العلة الفقهية، ولهذا كانت الإشكالات التي أوردها ابن مضاء في الحقيقة لا تنقض مذهب ابن جني الذي احتاط لنفسه بأن جعل العلة النحوية علة وسطاً بين العلة الفقهية والعلة الكلامية. كما سيأتي تفصيله في الفصل التالي بإذن الله تعالى.

هوامش الفصل الثاني

- 1 مقدمة تحقيق الخصائص، ص10 وما بعدها
- 2 المصدر السابق، ص37 وما بعدها
- 3 انظر أعيان الشيعة للأميني، ج8، ص38
- 4 مقدمة تحقيق الخصائص، ص44 وما بعدها
- 5 انظر الأصول المشتركة بين الشيعة والمعتزلة ، عائشة المناعي
- 6 مقدمة تحقيق الخصائص، ص44 وما بعدها
- 7 انظر الملل والنحل، الشهرستاني ، ج1، ص32-250-264
- 8 المصدر السابق، ج1، ص264
- 9 المصدر السابق، ص255
- 10 الخصائص، ج1، ص48
- 11 الخصائص، ج1، ص48 وما بعدها
- 12 الخصائص، ج1، ص1
- 13 الخصائص، ج1، ص77
- 14 الخصائص، ج1، ص32

15	الخصائص، ج 1، ص 237-238
16	الخصائص، ج 1، ص 238
17	الخصائص، ج 1، ص 238-239
18	الخصائص، ج 1، ص 47
19	الخصائص، ج 1، ص 47
20	الخصائص، ج 1، ص 238-239
21	الخصائص، ج 1، ص 246
22	الخصائص، ج 1، ص 216
23	الخصائص، ج 2، ص 31-32
24	الخصائص، ج 2، ص 215
25	الخصائص، ج 2، ص 166
26	الخصائص، ج 2، ص 231
27	الخصائص، ج 2، ص 233
28	الخصائص، ج 2، ص 295
29	الخصائص، ج 2، ص 69
30	الخصائص، ج 2، ص 113
31	الخصائص، ج 1، ص 251
32	الخصائص، ج 1، ص 243

33	الخصائص، ج1، ص 242
34	الخصائص، ج1، ص 77
35	الخصائص، ج1، ص 76
36	الخصائص، ج1، ص 312
37	الخصائص، ج1، ص 313
38	الخصائص، ج1، ص 205
39	الخصائص، ج2، 90
40	الإحكام، ابن حزم ، ج8، ص 561
41	الإحكام، ابن حزم ، ج8، ص 583
42	الإحكام، ابن حزم ، ج8، ص 558
43	الإحكام، ابن حزم ، ج8، ص 581
44	الإحكام، ابن حزم ، ج8، ص 562
45	الإحكام، ابن حزم ، ج8، ص 580
46	الإحكام، ابن حزم ، ج8، ص 546
47	الإحكام، ابن حزم ، ج8، ص 546
48	الرد على النحاة، ابن مضاء ، ص 69
49	الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي ، ص 127

الفصل الثالث

مكانة العلة وخصائص التعليل

في كتاب الخصائص

يحتاج الباحث لتحديد موضع التعليل من كتاب الخصائص — أو غيره — إلى تحديد موضوعه والعلم الذي يخوض فيه، إذ إن تبويب الكتاب وتوزيع المسائل فيه جعل البعض يرى فيه كتابا محيرا لا ينحاز إلى موضوع، وأنه كتاب غير منهجي (1)، ذلك أنك ترى تفريعاته ومسائله موزعة بين علم الأصوات والصرف والنحو والبلاغة والدلالة وغيرها، فكان لزاما على الباحث أن يحدد موضوع الكتاب.

وابتداء ينبغي أن يصنف الكتاب حسب ما صنفه مؤلفه وحيثما رأى أن يضعه، فإن لم يوافق التبويب والبحث ما يدعيه المؤلف عد ذلك الكتاب محاولة للتأليف في ذلك العلم وإن كانت غير موفقة، فإن ادعى أحد أن الكتاب له موضوع آخر، وأنه بحسب ترتيبه وموضوعه ينبغي أن يصنف تصنيفا غير الذي ادعاه مؤلفه فعليه أن يثبت ذلك، وما لم يفعل فالمؤلف على دعواه.

إن المقدمة التي قدم بها ابن جني لكتابه الخصائص زعم فيها أنه صنف هذا الكتاب في أصول النحو على طريقة أصول الكلام والفقه (2)، فهو يدعي أنه أول واضع لأصول النحو

بالطريقة المشار إليها، وابن جني يعظم كتابه عظيم لاعتقاده فيه أنه " أشرف ما صنف في علم العرب وأذهبه في طريق القياس والنظر، وأعوده عليه بالحيلة والصون، وأخذ له من حصة التوفير والأون، وأجمعه للأدلة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة ونيطت به من علائق الإتقان والصنعة " (3) وهذا الوصف يحدد موضوع الكتاب إجمالاً، فهو جامع لأدلة العربية ولا سيما القياس، فهو جامع أصول النحو كما يراها ابن جني.

وكما هو الحال في كثير من العلوم؛ اختلف في الواضع الحقيقي لعلم أصول النحو، أو بعبارة أدق أول مصنف فيه، فهناك كتاب (الأصول في النحو) لابن السراج المتوفى عام 316 هـ من السابقين لابن جني (وكتاب لمع الأدلة) لابن الأنباري المتوفى عام 577 هـ من المتأخرين عن ابن جني.

فأما ابن السراج فليس هناك من القدماء من يدعي أنه بكتابه (الأصول في النحو) قد وضع علم أصول النحو، وإنما المقصود بالأصول فيه المباني والقواعد، والناظر فيه لا يرى فيه من موضوعات أصول النحو ما يثبت ذلك، بل إن مضمونه يشتمل على أبواب النحو المعروفة، ويعقبها ببعض أبواب الصرف ومخارج الحروف فهو – من حيث الموضوع والترتيب – لا يختلف عن الألفية وشروحها في كثير، ولهذا يقول ابن جني : "فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلم فيه بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين في أوله" (4).

وأما من زعم من المحدثين أن هذا الكتاب يخوض في هذا العلم فقد اعتمد على عنوان الكتاب من غير تحقيق لما في مضمونه. (5)

وأما كتاب ابن الأنباري فلا شك أنه في أصول النحو، وأنه جمع أطراف هذا العلم على طريقة أصول الفقه فبحث النقل والقياس واستصحاب الحال، ولكن لا يؤثر هذا في دعوى ابن

جني من أنه أول واضع له لتأخر ابن الأنباري عنه، إلا بإثبات أن ابن جني غير صادق في دعواه بإثبات أن كتاب الخصائص لا يشتمل على هذا العلم، وحتى لو ثبت هذا فإن ابن جني أراد — كما صرح — أن يضع هذا العلم بالطريقة المذكورة وأن هذا الهدف كان واضحا عنده إلا أنه أخطأ الطريق إليه.

وليس غرضنا هنا إثبات أنه واضع هذا العلم — وإن كان هذا يثبت ضمنا — وإنما الغرض معرفة موضوع كتاب الخصائص، ولهذه الغاية نلقي نظرة سريعة على مضمونه.

يبدأ ابن جني كتابه بمقدمة تحدد موضوع كتابه وتبين مقصوده منه وهو أن يجمع أصول النحو وأدلتها، منتهجا في ذلك طريقة أصول الكلام والفقه، وأن غرضه من الكتاب أن يبين خصائص الحكمة وعلائق الإتقان والصناعة التي أودعت في اللغة العربية الشريفة (6)، ويشير إلى سبقه إلى ذلك، وإلى أن كتاب الأخفش في المقاييس لا يقوم مقام كتابه.

ثم يبدأ بعد ذلك بشرح معنى كلمة (قول) وتقليباتها ثم كلمة (كلم) وتقليباتها ليفرق بين القول والكلام، وبعدها يأتي بباب يعرف فيه اللغة، ثم يعرف (النحو) ويشرح معنى هذه الكلمة، وبعدها يعرف (الإعراب) ويبحث أصله في اللغة، ثم يعرف (البناء)، وبهذا يتم شرح أهم المصطلحات الأولية التي يخدمها أصول النحو وينبني عليها؛ لأن الأدلة الأصولية من نقل وقياس واستحسان واستصحاب حال وغيرها إنما تأتي لمعرفة ماهو من اللغة وما ليس منها، وما هو من كلام العرب وما ليس من كلامهم، ولمعرفة المبني والمعرب وحالات كل واحد منهما.

بعد هذا يعقد بابا لمعرفة ما إذا كانت اللغة وضعا واصطلاحا أم توقيفا من الله، وهذا مهم جدا أيضا في موقفنا من اللغة ومدى الحرية المتاحة للتوسع فيها وتوسيع أو تضيق رقعة القياس أو النقل ومدى الحكمة في وضعها.

وإلى هنا نرى أنه يتبع منهج أصحاب أصول الكلام من البدء بشرح المصطلحات الأساسية التي لا معنى لدراسة أصول الكلام إلا بها، فلا معنى لدراسة واجب الوجود وممكن الوجود وصفات الباري إلا بعد فهم الوجود وإثباته والتفريق بين مفهومي الوجود والماهية، وهذا ما يفعله علماء الكلام وأصحاب الفلسفة، وكذلك اللغة لا معنى لدراسة علل الإعراب — مثلاً — إذا لم نعرف الإعراب، ولا معنى للحديث عن القياس إذا لم نعرف القول أو الكلام أو اللغة.

بعد هذا يشرع ابن جني في الحديث عن العلل النحوية التي هي ركن في القياس اللغوي يقارن بينها وبين العلل الكلامية والعلل الفقهية، وإنما قدم هذا الأمر على الحديث في القياس لأن القياس إنما يتقرر جوازه من عدمه إذا عرفنا طبيعة العلل النحوية، لأن العلل الكلامية لما كانت مطردة وتخضع لشروط صارمة صار إجراؤها واجبا لا يتخلف، بخلاف العلل الفقهية التي كثيرا ما تتخلف، فلو كانت علل النحو أقل اطرادا — مثلاً — من العلل الفقهية، أو كانت ضعيفة كما يرى معارضوها فإن القياس حينئذ لا يكون له كبير شأن في اللغة، وتحديد موضع العلة اللغوية وقدرها يحدد قدر القياس ومدى اطراده، وتقديمه هذا الباب يكشف عن وعي تام بما يفعل، ولهذا نجده يعقد بعد هذا الباب بابا في الاطراد والشذوذ يشرح فيه معنى الكلمتين إلى أن يقول: "فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردا، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابيه وانفرد شاذاً" (7)، وبعد هذا يبدأ بعرض أول أصل من أصول النحو وهو القياس وأحكامه، فعقد أبوابا حول تلك الأحكام مثل الاختلاف في مقدمات القياس مع الاتفاق في النتيجة، وجواز القياس على ما يقل ورفضه في ما يكثر أحيانا، وتعارض السماع والقياس وأيهما يقدم على الآخر، ثم ينتقل إلى حديث العلل — التي هي ركن في القياس — فيعقد أبوابا متعددة يفصل فيها أحكامها كما سيأتي في الفصل التالي.

كما أنه يعقد في الجزء الأول من الخصائص بابا في الاستحسان وآخر في الإجماع، ويفصل الحديث فيه، كما أنه يعقد في هذا الجزء أبوابا تتعلق بالترجيح بين الأدلة مثل (باب فيما يرد عن العربي مخالفا لما عليه الجمهور) و (باب في أن الحمل على الظاهر وإن أمكن أن يكون المراد غيره) و (باب في الحمل على أحسن الأقبحين) ، وهذه الأبواب كلها منقولة عن أصول الفقه كما هو واضح.

والجزء الأول كله في الأصول العقلية من قياس واستحسان وإجماع وغير ذلك، وأما الجزء الثاني فيبيدؤه بالأصول النقلية الخاصة بالرواية، وأول باب فيه يبين من يؤخذ عنه اللغة ومن لا يؤخذ عنه وهو (باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر) وبعد ذلك يعقد عددا من الأبواب حول السماع في اختلاف اللغات (اللهجات) المنقولة وحجيتها وتغير لسان العربي والأخذ من الفصيح وذكر ما لا يدخل تحت القياس، ثم يعقد بابا في اللغة المأخوذة قياسا يعقبه بعدد من الأبواب التي تدور حول أصول القياس في التصريف والأصوات مما يدخل تحت القياس.

أما الجزء الثالث فقد جمع فيه أيضا بين الأدلة العقلية والنقلية؛ فهو يعقد أبوابا خاصة بالسماع مثل (باب في صدق النقلة والرواة) وأخرى خاصة بالقياس مثل (باب في المستحيل وصحة قياس الفروع على فساد الأصول) و (باب في بقاء الحكم مع زوال العلة).

ويعقد أبوابا أخرى تتعلق بأدلة الترجيح مثل (باب في أن الحكم للطاريء) و (باب في الاحتياط) وغير ذلك.

وقد أورد ابن جني عددا من الأصول التي سبقه إليها الفقهاء إلا أنه لم يستخدم مصطلحاتهم، كالباب الذي عقده (في إصلاح اللفظ) وهو أشبه بما يسمى عند الفقهاء التعليل بالمصلحة، و (باب في تدريج اللغة).

وهكذا نرى أن ابن جني جمع أصول النحو على طريقة أصول الفقه وأصول الكلام، فما الذي جعل البعض يشكك في دعواه ويتهم الكتاب بأنه غير منهجي؟.

إن لذلك فيما أرى ثلاثة أسباب:

الأول: أن ابن جني لم يخلص أصول النحو من النحو، أي أنه يذكر القواعد الأصولية ضمنا ويأتي عليها بأمثلة كثيرة، بل ربما لا يذكر الأصل الذي يريده، ويكتفي بالأمثلة، ويكتفي بأن يذكر القاعدة في العنوان، فمثلا في (باب في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه) فهذا الباب ذكر فيه القاعدة التي عقده من أجلها في عنوانه وبدأه بذكر الأمثلة (8)، وقد ذكرت هذا الباب للتمثيل لا لإثبات هذا الأمر لأنه بلغ من الكثرة ما لا يحتاج معه إلى إثبات لأن ذلك ينطبق على معظم الأبواب التي تشتمل على قواعد عملية في الخصائص، وهذا المنهج شائع في مصنفات القدماء خاصة أن ابن جني يتبع مدرسة الأحناف من الفقهاء الذين وضعوا كتبهم الأولى في أصول الفقه على هذه الطريقة والتزموا بها فكانوا يحشدون عددا من المسائل يستخرجون منها العلل والنكت الفقهية (9)، "والسر في سلوك الحنفية هذه الطريقة أن أئمتهم السابقين لم يتركوا لهم قواعد مدونة مجموعة كالتى تركها الشافعي لتلاميذه وإنما تركوا لهم فروعاً ومسائل فقهية كثيرة متنوعة وبعض قواعد منثورة في ثنايا هذه الفروع، وجمعوا المتشابه منها بعضه إلى بعض واستخلصوا منها القواعد والضوابط وجعلوها أصولاً لمذهبهم ليؤيدوا بها الفروع الفقهية المنقولة عن أئمتهم ولتكون سلاحاً لهم في مقام الجدل والمناظرة" (10).

وهذا عين ما يفعله ابن جني من جمع الفروع وتصيد القواعد منها، فإذا ضاقت الأصول عن الفروع تصرف فيها وقررها على نحو يتسع لها كما أن الأحناف كانوا يفعلون ذلك. (11)

وليس الدليل على أنه يتبع منهج الأحناف في هذا الأمر كونه حنفيا فحسب، ولا المقارنة التي تكشف بوضوح عن التشابه في الأسلوب وإنما تصريح ابن جني بأن اللغويين يتصيدون العلل النحوية وينتزعونها من فروع المسائل اللغوية كما يفعل الأحناف في انتزاع العلل من كتب محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه "فيجمع بعضها إلى بعض بالملاحظة والرفق ولا تجد له علة في شيء من كلامه مستوفاة محررة وهذا معروف من هذا الحديث عند الجماعة غير منكور" (12)، فابن جني يتصيد العلل بالملاطفة من الفروع الكثيرة التي يذكرها ويستطرد فيها، بل إنه يدعي أن علل النحو ذكرها سيويه وبقية النحويين الذين سبقوه وأنهم ذكروها منثورة في كتبهم. (13)

الثاني: أن ابن جني لم يلتزم مصطلحات الفقهاء أو الكلاميين في كل الأحوال وإنما كلن كثيرا ما يتجاوز في اصطلاحاته ويتسمح فيها (14) كما مثل بـ (إصلاح اللفظ) و (تدريج اللغة)، وكثيرا ما كان يذكر القاعدة دون أن يضع لها مصطلحا، فيجعل عنوان الباب جملة طويلة بدلا من أن يأتي بمصطلح مناسب يقوم مقامها وذلك كثير مثل (باب العدول عن الثقيل لما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف) و (باب في اختصاص الأعلام بما لا يكون مثله في الأجناس) و (باب في الشيء يرد فيوجب له القياس حكما ويجوز أن يأتي السماع بضده، أقطع بظاهره؟ أم يتوقف إلى أن يرد السماع بجلية حاله؟)، كما أن هناك بعض الأبواب يضع لها عنوانا مبهما لا يستطيع القاريء أن يفهم منه شيئا إلا بقراءة الباب الخاص به، لاستعماله تعميمات مثل (باب في أن ما لا يكون للأمر وحده قد يكون له إذا ضام غيره) فكان يمكنه أن يستبدل هذا العنوان بـ (علة المركبة) على سبيل المثال، وكذلك (باب في اقتضاء الموضع لك لفظا هو معك إلا أنه ليس بصاحبك) فهذا العنوان لا يستطيع القاريء أن يحل رموزه إلا بقراءة الباب أو بعض أمثله، كما أن هناك عددا من الأبواب كان إدخالها في

أصول النحو لا وجه له، بل هي أقرب إلى الألغاز والنكات الأدبية من أصول النحو مثل (باب في مشابهة معاني الإعراب معاني الشعر) فهذا الباب يعرض بعض الأبيات التي يمكن تصيد معنى منها يشبه معنى القاعدة النحوية، وهكذا فإن المصطلحات عند ابن جني لم تكن مضبوطة تماماً وإنما كانت خليطاً من بعض المصطلحات الفقهية والكلامية ومصطلحات أخرى هو اخترعها إذ إن (أصول النحو) لم يتخلص من (النحو) ولم تنتقل إليه جميع مصطلحات أصول الفقه إلا على يد ابن الأنباري في كتابه لمع الأدلة. (15)

الثالث: أنهم وجدوا أن ابن جني يزعم أن موضوع كتابه هو أصول النحو، إلا أن الحديث في الكتاب يتوسع حتى يشمل الأصوات ومخارجها واللهجات والصرف والنحو والبلاغة والدلالة والتجويد ولهذا اتهموه - كما ذكر -، ولو نظروا إلى تعريفه مصطلح النحو أول الكلام لكفاهم ذلك الاتهام، لأن النحو كما عرفه ابن جني هو "انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم" (16)، فهذا التعريف يتسع للإعراب والتصريف وقوانين البلاغة، ولهذا فإنه يعمم قواعد أصول النحو فيجعلها شاملة لكل تلك العلوم اللغوية، وهذا ما يجعله يعمم عنوانات القواعد الأصولية ويوسعها حتى تحيط بالمطلوب، فمثلاً عنوان (باب في وجوب الجائز) عنوان عام يمكن أن يشمل الإعراب والتصريف والتركيب وغيرها، ولهذا فهو يبدأ بمسألة صرفية هي تصغير مثل جدول وعجوز، ثم مسألة نحوية هي (ما قام إلا زيدا أحد)، ثم يأتي بمسائل صرفية أخرى، ومثل ذلك (باب في الاحتياط) يورد فيه أولاً أمثلة من التوكيد اللفظي والمعنوي، ثم يورد أمثلة في التأنيث ثم في النسب، وهكذا معظم الأبواب، ومن الأمثلة على تلك العنوانات العامة (باب في إجراء اللازم مجرى غير اللازم وإجراء غير اللازم مجرى

اللازم) و (باب في بقاء الحكم مع زوال العلة) و (باب في الاكتفاء بالسبب من المسبب وبالمسبب من السبب) و (باب في كثرة التقييل وقلة الخفيف) و (باب في نقض الأصول وإنشاء أصول غيرها منها) و (باب في التراجع عند التناهي) فالعنوان في كل هذه الأبواب عام يمكن أن يشمل علوم اللغة كلها، بل ربما أمكن أن يدخل ما ليس من العلوم اللغوية تحتها، وهذا التوسع والتنويع يحتاج من القارئ لكتاب الخصائص أن يتذكر أول الباب وعنوانه ويتنبه إلى علاقته بمجمل موضوع الكتاب حتى لا يظن أن الكتاب غير متسق في موضوعه ومنهجه.

ولهذه الأسباب توهم البعض أن الكتاب غير منهجي، أو أنه لا يلتزم بموضوع، فالمنهج كما رأينا دقيق والموضوع محدد وإن كان يميل إلى التطبيق أكثر من التنظير، بخلاف عمل ابن الأنباري والسيوطي من بعده، الذي قبس في كتابه الاقتراح من كتاب الخصائص ما لا يخفى لكثرتة، أشار إلى بعضه وسكت عن كثير.

فإذا تقرر ذلك نعود إلى تحديد موضع العلة والتعليل من كتاب الخصائص.

إن التعليل يدخل كتاب الخصائص من جهتين:

الأولى: أن الخصائص كتاب يدرس أصول النحو على طريقة أصول الفقه وأصول الكلام كما تقدم، إلا أنه أقرب في تقسيمه وموضوعاته واصطلاحاته إلى أصول الفقه، وذلك بسبب أن أصول الكلام يعتمد اعتمادا تاما على المقدمات الفلسفية والمنطقية التجريدية خاصة عند المعتزلة، أما أصول النحو فإنه مقيد بنصوص اللغة وهو لا ينحصر في الجانب العقلي؛ فهو يشترك مع أصول الفقه في أنه معقول من منقول، فكثير من قواعده تعتمد على الشواهد المنقولة عن العرب، ويعتمد بعضها على القياس وغيره من القواعد العقلية التي مر ذكرها،

كما أن أصول الفقه يعتمد على الكتاب والسنة من جهة وعلى بقية القواعد العقلية من جهة أخرى.

ومن أهم تلك الأصول العقلية التي ارتكز عليها أصول النحو هو القياس، وهو عند النحويين لا يختلف عنه عند الفقهاء، فهو عندهم علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب (17)، ويعرفونه بأنه حمل فرع على أصل بعلة تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع (18)، وقد اهتم النحويون بالقياس اهتماما كبيرا حتى قال الكسائي:

إنما النحو قياس يتبع (19)

وأما ابن جني فإنه لما قال بالحكمة في اللغة وعلل كل شيء فيها، فإنه جعل اللغة كلها قياسا لأن وجود الحكمة والعلة يعني وجود القياس، ولاهتمامه بالقياس قدمه على الرواية والسماع بخلاف ما فعله ابن الأنباري والسيوطي من بعده إذ قدما السماع على القياس، وقد نقل ابن جني عن أستاذه الفارسي قوله: "أخطيء في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطيء في واحدة من القياس" (20) وهو نفسه يقول: "وذلك أن مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس" (21).

والقياس بأنواعه يشتمل على أربعة عناصر هي الأصل المقيس عليه والفرع المقيس والحكم المستنبط، والعلة الجامعة بين الفرع والأصل، فلما عرض ابن جني القياس ذكر العلة وفصل القول فيها، وكان أول من كتب في العلة النحوية بهذا التفصيل — في حدود استقرائي — بل لم أجد أحدا غيره ميز العلة النحوية عن العلل الفقهية والكلامية وبيّن خصائصها فعقد لذلك عددا من الأبواب فصل فيها تصوره للعلة ومذهبه فيها وهذا هو الجانب النظري الذي يدور حول العلة وهو ماسيفصل فيه القول في الفصل التالي.

الثانية: وهي تتبع من أصل فلسفة الكتاب الذي يدرس خصائص هذه اللغة الشريفة ومواطن الإتيان والحكمة فيها، فيقدم المطرد والشاذ على أن له علة، ويستشهد بقول سيبويه "وليس شيء مما يضطرون إليه (أي العرب) إلا وهم يحاولون به وجها" (22) وهذا ما أدى إلى أن يمتليء كتاب الخصائص بآلاف التعليقات لكل قاعدة وشذوذ، بل لأفراد الكلمات أحيانا، ولقد كان للمنهج الحنفي الذي اتبعه — كما سبق — أثر كبير في زيادة تلك التعليقات وذلك لأنه يضع القاعدة العامة ويتبناها ويطبّقها على الحالات المختلفة أو كما يسميه (الاحتياط لليلة)، ويستطيع الباحث أن يتتبع تلك التعليقات ليضع من مجملها تصورا شاملا لحكمة اللغة وبنائها والحكمة في كل قاعدة من قواعدها، وهذا هو الجانب العملي من التعليق والذي يعرضه الفصل السادس من هذا البحث بالتفصيل.

وبسبب ذلك كان للتعليق في كتاب الخصائص مجموعة من المميزات؛ بعضها نتج عن تصوره النظري لليلة وموقعها من القياس ومن موقع القياس من فكر ابن جني، وبعضها متسبب عن المنهج العملي الذي اتبعه ابن جني في وضع كتابه مما أثر على التعليق. ويمكن أن نجل أهم تلك الخصائص فيما يلي:

1- نظرا لأن فكر ابن جني يقوم على التركيب وليس التحليل فإن التعليق عنده يقوم على التعميم وجمع المتشابهات ذلك لأن ابن جني لما آمن بحكمة اللغة وبأن أغراضها لا تنتقض راح يجمع كل ما يمكن جمعه تحت كل علة من العلل حتى يمكن حصر العلل كلها في التقسيم الذي أشير إليه في البحث من تقسيم العلل إلى علة لفظ وعلة معنى وجعل الأولى محصورة أو شبه محصورة في التخفيف والثانية في البيان والإفصاح ، ولهذا أيضا كما أشير فإنه لم يقسم العلل إلى ما يخص النحو والصرف والصوت من العلل الجزئية وإنما جعل تقسيم كتابه على أشياء أعم تجمع بين تلك الأقسام كلها وحاول أن يجعل لها مصطلحات عامة تجمع بينها كعلة

إصلاح اللفظ والحمل على أحسن الأقبحين وتدرج اللغة وغير ذلك من العلل التي تركها وجعلها أبواب كتابه وهي كثيرة ؛ إذا نظرت فيها وجدت أنها تجمع في تطبيقاتها أمثلة النحو والصرف والصوت والبلاغة ، وكل ذلك فيما يظهر بسبب نظريته لمفهوم اللغة وترابطها من جهة وبسبب موضوع كتابه من جهة أخرى.

وكانت محاولته لجمع كل تلك الفروع تحت عنوان واحد ، وكل تلك المعلومات تحت علّة واحدة قد أثرت في عرضه للموضوعات المختلفة بحيث بدا واضحا أنه يبذل جهدا كبيرا في إزالة الإشكالات المعترضة عن طريق تعليل جمع النظائر النحوية والصرفية والبلاغية فعلى سبيل المثال قوله في (باب في الامتناع من نقض الغرض) فإنه لم يخص به فرعاً من الفروع بل ضرب أمثلة نحوية وصرفية وبلاغية (23) ، وكذلك (باب في حفظ المراتب) و (باب في الاحتياط) و (باب في الجوار) وكذلك في غيرها من الأبواب التي يسير في معظمها على هذه الطريقة إلا بعض الأبواب القليلة التي تختص بفروع معينة مثل (باب في حذف الهمز وإبداله) و (باب في مطل الكلمات) وعدد آخر من الأبواب التي يختص بعضها بالصرف وبعضها بالنحو وبعض بالبلاغة وقد أدى الإيغال في التعميم عند ابن جني إلى غموض كثير من المصطلحات ، وإلى عدم فهم بعض عنوانات الأبواب إلا بعد قراءتها كما ذكر.

2- يتسم التعليل عند ابن جني بالتتابع المتأني والنفس الطويل ، فهو لا يأتي بالقاعدة ويتركها هملاً من غير إثبات ، سواء في العلل الكلية التي يضعها للغة أو في التعليقات الجزئية التي يوردها في بعض فروع اللغة ، فعلى سبيل المثال نراه حينما ذهب إلى أن التركيب الثلاثي هو أعدل التراكيب وأنه لذلك مختار اللغة العربية اضطر إلى أن يعلل وجود غير الثلاثي ، لأنه لما كانت الحكمة لا تنتقض فينبغي أن تكون اللغة كلها ذات تركيب ثلاثي

فلماذا وجد ما هو أقل منه وما هو أكثر ، وقد بذل ابن جني جهدا كبيرا لإثبات أن الثلاثي كما وصفه وإن وجد غيره .

وسوف يأتي تفصيل ذلك في الفصل السادس إن شاء الله تعالى ، وقد تحدثت غير مرة عن تتبع التعليل وحياطته فهو يقدم على هذا الأمر متعمدا وقاصدا (24).

3- يتميز التعليل عند ابن جني بأنه جمع بين النظر والتطبيق ولم يقف كما وقف غيره عند حد النظر.

فالذين جاءوا من بعده كابن الأنباري اكتفى بوضع قواعد أصول النحو وكذلك فعل السيوطي في كتابه الاقتراح ، أما ابن جني فإنه يقتصر في شرح القاعدة على أن يذكرها في العنوان دون أن يفصلها أو يذكرها في أول الباب ثم بقية الباب كله أمثلة لإثبات صحة تلك العلة أو القاعدة مما جعل كتابه مليئا بالأمثلة فغلب عليه بذلك الطابع التطبيقي حتى خفي موضوع الكتاب على بعض قرائه — كما مر .

وهذه الصفة اكتسبها الكتاب كما ذكر من تقليد ابن جني لأئمة الأحناف في وضع كتبهم.

4- المحاولات الكثيرة والمتكلفة أحيانا التي قام بها ابن جني لإخضاع اللغة إلى العلل التي ذكرها أدت به إلى التعسف أحيانا والخروج عن الموضوعية ، بل إنه أشار إلى أنه متى أمكن تقريب الأمور حتى تسير مع القاعدة العامة حتى ولو كان ذلك يقتضي بعض الكلفة فإن ذلك خير من نقض القاعدة (25) ، فمن الأمور الغريبة التي ذكرها ما سماه علة التوطئة يذهب فيه إلى أن العرب قد تفعل بعض الأشياء توطئة لأمر آخر، فمثلا إعراب الأحاد يكون بالحركات وأما الإعراب بالحروف فهو لما تجاوز رتبة الأحاد مثل الزيدان والزيدون ويضربان ويضربون " فأما ما جاء في الواحد من ذلك نحو أخوك وأباك وهنيك فإن أبابكر

ذهب فيه إلى أن العرب قدمت منه هذا القدر توطئة لما أجمعه من الإعراب في التنبيه والجمع بالحروف " (26) .

وهو عنده من باب حمل الأصول على الفروع .

وكذلك ما يسميه التنبيه على الأصل وذلك أن بعض الكلمات يجب إعلالها أو إدغامها وشذ بعضها فلم تعل أو تدغم .

وإنما " هذا ظهر على أصله منبهة على بقية بابيه فتعلم أن أصل الأصم أصمم وأصل صبب صبب وأصل الدواب والشواب الدواب والشواب على ما نقوله في نحو استصوب وبابه : إنما خرج على أصله إيدانا بأصول ما كان مثله " (27) ، وهل يفكر العرب أن يعلمونا أصل هذه الكلمات وينبهونا على أصلها أو هل يحتاجون إلى هذا التنبيه ؟ وهل هذه علة كافية لمخالفة القاعدة ؟ .

ومثل ذلك دعواه أن العرب سمت يوم الجمعة (عروبة) " وذلك أن يوم الجمعة أظهر أمرا من بقية أيام الأسبوع لما فيه من التأهب لها والتوجه إليها وقوة الإشعار بها " وهذا يحتاج إلى إثبات أن العرب في الجاهلية كانوا يعظمون يوم الجمعة ويتأهبون لها . وهذه أمثلة من أشياء كثيرة مثلها .

5- محاولته حصر اللغة تحت علل واضحة ومعينة جعلته لا يستطيع أن يلتزم بصرامة القانون العلمي للتعليل مما أدى به إلى التسامح في بعض شروطها كما نرى ذلك في تنازله عن شرط أن العلة يجب أن لا تعتمد في وجودها على المعلول بمعنى أنه لا يوجد دور منطقي في العلة العقلية إلا أن ابن جني تنازل عن ذلك في العلة النحوية سواء في تنظيره أو تطبيقه ، فنظريا لمح إلى تجويزه في (باب دور الاعتلال) وقد ذكر مثالين لوقوع النحويين في الدور أحدهما وقع فيه سيبويه والآخر وقع فيه المبرد فأجاز دور سيبويه ومنع دور المبرد وكان

عذره في ذلك أن الدور الذي وقع فيه سيبويه من الدرجة الأولى بينما الدور الذي وقع فيه المبرد من الدرجة الثانية ، يقول في ذلك : " لكن ما أجازره أبو العباس وذهب إليه في باب ضربين وضربت من تسكين اللام لحركة الضمير وتحريك الضمير لسكون اللام شنيع الظاهر ، والعذر فيه أضعف منه في مسألة الكتاب ، ألا ترى أن الشيء لا يكون علة نفسه وإذا لم يكن كذلك كان من أن يكون علة علة أبعد وليس كذلك قول سيبويه وذلك أن الفروع إذا تمكنت قويت قوة تسوغ حمل الأصول عليها وذلك لإرادتهم تثبيت الفرع والشهادة بقوة الحكم " (28) ، فهذا إشارة منه إلى جواز الدور .

وإذا كان قد أخذ على بعض العلماء وقوعهم في ذلك فإنه وقع في مثله ولا أدري إن كان هذا الوقوع متعمداً أو خطأ ، وقد ورد ذلك في تعليقه لجواز مجيء السكون بعد الفتح في بعض الكلمات العربية بتلاؤمهما وقد استدل على هذا التلاؤم بوجود ذلك في كلمات عربية أخرى فأصبحت الكلمات العربية التي يراد الاستدلال لها هي كلمات عربية أخرى فتكون بهذا الكلمات العربية دليل نفسها (29) ، وهذا كثير في استدلالاتهم وتعليقاتهم .

هوامش الفصل الثالث

- 1 ابن الأنباري وجهوده في النحو، جميل علوش ، ص167
- 2 الخصائص، ج1، ص2
- 3 الخصائص، ج1، ص1
- 4 الخصائص، ج1، ص2
- 5 انظر: ابن الأنباري وجهوده في النحو، جميل علوش ، ص157
- 6 الخصائص، ج1، ص1
- 7 الخصائص، ج1، ص97
- 8 الخصائص، ج1، ص284
- 9 غاية الوصول إلى دقائق علم الأصول، جلال الدين عبد الرحمن، ص95-96
- 10 أصول الفقه الإسلامي، زكي الدين شعبان، ص17
- 11 مقدمة ابن خلدون، ص360 ، بيروت ، مؤسسة الأعلمي للنشر ، 1971
- 12 الخصائص، ج1، ص163
- 13 الخصائص، ج1 ، ص163
- 14 الخصائص، ج1، ص201

15	ابن الأنباري وجهوده في النحو، ص 137
16	الخصائص، ج 1، ص 34
17	الإقتراح، السيوطي، ص 70
18	لمع الأدلة، نقلا عن (ابن الأنباري وجهوده في النحو ، جميل علوش ، ص 28 وما بعدها
19	بغية الوعاة ، ج 1، ص 164
20	الخصائص، ج 2، ص 90
21	الخصائص، ج 2، ص 90
22	الخصائص، ج 1، ص 54
23	الخصائص، ج 3، ص 234
24	الخصائص، ج 1، ص 164
25	الخصائص، ج 2، ص 297
26	الخصائص، ج 1، ص 309
27	الخصائص، ج 1، ص 162
28	الخصائص، ج 1، ص 184
29	الخصائص، ج 1، ص 59

الفصل الرابع

العلة في كتاب الخصائص

لما كان ابن جني أول من صنف في أصول النحو على الحقيقة وأول من وضع هذا العلم على طريقة أصول الفقه وأصول الكلام كان لابد له أن يضبط بعض المصطلحات والأصول التي ناقشها العلماء في دينك العلمين وضبطوها ومنها مصطلح العلة الذي كانوا قد أشبعوه دراسة وبحثا كما هو الظاهر من كتبهم، ولقد كان لابن جني تصور واضح لهذا المصطلح إذ جعل العلة النحوية وسطا بين العلة الكلامية والعلة الفقهية إلا أنه على الرغم من ذلك لم يقدم لنا تعريفا منصوصا للعلة؛ وإن كان ينفي بعض المعاني التي قد تتبادر إلى الذهن عن مفهوم العلة، فكأنه اكتفى بمعرفة القاريء بالمفهوم من علمي أصول الفقه وعلم الكلام وأن ييويء العلة النحوية مكانا وسطا بينهما.

وقد استخدم ابن جني المصطلح استخدامات مختلفة كثيرا ما يتجاوز فيها، فاستخدمه بمعنى النظير حيث يقول " قالوا وعلة ما جاء من أفعلته فهو مفعول وأسله الله فهو مسلول وبابه أنهم إنما جاءوا به على فعل نحو أجنه الله فهو مجنون وزكم فهو مزكوم وسل فهو مسلول وكذلك بقيته " (1) ، وكثيرا ما يستخدم العلة بمعنى السبب وإن كان لا يرى السبب علة فهو يقول " وضرب آخر يسمى علة وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب " (2) فنرى أنه

يفرق بين العلة والسبب فيجعل السبب العلة غير الموجبة، وهي عنده ليست بعلة كما يفهم من مقولته، وكأنه يشترط في العلة هنا الإيجاب وهذا يعني أنه لا يرى علة إلا العلة الكلامية التي إذا تمت من غير مانع وجب أن يتحقق معلولها قهرا من غير اختيار كإحراق النار وغير ذلك، فهي علة إيجاب وهي أيضا ليست سببا للإمكان كما هو حال العلة الفقهية التي هي مجرد أمارات على الحكم الشرعي.

كما أنه يحتاط في مفهوم علة العلة الذي أورده ابن السراج ويأبى أخذه على الحقيقة فيصرفه إلى المجاز فيقول " وهذا موضع ينبغي أن تعلم منه أن هذا الموضع الذي سماه علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة " (3)، لأن العلة التامة عند المتكلمين لا علة لها إذا كانت حقيقية، لأن تتابع العلة يوجب عندهم الدور أو التسلسل وهما باطلان ، وهو يجري العلة النحوية على هذا الشرط فيقول " ألا ترى أنه إذا قيل له فلم ارتفع الفاعل قال لإسناد الفعل إليه، ولو شاء لابدأ هذا فقال في جواب رفع زيد من قولنا : قام زيد : إنما ارتفع بفعله حتى تسأله فيما بعد عن العلة التي ارتفع لها الفاعل، وهذا هو الذي أراد المجيب بقوله : ارتفع بفعله أي بإسناد الفعل إليه . نعم لو شاء لماطله فقال له ولم صار المسند إليه الفعل مرفوعا ؟ فكان جوابه أن يقول إن صاحب الحديث أقوى الأسماء والضمّة أقوى الحركات فجعل الأقوى للأقوى، وكان يجب على ما رتبّه أبوبكر أن تكون هنا علة وعلة العلة وعلة علة العلة ... " (4) ثم يؤكد أن العلة عند أهل المنطق لا يمكن أن تكون معلولة بقوله " فقد ثبت بذلك أن هذا موضع تسمح فيه أبوبكر أو لم ينعم تأمله. ومن بعد فالعلة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة، ألا ترى أن السواد الذي هو علة لتسويد ما يحله إنما صار كذلك لنفسه لا لأن جاعلا جعله على هذه القضية " (5) فالعلة عنده إذا هي علة الكلاميين وإن كان يخفف منها ويتنازل عن بعض شروطها في تطبيقه على العلة النحوية

ليضعها في موضعها بين علل الكلام وعلل الفقه، فعلل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين من علل الفقهاء (6) وإن كانت لا ترقى إليها كما أشار أكثر من مرة، ومن ذلك قوله " وأول ذلك أنا لسنا ندعي أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة بل ندعي أنها أقرب إليها من العلل الفقهية " (7) ويقول " واعلم أنا مع ما شرحناه وعيننا به فأوضحناه من ترجيح علل النحو على علل الفقه وإحاقها بعلل الكلام لا ندعي أنها تبلغ قدر علل المتكلمين ولا عليها براهين المهندسين " . (8)

وهو يؤكد هذا المعنى كثيرا احتياطا من أن يؤخذ عليه التعليل بما لا يتوفر على شروط العلة الكلامية التي يشترط فيها كثير من الأمور كما مر، فهو لا يمكن أن يدعي أن علل العربية في سمت العلل الكلامية لأن تلك العلل تخضع لمقاييس صارمة وشروط صعبة والالتزام بها يسقط جميع العلل اللغوية حتى تلك التي تعد من البدهيات في النحو مثل رفع الفاعل ونصب المفعول؛ لأنه قد وجدت من الشواهد الشاذة ما خالفت تلك القاعدة وهذا وحده كفيل بإسقاط القاعدة لو حاكمناها بمقياس العلة الكلامية إذ إن هذه الشواهد تمثل خلفا في العلة مما يؤدي إلى بطلان القياس وسقوط القاعدة، ومعنى هذا أنه لا تستقيم لنا قاعدة نحوية واحدة وهذا معناه أنه لا يمكن وضع أصول للنحو يقاس عليها؛ ولذلك نجد ابن جني مضطرا لأن يعترف بأن علل النحو يمكن نقضها وتخلفها بخلاف علل المتكلمين حيث يقول " فيمكن نقض علل النحو وليست كذلك علل المتكلمين لأنها لا قدرة على غيرها؛ ألا ترى أن اجتماع السواد والبياض في محل واحد ممتنع لا مستكره، وكون الجسم متحركا ساكنا في حال واحدة فاسد لا طريق إلى ظهوره ولا إلى تصوره، وكذلك ما كان من هذا القبيل فقد ثبت بذلك تأخر علل النحويين عن علل المتكلمين وإن تقدمت علل المتفقيين " (9)

كما أنه لو سلم بأن علل النحو لا ترقى عن علل الفقهاء لكان ذلك يؤدي به إلى التسليم بأنها ليست ذات واقع خارجي وإنما هي أمارات لا يمكن التعويل عليها كثيراً، فهي ليست أدلة حقيقية، ويؤدي هذا إلى سقوط الكثير من القياس في اللغة وخفاء الحكمة فيها كما هو الحال في العلل الشرعية، ولهذا يقول " اعلم أن علل النحويين – وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين – أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بتقل الحال أو خفتها، وليس كذلك حديث علل الفقه وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا غير بادية الصفحة لنا. ألا ترى ترتيب مناسك الحج وفرائض الطهور والصلاة والطلاق وغير ذلك إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله ولا تعرف علة جعل الصلوات في اليوم واللييلة خمساً دون غيرها من العدد، ولا يعلم أيضاً حال الحكمة والمصلحة في عدد الركعات ولا في اختلاف ما فيها من التسبيح والتلاوات، إلى غير ذلك مما يطول ذكره ولا تحلى النفس بمعرفة السبب الذي كان له ومن أجله، وليس كذلك علل النحويين " (10) فهو لا يستطيع إذن أن يجعل العلل النحوية في سمت العلل الفقهية لأنه إذا جعلها خفية غير معلومة ولا يمكن استنباطها كما هو حال العلل الفقهية، خاصة أنه لم يرد إلينا أمر من مشرع الأحكام النحوية، فلا يكون هناك طريق إلى وضع الأحكام النحوية مطلقاً إلا باب السماع دون إجراء القياس فيه أو إعمال العلل وإن فرضنا وجودها مما يؤدي إلى تعطيل الأحكام النحوية في غير المسموع من الكلام، هذا زيادة على أن عقيدته في اللغة العربية أن وجوه الحكمة ظاهرة فيها كما ذكرنا، ولهذا كان لابد أن يضع العلل النحوية في موضع متوسط بين علل الفقهاء وعلل المتكلمين .

وربما يكون ذلك سببافي أنه لم يعطنا تعريفا محددا للعلة وإن كان الباحث يستطيع أن يتصيد من عباراته ما يكون به تعريفا لها ولهذا عقدنا هذا الفصل ؛ أي لوضع تصور متكامل للعلة النحوية كما وصفها ابن جني .

إن العلة في كتاب الخصائص كما أشرنا يمكن تقسيمها إلى نوعين؛ علة قياسية وهي العلة التي تحدث عن شروطها وبحث خصائصها وشروطها وأحكامها، وعلة أخرى سماها حكمة وسببا؛ وهذه لم يضع لها شروطا وإنما وظف منافعها وقاس عليها واستغلها أحسن استغلال من منطلق إيمانه بالحكمة المطلقة للغة العربية وواضعها، وهذا ما سوف نعرض له في الفصل التالي ، وأما في هذا الفصل فإننا نعرض لما وضعه من تنظير للعلة انصب كله أوجله على العلة القياسية والتي على أساسها قسم الأحكام النحوية فقد جعل من الأحكام النحوية ما لا يسأل عن علته وذلك ما خفيت الحكمة فيه كما هو حال الأحكام الفقهية يقول : " وسنذكر فيما بعد ذلك بابا نفصل فيه بين ما يجوز السؤال عنه مما لا يجوز ذلك فيه " (11)، إلا أنه لم يأت بهذا الباب الموعد، فلا أثر له في الكتاب رغم أهميته؛ لأنه يفترض أنه كان سيتضح منه ما له علة عنده مما لا علة له .

وإذا كان مصدر التعليل عند المتكلمين هو البناء على البديهيات المنطقية والأسس الفلسفية، وكان مصدر التعليل الفقهي هو العلل الواردة في بعض النصوص والمستنبطة من بعض الأحكام فلا يفوت ابن جني أن يشير إلى المصدر الذي جاءت منه علل النحويين حتى تكتسب تلك العلل الشرعية والقبول، فهو يدعي أن العرب أنفسهم وضعوها، ولهذا أفرد لذلك بابا هو (باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها)، وهو يدرك أهمية هذه الدعوى لأن في ثبوتها ثبوتا لشرعية جميع الأحكام النحوية؛ لهذا يقول في أول هذا الباب " اعلم أن هذا موضع في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة ؛ وللنفس به مسكة

وعصمة لأن فيه تصحيح ما ندعيه على العرب من أنها أرادت كذا وكذا وفعلت كذا وكذا وهو أحزم لها وأجمل بها وأدل على الحكمة المنسوبة إليها " . (12)

وهو يقدم دليلين على هذه الدعوى أحدهما عقلي والآخر نقلي، فأما العقلي منهما فمضمونه أن العرب لا يمكن أن تكون قد تكلفت الالتزام بأحكام معينة تجري بقواعد ثابتة وأن يكون ذلك محل وفاق بين العرب بلغاتهم المختلفة ثم يكون ذلك مصادفة من غير قصد ولا علة لذلك ، ويرد على اعتراض محتمل في أن يكون ذلك شيء قد طبع عليه العرب وهم لا يعرفون له علة ولا يعتقدونها في أنفسهم من غير قصد ولا غرض في ذلك ويرده بأن هذا الالتزام أما بوحى نبهوا عليه فيكون أعلى وأشرف وأما بقصدهم لما أدركوه بلطافة حسهم، ثم يذكر أخبارا متعددة يستدل بها على ذوقهم ولطافة حسهم.

وأما دليله النقلي فيشتمل على عدد من الأخبار يوردها وفيها يعلل بعض الأعراب ما قالوه " فمنه ما حكى الأصمعي عن أبي عمرو قال سمعت: رجلا من اليمن يقول فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له : أنقول جاءته كتابي؟ قال نعم أليست بصحيفة " (13) ثم يقول " أفترأى تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا وتدربوا وقاسوا وتصرفوا أن يسمعوا أعرابيا جافيا غفلا يعلل هذا الموضع بهذه العلة ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره فلا يهتاجوا هم لمثله ولا يسلكوا فيه طريقته فيقولوا فعلوا كذا وكذا وصنعوا كذا وكذا وقد شرع لهم العربي ذلك ووقفهم على سمته وأمه " (14) ثم يأتي بعدد من الأخبار يتصيد منها بعض التعليقات التي وردت على ألسن العرب يختمها بخبر منقول عن النبي (ص) فيقول " ومن ذلك ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن قوما من العرب أتوه فقال لهم من أنتم ؟ فقالوا : نحن بنو غيان . فقال: بل أنتم بنو رشدان. فهل هذا إلا كقول أهل الصناعة إن الألف والنون زائدتان وإن كان عليه السلام لم يتفوه بذلك غير أن اشتقاقه إياه من الغي بمنزلة قولنا نحن الألف والنون فيه

زائدتان وهذا واضح " (15) يستنبط من الرواية أن النبي (ص) قد أدرك الزيادة في أصل المصدر وعكس الغي إلى الرشد وأبقى الألف والنون الزائدتين وهذا قياس. ويعقد بابا يسميه (باب في الاعتلال لهم بأفعالهم) وحاصل هذا الباب أنه يجوز للعلماء استخلاص العلل قياسا على ما فعله العرب في بعض الأمور من الفعل والترك، وذكر فيه عددا من الأمثلة كلها يدخل في قياس الأولوية يقول " من ذلك أن يقول قائل إذا كان الفعل قد حذف في الموضع الذي لو ظهر فيه لما أفسد معنى كان ترك إظهاره في الموضع الذي لو ظهر فيه لأحال المعنى وأفسده أولى وأحجى " (16) ويمثل لذلك بحذف فعل الكون العام في قولنا في الدار زيد الذي لا يفسد المعنى ولا يغيره لو أظهر، ثم يقيس على ذلك الفعل المقدر في النداء في قولنا يازيد فيرى أن حذف الفعل في الثانية أولى وأحجى لأنه لو ذكر تحول الأسلوب من الإنشاء إلى الخبر الذي يحتمل الصدق والكذب والنداء مما لا يصح فيه تصديق ولا تكذيب. (17)

ويذهب في موضع آخر إلى أنه يجب اتباع العرب فيما تأتي وتترك إذا كان لعل داعية إلى ذلك " قيل : إذا تركت العرب أمرا من الأمور لعل داعية إلى تركه وجب اتباعها عليه ولم يسع أحدا بعد ذلك العدول عنه ". (18)

وهو لا يكتفي بذلك بل يلح إلى أنه ربما كان العرب يعرفون العلل ويتداولونها ولكنها لم تصل إلينا، وربما رآها العلماء الذين قبله يقول " فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو وابن أبي إسحاق ويونس وعيسى بن عمر و الخليل و سيبويه و أبو الحسن و أبو زيد وخلف الأحمر والأصمعي ومن في الطبقة والوقت من علماء البلدين وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها وتقصد له من أغراضها ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤديه الحكايات ولا تضبطه الروايات، فتضطر إلى قصود العرب وغوامض ما في أنفسها حتى لو حلف منهم

حالف على غرض دلتة عليه إشارة لاعبارة لكان عند نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقا فيه غير متهم الرأي والنحيظة والعقل" (19) ، فقد تكون هناك بعض العلل استتبطها هؤلاء العلماء من مشاهدتهم لأحوال العرب وهم مصدقون في نقلهم موثوق بفهمهم ورأيهم، وقد يرد إشكال وهو من أين لنا أن نثبت أن العلماء الذين ذكرهم قد أرادوا هذه العلل أو قصدوها إلا أنه أشار إلى هذا الأمر في موضع آخر قائلا " واعلم أن هذه المواضع التي ضممناها وعقدت العلة على مجموعها قد أرادها أصحابنا وعنوها وإن لم يكونوا جاعوا بها مقدمة محروسة فإنهم لها أرادوا وإياها نؤوا، ألا ترى أنهم إذا استرسلوا في وصف العلة وتحديدتها قالوا : إن علة شد ومد ونحو ذلك في الإدغام إنما هي اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد، فإذا قيل لهم: فقد قالوا قعدد وجلبب واسحنكك قالوا: هذا ملحق فلذلك ظهر ... " وهو خبر طويل يقول في نهايته " فهذا الذي يرجعون إليه فيما بعد متفرقا قدمناه نحن مجتمعا " (20)

وهو يشير بذلك إلى أن مجمل ما يحتج به النحويون القدماء هو مجموعة من العلل لا يذكرونها إلا إذا اعترض عليهم معترض؛ فهم يقصدونها وإن لم يذكروها مفصلة، ويقول إن ذلك يحدث في الفقه؛ فالأحناف يأخذون العلل من كتاب محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة ويتصيدونها فيقول " وكذلك كتب محمد بن الحسن رحمه الله إنما ينتزع أصحابنا منها العلل لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق، ولا تجد له علة في شيء من كلامه مستوفاة محررة، وهذا معروف من هذا الحديث عند الجماعة غير منكور ". (21)

فالنحويون الأوائل مثل الفقهاء الأوائل يشيرون إلى العلل ويدركونها ولكنهم لا يفصلون الحديث عنها.

ويشير في موضع آخر إلى تلك العلل ومصدرها قائلا " فالخلاف إذا بين العلماء أعم منه بين العرب؛ وذلك أن العلماء اختلفوا في الاعتلال لما اتفقت العرب عليه كما اختلفوا أيضا فيما اختلفت العرب فيه وكل ذهب مذهبا؛ وإن كان بعضه قويا وبعضه ضعيفا " (22).

ويعقد بابا آخر يؤكد فيه على صحة علل النحويين وينفي عنها أن تكون ساقطة أو واهية يسميه (باب في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة)، والفساد يقصد به عدم توفرها على الشروط اللازمة لتكون علة صحيحة للحوادث التي يدعي النحويون أنها علل لها، ويتهم من يقول بذلك بضعف الرأي وعدم معرفة أغراض القوم ، ثم يذكر أمثلة مما وقع فيه البعض من سوء الفهم الذي أدى به إلى الإنكار على النحويين في بعض تعليقاتهم وإنه إنما وقع في ذلك لعدم إحكامه الأمر، يقول " ... ولو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسقط عنه هذا الهوس وذا اللغو " (23)

فإذا أثبت ابن جني شرعية العلة النحوية ووضعها في موضعها بين علل الكلاميين والفقهاء فلا يفوته أن يشير إلى خصائص تلك العلة وما لها من الشروط والخصائص جريا على ما فعله الفقهاء؛ إذ إنهم لما درسوا العلة نظروا في شروط الكلاميين وأخذوا بعضها وردوا بعضها ، وقد وقف ابن جني موقفا وسطا في العلة النحوية التزاما بما قرره من أن العلة النحوية تقع وسطا بين علة المتكلمين وعلة الفقهاء ، وهو لم يشر إلى جميع الشروط والخصائص التي ينبغي توافرها في العلة النحوية وإنما توقف عند ما اختلف فيه الفقهاء والمتكلمون وأخذ شروط هؤلاء أحيانا واستعمل رخص أولئك أحيانا أخرى ، أما ما اتفقوا عليه فيبدو أنه لم يشر إليه لأنه عنده من لوازم العلة النحوية التي لا يرضى أن تكون أقل من العلة الفقهية؛ فمما أشار إليه إمكان نقض العلة وتخصيصها، والمقصود بالتخصيص في العلل هو إخراج بعض ما تناوله النص أو العلة ، والنقض هو تقاعد العلة عن مقتضاها وهذان

المفهومين متقاربين أحدهما يؤدي إلى الآخر، وهما أمران يبطلان العلة الكلامية لا محالة إلا أنهما يقبلان في العلة الفقهية كما ذكر .

وفي العلة النحوية ينقل ابن جني عن النحويين جوازه حيث يقول في باب في تخصيص العلل " اعلم أن محصول مذهب أصحابنا ومتصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل" (24) وهو يعتذر عن موافقة العلة النحوية للعلة الفقهية وتقايسها عن العلة الكلامية بقوله " وذلك أنها وإن تقدمت علل الفقه فإنها أو أكثرها إنما تجري مجرى التخفيف والفرق، ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكنا وإن كان على غير قياس ومستقلا "(25) فهو يعترف بأن علل النحو يمكن عدم الالتزام بها أو الالتفات إليها وإن ارتكب المخالف لذلك أمرا مستقلا إلا أنه غير ممتنع كما هو الحال في العلة الكلامية " ألا تراك لو تكلفت تصحيح فاء ميزان وميعاد لقدرت على ذلك فقلت موزان وموعاد، وكذلك لو أثرت تصحيح فاء موسر وموقن لقدرت على ذلك فقلت ميسر وميقن "(26) فعلى الفقه يمكن أن تنتقض لأن الحكمة من الأحكام والعلل فيها قد وجدت قبل تشريعها ومع هذا لم تكن موجبة بل بجعل الشارع لها ". (27)

وعلى النحو كما مثل يمكن مخالفتها وليس كذلك علل المنطق والكلام فهي كالنار التي إذا وجدت ولم يمنع منها مانع أحرقت قهرا، يقول : " أو ألغيت العوامل من الجوار والنواصب والجوازم لكنت مقتدرا على النطق بذلك وإن نفى القياس تلك الحال . وليس كذلك علل المتكلمين لأنها لا قدرة على غيرها ، ألا ترى أن اجتماع السواد والبياض في محل واحد ممتنع لا مستكره، وكون الجسم متحركا ساكنا في حال واحدة فاسد لا طريق إلى ظهوره ولا إلى تصويره، وكذلك ما كان من هذا القبيل، فقد ثبت بذلك تأخر العلل النحوية عن علل المتكلمين وإن تقدمت علل المتفقيين ". (28)

والعلل النحوية أحيانا تكون مما لا يجوز انتقاضه أو كما يقول " ما لا بد منه فهو لاحق بعلل المتكلمين، وهو قلب الألف واوا لانضمام ما قبلها وياء لانكسار ما قبلها نحو ضورب وقراطيس وقد تقدم ذكره، ومن ذلك امتناع الابتداء بالساكن "(29) فهذا النوع من العلل التي لا يستطيع المتكلم مخالفتها، أي أنك لو طلبت من المتكلم أن ينطق بالألف قبلها كسرة أو ضمة لما استطاع فهذه علة لا تنقض ، وأحيانا أخرى يمكن نقض تلك العلل وهذه التي ينظر في أمر تخصيصها ، وابن جني بعد أن نقل عن النحويين جواز تخصيص تلك العلل عاد يقول "..... إنما اضطر القائل بتخصيص العلة فيها وفي أشباهها لأنه لم يحتط في وصف العلة، ولو قدم الاحتياط فيها لأمن الاعتذار بتخصيصها "(30)

فكانه يخالف بذلك جمهور النحويين، ولعل ذلك التزاما بما قرره من رفع العلة النحوية على درجة العلة الفقهية ، فبعد أن يورد ابن جني عددا من العلل التي ينبغي الاحتياط فيها حتى لا تنتقض ينتهي إلى قوله " أفلا ترى إلى احتياطك في العلة كيف أسقط عنك هذه الالتزامات كلها ولو لم تقدم الأخذ بالحزم لاضطرت إلى تخصيص العلة "(31) فحدث التخصيص والانتقاض في العلة النحوية إنما يحدث بسبب سوء تعليل المعلل إذ ينبغي له أن يورد الاحتياط اللازم لمنع الانتقاض ، وهذا الاحتياط يتمثل في إيراد أوصاف كافية للعلة تمنع دخول الأفراد التي لا تنطبق عليها العلة ، ويقول إن هذا الاحتياط موجود في العلل الكلامية نفسها " وهذا عينه في العلل الكلامية ألا ترى أنك تقول في فساد اجتماع الحركة والسكون في المحل الواحد : لو اجتماعا لوجب أن يكون المحل الواحد ساكنا متحركا في حال واحدة، ولولا قولك : في حال واحدة لفسدت العلة ، ألا ترى أن المحل الواحد قد يكون ساكنا متحركا في حالين اثنتين "(32).

وبعد أن يناقش عددا من الأمثلة يحتاط فيها للعلة ويبين استقامتها وعدم انتقاضها يقول " وبعد إذا جرت العلة في معلولها واستتبت على منهجها وأما قوي حكمها واحتمى جانبها ولم يسع أحدا أن يعرض لها إلا بإخراجه شيئا إن قدر على إخراجه منها؛ فأما أن يفصلها ويقول بعضها هكذا وبعضها هكذا فمردود عليه ومردول عند أهل النظر فيما جاء به وذلك أن مجموع ما يورده المعتل بها هو حدها ووصفها فإذا انقادت وأثرت وجرت في معلولاتها فاستمرت لم يبق على بادئها وناصب نفسه للمراماة عنها بقية فيطالب بها ولا قصمة سواك فيفك يد ذمته عنها "(33) .

فهو لا يرتضي التخصيص موافقا بذلك أهل المنطق وقد علل هذا بأن العلة التي لا تطرد لا يمكن الدفاع عنها أو التمسك بها ولهذا فهو يعقد بابا يسميه (باب في إسقاط الدليل) وحاصله أن العلة إذا نقضت سقطت ويمثل لذلك بقول أبي عثمان : " لا تكون الصفة غير مفيدة " ويمثل بما ينقض ذلك، كما يمثل بعدد آخر من القواعد التي يضعها بعض النحويين ثم يأتي بما لا يوافقها ويحكم بسقوطها مما يؤكد قوله بعدم جواز انتقاض العلل أو تخصصها وعدم اطرادها ، ويعقد بابا آخر بعنوان " باب في نقض العادة " يمثل فيه بعدد من الصيغ الصرفية التي تستخدم لمعنى معين ثم يأتي ببعض الأمثلة استخدمت فيها تلك الصيغ بعكس ما كان معتادا ويقول : " فهذا نقض عادة الاستعمال لأن (فعلت) فيه متعد و(أفعلت) غير متعد " (34) الا أن هذا النقض لا بد له من علة بحسب الحكمة التي اشترطها للغة فيقول " وعلة ذلك عندي أنه جعل تعدي فعلت وجمود أفعلت كالعوض لفعلت من غلبة أفعلت لها على التعدي ... "(35)

ويضرب أمثلة متعددة على نقض العادة ويعلل لذلك كله ، ولسنا هنا في مقام بيان تعليقاته فذلك له موضع آخر .

ومما يشترطه ابن جني في العلة النحوية أن تكون متعدية غير واقفة فقد مر أن العلل — خاصة الفقهية — تكون منصوصة ومستتبطة وقد تكون المنصوصة — عند من يرى أنها علة — خاصة بمورد النص، ومنهم من يعديها إلى غير ذلك المورد، وأما المستتبطة وهي النوع المشترك بين الكلاميين والفقهاء فهي عند المتكلمين لا تكون إلا متعدية ولا يصح أن تكون واقفة وإلا فسدت كما مر، وأما عند الفقهاء فهي محل خلاف، وأما تعدي العلة النحوية فإن ابن جني يعقد له بابا يسميه "باب في أن العلة إذا لم تتعد لم تصح" يعرض فيه عددا من الأمثلة لتعليقات ذكرها النحويون ثم يردّها على أصحابها لأنها لا تتعدى إلى كل الأفراد.

وعلى الرغم من محاولات ابن جني الجادة لتقريب العلة النحوية من العلة الكلامية إلا أنه يؤكد غير مرة أنها لا تدركها ولا تكون في سمتها ويعطيها أحيانا بعض الصفات التي لا تصح لليلة المنطقية، ومن ذلك أنها تزول ويبقى حكمها فيعقد لذلك بابا يسميه (باب بقاء الحكم مع زوال العلة) يقول في أوله "هذا موضع ربما أوهم فساد العلة وهو مع التأمل بضد ذلك".

(36)

ثم يضرب أمثلة كثيرة لهذا الأمر ويقول في نهاية الباب "فهذه طريق بقاء الأحكام مع زوال العلل فاعرف ذلك فانه كثير جدا (37) .

ومما يثبتته لليلة النحوية مما لا يصح في العلة الكلامية أنها ينعكس وضعها بمعنى أن يحدث خلاف ما تقتضيه تماما وذلك ما جاء به في باب (في كثرة الثقيل وقلة الخفيف) فهذا بخلاف ما يذهب إليه من أن اللغة مبنية على الخفة ومما يتكلم عنه في هذا الباب كثرة توالي الضميتين مثل طنب وعنق وقلة توالي الكسرتين مثل إبل، ويرى أن علة ذلك هو أنهم كثيرا ما يشبهون المفرد بالجملة لعدة أسباب يذكرها ثم يبيّن على ذلك أن الجملة يكثر فيها توالي

المرفوعين وهما الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر ويقل فيها توالي المجرورين . وعلى ذلك حمل المفرد فكثُر فيه توالي الضميتين وقل توالي الكسرتين (38)، وهذا التعليل لتوقف العلة ليس مقنعا لأنه لم يعط علة لحدوثه في الجملة حتى نقبله في المفرد ولكنه على كل حال يعطينا صورة عن تصور ابن جني للعلة .

لقد مر أن الدور والتسلسل في العلل باطلان مفسدان للعلة المنطقية وقد عقد ابن جني بابا في دور الاعتلال ذكر فيه مسألتين إحداهما للمبرد فيها دور بعيد والثانية لسيبويه وفيها دور قريب وعلق على مسألة سيبويه هذه قائلا " أفلا ترى كيف صار كل واحد من الموضعين علة لصاحبه في الحكم الواحد الجاري عليهما جميعا وهذا من طريف أمر هذه اللغة وشدة تداخلها وتزاحم الألفاظ والأغراض على جهاتها " (39) .

فهو لا يرى في الدور بأسا هنا وإن كان شنع بعد ذلك على المبرد فقال " لكن ما أجازته أبو العباس وذهب إليه في باب ضربين وضربت من تسكين اللام لحركة الضمير وتحريك الضمير لسكون اللام شنيع الظاهر ، والعذر فيه أضعف من مسألة الكتاب ألا ترى أن الشيء لا يكون علة نفسه، وإذا لم يكن كذلك كان من أن يكون علة علة أبعد وليس كذلك قول سيبويه وذلك أن الفروع إذا تمكنت قويت قوة تسوغ حمل الأصول عليها وذلك لإرادتهم تثبيت الفرع والشهادة له بقوة الحكم " (40) فهو يستسيغ أن يكون الشيء علة نفسه في اللغة وإن كان ذلك فاسدا كما يقول إذ قبله من سيبويه ويرد مسألة المبرد لأن الدور فيها غير مباشر، ولعل ذلك راجع أيضا إلى ما قرره من أن علة النحويين أدنى من علة المتكلمين فيمكن أن يكون فيها الدور وأعلى من علة الفقهاء فلا يتباعد فيها الدور فلا يكون الشيء علة لعلة علة ولذا نجده يعقد بعد ذلك بابا آخر يسميه (باب في الدور والوقوف منه على أول رتبة) وأول ما يستهل به هذا الباب قوله " هذا موضع كان أبو حنيفة رحمه الله يراه ويأخذ به وذلك أن تؤدي

الصنعة إلى حكم ما مثله مما يقتضي التغيير فإن أنت غيرت صرت أيضا إلى مراجعة ما منه هربت فإذا حصلت على هذا وجب أن تقيم على أول رتبة " (41) وهذا الباب وإن لم يعقد للعلّة إلا أنه يبين مذهبه في الدور عامة ويقرر فيه أن الدور يمكن حدوثه في اللغة إلا أنه يوقف فيه على أول رتبة بمعنى أنه لا نجريه إلى غير غاية كما هو لازمه بل نأخذ الرتبة الأولى منه ثم نوقف تسلسله يقول " فإذا أدت الصنعة إلى هذا ونحوه وجبت الإقامة على أول رتبة منه وألا تتجاوز إلى أمر ترد بعد إليها ولا توجد سبيلا ولا منصرفا عنها " . (42)

وتعزيزا إلى ماقرره ابن جني من أن العلل النحوية دون العلل الكلامية وفوق العلل الفقهية فقد صنفها أربعة تصنيفات لم نعثر في الكتاب على غيرها ، بعضها أقرب إلى التصنيف الفقهي وبعضها الآخر أقرب إلى التصنيف الكلامي وقد يمزج بينهما ، فالتصنيف الأول الذي أورده هو تقسيم العلل النحوية إلى قسمين واجب لابد منه وآخر منه بد ويمكن عدم إعماله يقول " واعلم أنا - مع ما شرحناه وعيننا به فأوضحناه من ترجيح علل النحو على علل الفقه وإلحاقها بعلل الكلام - لاندعي أنها تبلغ قدر علل المتكلمين ولا عليها براهين المهندسين غير أنا نقول أن علل النحو على ضربين أحدهما واجب لابد منه لأن النفس لا تطيق في معناه غيره والآخر يمكن تحمله إلا أنه على تجشم واستكراه " . (43)

فالنوع الأول يحدث معلوله قهرا فهذا الضرب من العلل لا يمكن نقضه ولا توقفه فهو لاحق بعلل المتكلمين بشروطها الكثيرة يقول " الأول - وهو ما لابد للطبع منه : قلب الألف واوا للضمة وياء للكسرة قبلها " (44) فهذا مما لا يستطيع المتكلم مخالفته " فهذا ونحوه مما لابد منه من قبل أنه ليس في القوة ولا احتمال الطبيعة وقوع الألف المدة الساكنة بعد الكسرة ولا الضمة فقلب الألف على هذا الحد علته الكسرة والضمة قبلها. فهذه علة برهانية ولا لبس فيها ولا توقف للنفس عنها " (45) ويؤكد ذلك في موضع آخر إذ يقول " ثم اعلم بعد ذلك أن

علل النحويين على ضربين أحدهما ما لا بد منه فهو لاحق بعلة المتكلمين وهو قلب الألف واوا لانضمام ما قبلها وياء لانكسار ما قبلها نحو ضورب وقرطيس وقد تقدم ذكره ، ومن ذلك امتناع الابتداء بالساكن وقد تقدم ما فيه "(46) ، ومن أمثلة هذا النوع التي ذكرها قوله " ومن المستحيل جمعك بين الألفين المدتين نحو ما صار إليه قلب لام كساء ونحوه قبل إبدال الألف همزة وهو خطأ كساء وقضا ، فهذا تنوهمه تقديرا ولا تلفظ به البتة " . (47)

فهذا النوع الذي لا يمكن إهماله مثل عدم قدرة المتكلم على نطق الألف بعد الضمة أو الكسرة وعدم القدرة على الابتداء بالساكن _ كما يرى ابن جني _ وعدم القدرة على نطق ألفين متتاليتين " لأنك _ كما يقول أبو إسحاق _ لو مددتها إلى العصر ما كانت إلا ألفا واحدة "(48) لاحق بعلة المتكلمين . أما النوع الثاني وهو ما منه بد والذي هو دون الأول فإنه أيضا وإن دنا عن علل المتكلمين إلا أنه أعلى من علل الفقهاء " وذلك أنها وإن تقدمت علل الفقه فإنها أو أكثرها إنما تجري مجرى التخفيف والفرق ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكنا وإن كانت على غير قياس ومستقلا " . (49) وهذا النوع هو الأكثر " وما منه بد هو الأكثر وعليه اعتماد القول وفيه يطول السؤال والخوض "(50) وإنما كان هذا النوع يشبه العلل الفقهية والنوع الأول يشبه العلل الكلامية من حيث إن النوع الأول يقهر الإنسان عليه ، أما هذا النوع فلا يحدث معلوله قهرا فهو كالأمارات اللغوية التي يتبعها المتكلم كما كانت العلل الفقهية من قبيل الأمارات التي يتبعها المكلف وإن كان قادرا على مخالفتها لأن الأحكام الشرعية إنما ترد فيما يمكن للإنسان أن يفعله ويتركه وإلا كانت عبثا ، فلا يصح أن يؤمر بما لا يمكن فعله أو ينهى عما لا يمكن تركه لأن ذلك ظلم ولا يصح أن يؤمر بما لا يمكن تركه ولا ينهى عما لا يمكن فعله لأن ذلك متحقق لا محالة دون أمر أو نهى فيكون الأمر والنهي

عبثا ، وإنما نحتاج إلى الأحكام الشرعية لنعمل ما يمكن فعله ونترك ما يمكن تركه والأحكام اللغوية من هذا القبيل.

ولهذا وصف النحو العربي بأنه معياري ولو كانت العلل كلها من النوع الأول الذي لا يمكن مخالفته لكان النحو كله وصفا .

ونستطيع أن نستبطن من بطن التقسيم السابق تقسيما آخر هو تقسيم العلل إلى ما يقبل التخصيص و ما لا يقبله فالنوع الأول اللاحق بعلل المتكلمين لا يقبل ذلك وأما النوع الثاني فإنه يقبل ذلك على قول ؛ وإن كان ابن جني لا يرى جواز التخصيص كما تقدم .

إن التصنيف السابق للعلل وجعل أكثرها من قبيل الأمارات اللغوية ينبهنا إلى أمر مهم وهو أن اللغة العربية لما كان أمر الإعراب فيها على الخصوص موكولا إلى المتكلم كان لابد من وضع الأمارات المرشدة لذلك المتكلم حتى لا يخطيء الإعراب الصحيح؛ ولهذا أيضا كان النحو العربي معياريا أكثر من كونه وصفا، ويكون انشغال النحويين العرب بالتقنين إنما هو لسد حاجة ماسة في اللغة ، وعلى هذا فإن الدعوة إلى النحو الوصفي والهجوم المبالغ فيه على النحويين العرب لم ينظر عذرهم بعين الاعتبار ولم يبحث عما أدى بهم إلى ذلك .

أما التقسيم الثاني الذي قسم به العلل فهو تقسيمه إياها إلى علل موجبة وعلل مجوزة أو علة وجوب و علة جواز وهذا ليس كالتقسيم الأول كما قد يتبادر فاعلة الموجبة أو علة الوجوب هنا ليست هي العلة الواجبة التي مر ذكرها فتلك واجبة بنفسها محققة لمعلولها من غير قدرة للمتكلم على نقضها، وإنما المقصود بالعلة الموجبة العلة التي يجب على المتكلم أن يعمل لها عملا مثل الجر بحرف الجر وإن كان يستطيع مخالفة ذلك إلا أنه يكون قد خالف واجبا لغويا، كما أن التارك لما وجب في الفقه يكون قد خالف واجبا شرعيا وقد عقد ابن جني لهذا التقسيم بابا أسماه (باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجوزة) ويذهب فيه إلى

أن أكثر العلل هي علل موجبة " اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها كنصب
الفضلة أو ماشابه في اللفظ الفضلة ، ورفع المبتدأ والخبر والفاعل وجر المضاف إليه وغير
ذلك . فعلى هذه الداعية إليها موجبة لها ، غير مقتصر بها على تجويزها ، وعلى هذا مقاد
كلام العرب . " (51)

وأما النوع الآخر — وهو العلة المجوزة — فهو يرى أنها ليست بعلة وإنما هي أسباب
"وضرب آخر يسمى علة ، وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب . من ذلك الأسباب
الستة الداعية إلى الإمالة ، هي علة الجواز ، لا علة الوجوب . ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر
يوجب الإمالة لأبد منها . وأن كل ممال لعل من تلك الأسباب لك أن تترك إمالاته مع
وجودها فيه . فهذه إذا علة الجواز لا علة الوجوب " (52) .

ومثل الإمالة في ذلك شروط حذف نون كان إذا اجتمعت فإنها تجوز حذف النون ولا
توجيه فلك حذف النون ولك إثباتها " وكذلك كل ما جاز لك فيه من المسائل الجوابان ،
والثلاثة ، وأكثر من ذلك على هذا الحد ، فوقوعه عليه علة لجواز ما جاز منه ، لا علة
لوجوبه " . (53)

إن هذا التقسيم فقهي لا مرأى في ذلك فهو كتقسيم الفقهاء الأحكام إلى عزائم ورخص؛
فالعلة الموجبة عزيمة لا يجوز مخالفتها والعلة المجوزة رخصة إذا وجدت جاز لك العمل
بمقتضاها كالإمالة التي مثل بها ومثلها شروط حذف نون كان إذا اجتمعت فإنها تجوز حذف
وأما التصنيف الثالث فهو قسمته العلل إلى حاضر وغائب في حكم الحاضر إذ يقول في
حديثه عن أن العرب أرادت تلك العلل التي نسبها إليهم النحويون " والذي يدل على أنهم قد
أحسوا ما أحسنا وأرادوا وقصدوا مانسبنا إليهم إرادته وقصده شيئان : أحدهما حاضر معنا
والآخر غائب عنا إلا أنه مع أدنى تأمل في حكم الحاضر معنا " (54) والذي أراه أنه يعني

بالحاضر معنا العلة المنصوصة والغائب عنا الذي هو في حكم الحاضر هو العلة المستتبطة، وهو وإن لم يذكر ذلك إلا أن الشرح الذي جاء به يكشف عنه لأنه في كلامه عن ذلك الغائب يقول " فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب ووجوهها وتضطر إلى معرفته من أغراضها وقصودها : من استخفافها شيئاً أو استتقاله وتقبله أو إنكاره والأنس به أو الاستيحاش منه والرضا به أو التعجب من قائله وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقصود بل الحالفة على ما في النفوس " (55) فهذه أمور كما يقول في النفوس فلا يمكن معرفتها إلا بالاستنباط ولا أدل على ذلك من أنه جعلها في مقابل المنصوص الذي قال عنه " وأما ملروي لنا فكثير ". (56)

وذلك المروي هو عدد من الروايات التي أشرنا إليها والتي نقلت بعض التعليقات عن العرب مما حفز العلماء أن يفعلوا مثلهم ، يقول " أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا وتدريبوا وقاسوا وتصرفوا أن يسمعوأ أعرابيا جافيا غفلا يعلل هذا الموضع بهذه العلة ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره فلا يحتاجوا هم لمثله ولا يسلكوا فيه طريقته ". (57)

وظاهر من هذا التقسيم أنه يقفو به مسلك الفقهاء ولهذا استبدلنا مصطلحاتهم بمصطلحاته .
التصنيف الرابع الذي يصنف به ابن جني العلل تصنيف يقوم على بيان الغرض، فالعلل من حيث غرضها تنقسم إلى نوعين أحدهما لفظي والآخر معنوي؛ فاللفظي هو التخفيف والمعنوي هو الفرق بين المعاني، يقول " وذلك أنها وإن تقدمت علل الفقه فإنها أو أكثرها تجري مجرى التخفيف والفرق ". (58)

والعلة المعنوية عنده مقدمة على العلة اللفظية ولهذا فإننا نجد أن علل المنع من الصرف تسع ، منها واحدة لفظية والبواقي معنوية (59) بل إنه يكاد ينفي وجود العامل اللفظي حيث يقول " ومثله اعتبارك باب الفعل والمفعول به تقول : رفعت هذا لأنه فاعل ونصبت هذا لأنه

مفعول فهذا اعتبار معنوي لا لفظي ولأجله ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية؛ ألا ترى إذا قلت ضرب سعيد جعفرا ، فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئا، وهل تحصل من قولك ضرب إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل فهذا هو الصوت ، والصوت مما لايجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل "(60)

بل إنه يقول بعد ذلك " وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه كمررت بزيد وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم . هذا ظاهر الأمر ، وعليه صفحة القول . "(61) ويقول " فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح، واعلم أن القياس اللفظي إذا تأملته لم تجده عاريا من اشتمال المعنى عليه " (62) ، وفي هذا تهافت لأن التخفيف لا يكون الغرض منه إلا لفظيا ولا دخل للمعنى فيه ، إلا أن يقال إن المقصود بنفي العوامل اللفظية هو العلل الإعرابية دون غيرها ولهذا عبر عنها بالعوامل هنا وإن كان كثيرا ما يسميها عللا .

وهناك تقسيم آخر للعلة هو تقسيمها إلى علل أوائل وثوان وثوالت أو بعبارة أخرى إلى علل تعليمية وعلل قياسية وعلل جدلية وبعبارة ثالثة إلى علة وعلة العلة وعلة علة العلة وهذا التقسيم ذكره ابن السراج في أصوله وأشار إليه ابن جني بقوله في (باب في العلة وعلة العلة) قال " ذكر أبو بكر في أول أصوله هذا ؛ ومثل منه برفع الفاعل قال: فإذا سئلنا عن علة رفعه قلنا ارتفع بفعله فإذا قيل ولم صار الفاعل مرفوعا ؟ فهذا سؤال عن علة العلة " . (63)

ولم يرض ابن جني بهذا التقسيم وعد ماسماه ابن السراج علة العلة تنميما وشرحا للـعلة الأولى لأنه لو التزم الإنسان بالجواب عن كل سؤال لكان يلزم من ذلك تسلسل العلل إلى غير غاية "وكان يجب على ما رتبته أبوبكر أن تكون هنا علة وعلة العلة وعلة علة العلة". (64) ثم يقول بعد أن يطرح سؤالاً تلو سؤال "ولو تكلف متكلف جواباً عن هذا تصاعدت عدة العلل وأدى ذاك إلى هجنة القول وضعفة القائل به". (65)

وهو هنا يحاكم العلة النحوية بمقياس العلة المنطقية "ومن بعد فالعلة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة؛ ألا ترى أن السواد الذي هو علة لتسويد ما يحله إنما صار كذلك لنفسه لا لأن جاعلاً جعله على هذه القضية". (66)

هذه أهم التصنيفات التي جاء بها هو للعلة، أما أنواع العلل التي أشار إليها فيمكن تصنيفها من قبلنا تصنيفات أخرى، فمنها تعليله لفعل العرب وتعليله لفعل علماء العربية وغير ذلك من التقسيمات التي قد يشار إليها في الحديث عن خصائص التعليل في الكتاب وأما العلل نفسها التي أشار إليها فهي كثيرة أورد أهمها في تقسيم مقترح كالتالي :

(أ) ما يدعو إليه اللفظ : وأعني بها تلك العلل التي يقصد منها خدمة اللفظ، وأهمها طلب الخفة، وهذا عنوان عام يشمل كل التحسينات اللفظية — وقد كان يسميها بأسماء مختلفة — وإن كان أكثر إطلاقه هذا المصطلح على ما لا يجد له علة واضحة مثل قوله "وشجعه على ذلك شيئاً أن قلب الواو ياء في لياح لم يكن عن قوة ولا استحكام علة وإنما هو لإيثار الأخف على الأثقل" (67)، وقوله "وليس هناك علة تضطر إلى إبدالها أكثر من الاستخفاف مجرداً هو المعتد المستنكر المعول عليه المحتج به فلذلك اعتمدناه وأنشأنا الاحتجاج للخليل عنه إذ كان تلعباً بالحرف من غير قوة سبب ولا وجوب علة"، (68) وقوله "ومنها أنهم قلبوا الواو ياء قلباً صريحاً لا عن علة مؤثرة أكثر من الاستخفاف" (69) وقوله "وليس ذلك عن قوة علة، إنما هو

للجنوح إلى خفة الياء مع أدنى سبب وهو التطرق إليها بالكسرة طلبا للاستخفاف لا عن وجوب قياس" (70) وقوله "وذلك أن القلب مع الكسرة لم يكن له قوة في القياس وإنما كان مجنوحا به إلى الاستخفاف" (71) وقوله "فإذا جنحوا إلى الياء هذا الجنوح العاري من السبب المؤثر سوى ما فيه من الاسترواح إليه" (72) وقوله "وكما أن القلب مع الكسر لم يكن عن صحة عمل وإنما هو لتخفيف مؤثر" (73) و الإشارات إلى مفهوم الخفة كثيرة منثورة في الكتاب لأنها عنده أساس كل العلل أو معظمها، وهذا من الأسباب التي جعلته يقول بأن العلل النحوية أقرب إلى العلل الكلامية منها إلى الفقهية "اعلم أن علل النحويين - وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين - أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بقتل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا غير بادية الصفحة لنا" (74) فالخفة مفهوم عام ربما أمكن تعديته حتى للعلل المعنوية وذلك أن مقياسه هو الخفة على النفس وذلك غير مقصور على العلل اللفظية وإن كان إليها أقرب . ومن العلل اللفظية أيضا التعويض فهو سبب أو علة لوجود بعض الألفاظ إذا حذف غيرها، وقد عقد لذلك بابا أسماه "باب في زيادة الحرف عوضا من حرف آخر محذوف".

ومن العلل اللفظية أيضا "مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد".

ومن العلل اللفظية أيضا ما يسميه إصلاح اللفظ الذي عقد له في الكتاب بابا، وهذا المفهوم أيضا واسع يشمل عند ابن جني الكثير من المقاصد ولا يمكن تحديده بقاعدة أو فرع من فروع اللغة إذ إن الأمثلة التي ضربها لإصلاح اللفظ بعضها يدخل في النحو وبعضها في الأصوات وبعض في الصرف وبعض في البلاغة كما سيظهر عند الحديث عن تعليقاته، فإصلاح اللفظ

إن عندده أصل من الأصول وخاصة من الخصائص وعلة من العلل العامة التي تحكم اللغة وتؤثر فيها تأثيرا كبيرا .

(ب) ما يدعو إليه المعنى وأعني بها تلك العلل التي تخدم المعنى، فمنها ما يسميه الاتساع . وهو أيضا عنده ليس من العلل المستحكمة يقول : "ولا يقاس هذا ولا ما قبله لأنه لم تستحكم علته وإنما خرج تنبيها وتصرفا واتساعا" (75) ويقول "ولما اطردها في كلامهم وكثر على ألسنتهم وفي استعمالهم تجاوزوه واتسعوا فيه إلى ما تناعت حالاه وتفاوت زماناه" (76) والمقصود بالاتساع الخروج على القاعدة للتوسع في اللغة وزيادة ألفاظها ومعانيها. ومن العلل المعنوية ما يسميه التضمين، ويعني به استخدام حرف جر مكان حرف جر آخر إذا قصد معنى الفعل الذي يتعلق به الحرف الثاني، وقد عقد لذلك بابا أسماه (باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض).

ومن العلل المعنوية أيضا ما يسميه الحمل على المعنى "كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلا في اللفظ أو فرعاً" (77) .

(ج) ما تدعو إليه الصناعة وأعني بها تلك العلل التي لا يدعو إليها لفظ ولا معنى وإنما هي قاعدة قياسية، ومن تلك العلل ما يسميه تدريج اللغة وقد عقد له بابا خاصا وعرفه بقوله "وذلك أن يشبه شئ شيئا من موضع فيمضي حكمه على حكم الأول ثم يرقى منه إلى غيره" (78)، والمقصود به نقل حكم من أمر إلى أمر لشبه بينهما لا لعلة مشتركة فهو وإن أوهم بأنه يقارب القياس إلا أنه ليس إياه لانتفاء العلة، وهذا المفهوم أيضا أجراه في الأصوات والصرف والنحو كما هي عادته في بقية الأصول والخصائص التي يثبتها للغة العربية.

ومن العلل الصناعية التي تابع فيها الفقهاء ما يسميه الاستغناء ويعني به أن اللغة إذا جاءت بلفظ ما على غير قياس استغنت به عن اللفظ القياسي، وقد عقد له بابا باسم (باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس) ويقول في أول هذا الباب "وإنما يقع ذلك في كلامهم إذا استغنت بلفظ عن لفظ كاستغنائهم بقولهم ما أجود جوابه عن قولهم : ما أجوبه، أو لأن قياسا آخر عارضه فعاق عن استعمالهم إياه وكاستغنائهم بـ (كاد زيد يقوم) عن قولهم (كاد زيد قائما أو قياما)". (79) وهذه العلة علة سلب لا علة إيجاب، فهي علة لترك بعض الألفاظ أو التركيبات.

ومن العلل الصناعية التي جرى فيها الفقهاء الاستحسانُ وعقد له بابا أيضا وبدأه بقوله "وجماعه أن علة ضعيفة غير مستحكمة إلا أن فيه ضربا من الاتساع والتصرف" (80). ومن العلل الصناعية التي عقد لها بابا (الحمل على أحسن الأقبحين) "وذلك أن تحضرك الحال ضرورتين لابد من ارتكاب إحداهما فينبغي حينئذ أن تحمل الأمر على أقربهما وأقلهما فحشا" (81). ومنها (باب في التطوع بما لا يلزم)، ومنها كذلك حمل الأصول على الفروع وهو عكس القياس الذي هو حمل الفروع على الأصول، وهذه العلل كلها قياسية جارية فيها مذهب الفقهاء في أصولهم ، ومن أهم تلك العلل علة يمكن أن نسميها (الأصل) فكل ما لم يدعُ داع إلى تغييره يبقى على أصله، وإقرار هذا الأصل يستدعي أن نوجد علة لكل تغيير ينشأ بعد ذلك، وقد عقد لهذا المعنى بابا في الجزء الثاني من الكتاب بعنوان (باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأولى ما لم يدع داع إلى الترك والتحول) ولهذا فهو يرى أن إعلال الكلمات وإن بعد لابد أن يمر في مراحل وأن يكون لكل تغيير يحدث علة حتى يستقر الكلام على الصورة الأخيرة" (82)، ويعزز هذا الباب بباب آخر بعنوان (باب في أن الحكم للطاريء)

ومفاده أن العلة الأخيرة التي تعرض للأصل هي التي تلحق به التغيير وإن كان قبلها خاضعا لأصل آخر غيره.

وهذه العلل التي أشير إليها كلها عبارة عن أصول عامة تسير عليها اللغة العربية بحكمتها — فيما يراه ابن جني — ويتفرع عن كل أصل من هذه الأصول عدد من العلل اللغوية؛ فالعلل اللغوية الجزئية لا حد لها، إذ إن وراء كل تغيير علة أو حكمة، وهذا لا سبيل إلى حصره؛ فلو أخذنا نموذجا واحدا وهو (طلب الخفة) لأدرجنا فيه العشرات من القواعد الصوتية والصرفية والنحوية التي تتفرع عنه؛ فكل قاعدة علة لما تحدثه من تغيير، فلو ذهبنا نضرب الأمثلة على بعض ذلك لقلنا أن من العلل التي يمكن إدراجها تحت عنوان طلب الخفة مثلا :

مجيء الكسرة قبل الواو تقلبها ياء، ومجيء الضمة قبل الياء تقلبها واوا، وتحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلها يقلبها ألفا، وتوالي الحركات في الفعل الماضي داعية إلى بنائه على السكون عند لحوق تاء الفاعل به.

هذه وعشرات غيرها علل جزئية يمكن إدراجها تحت عنوان (طلب الخفة) وليس الغرض هنا تتبع كل ذلك ولكن ربما يشار إلى عدد منها في الحديث عن التعليل عند ابن جني في الفصل التالي.

وقد عزز ابن جني تلك العلل الأصول ببعض الأحكام التي ترفع من شأنها وتسمو بها عن علل الفقهاء كالباب الذي عقده (في الامتناع عن النقض) وادعى فيه على العرب عدم نقضها عللها وأغراضها إلا أنه في باب آخر زعم بقاء الحكم مع زوال العلة وهذا أمر فيه خلف ولا يصح في العلة الكلامية ولا الفقهية.

إن الصورة التي يمكن أن نتصورها للعلة بعد هذا العرض هي صورة خاصة لا علاقة لها بمفهوم العلة الفقهية ولا العلة الكلامية، فهو وإن طبق عليها أحكامهما إلا أننا نرى أنه يوى

انطباقها حيناً واختلافها حيناً آخر، وهذا يدعونا إلى النظر بروية في عمله هذا، فهو إلى جانب الاحتياط الذي اتبعه لضمان سلامة العلل من التناقضات التي يمكن أن تسجل عليها من قبل علماء الكلام أو الفقهاء فإنه من جانب آخر يلغي كل انتقاد يورده من رفض العلل النحوية ودعى إلى إسقاطها، فابن مضاء مثلاً هاجم العلل النحوية بمقاييس فقهية أحياناً وبمقاييس منطقية في معظم الأحيان معتمداً على انتقاض تلك العلل أو تخلفها أو الدور فيها وكل ذلك لا يقدح في العلة النحوية بالمقاييس التي وضعها ابن جني، فالعلل النحوية عند ابن جني ليست إلا دواعي لفظية أو معنوية أو صناعية تتداخل أحياناً وتتقوض أحياناً ويحدث فيها كثير من الأمور التي قد لا تكون مقبولة منطقياً ولكنها مقبولة بمقياس اللغة وحدها، وفيما يظهر لنا أن هذا الهدف هو الذي دفع ابن جني إلى تأكيد مفهوم توسط العلة النحوية بين العلة الفقهية التي لا يدرك كنهها ولا يمكن الوقوف عليها إذ لا ثبات لها في كثير من الأحيان وبين العلة الكلامية ذات المقاييس الصارمة والحدود المضبوطة والأحكام الثابتة.

إن كل هذه العلل أو الخصائص أو الأصول بعضها يتفق مع قواعد المنطق وبعض يتفق مع قواعد الشريعة أو مع قواعد المشرعين وفي كل الأحوال فإنه يتفق مع قواعد الحكمة التي آمن بها معظم العلماء العرب وراعوها فيما يأخذون ويتركون سواء في ذلك الفقهاء و علماء الكلام والنحويون.

هوامش الفصل الرابع

- 1 الخصائص، ج2، ص217
- 2 الخصائص، ج1، ص164
- 3 الخصائص، ج1، ص174
- 4 الخصائص، ج1، ص162
- 5 الخصائص، ج1، ص175
- 6 الخصائص، ج1، ص49
- 7 الخصائص، ج1، ص154
- 8 الخصائص، ج1، ص88
- 9 الخصائص، ج1، ص146
- 10 الخصائص، ج1، ص48
- 11 الخصائص، ج1، ص79
- 12 الخصائص، ج1، ص237
- 13 الخصائص، ج1، ص249
- 14 الخصائص، ج1، ص250

15	الخصائص، ج 1، ص 251
16	الخصائص، ج 1، ص 187
17	الخصائص، ج 1، ص 187
18	الخصائص، ج 1، ص 363
19	الخصائص، ج 1، ص 249
20	الخصائص، ج 1، ص 163
21	الخصائص، ج 1، ص 164
22	الخصائص، ج 1، ص 169
23	الخصائص، ج 1، ص 186
24	الخصائص، ج 1، ص 145
25	الخصائص، ج 1، ص 146
26	الخصائص، ج 1، ص 146
27	الكافية في الجدل، الجويني ، ص 14
28	الخصائص، ج 1، ص 146
29	الخصائص، ج 1، ص 146
30	الخصائص، ج 1، ص 147
31	الخصائص، ج 1، ص 149
32	الخصائص، ج 1، ص 150

33	الخصائص، ج 1، ص 152
34	الخصائص، ج 2، ص 216
35	الخصائص، ج 2، ص 217
36	الخصائص، ج 3، ص 159
37	الخصائص، ج 3، ص 166
38	الخصائص، ج 3، ص 183
39	الخصائص، ج 1، ص 184
40	الخصائص، ج 1، ص 185
41	الخصائص، ج 1، ص 209
42	الخصائص، ج 1، ص 211
43	الخصائص، ج 1، ص 88
44	الخصائص، ج 1، ص 89
45	الخصائص، ج 1، ص 89
46	الخصائص، ج 1، ص 146
47	الخصائص، ج 1، ص 89-90
48	الخصائص، ج 1، ص 90
49	الخصائص، ج 1، ص 146
50	الخصائص، ج 1، ص 96

51	الخصائص، ج 1، ص 165
52	الخصائص، ج 1، ص 165
53	الخصائص، ج 1، ص 166
54	الخصائص، ج 1، ص 246
55	الخصائص، ج 1، ص 246
56	الخصائص، ج 1، ص 250
57	الخصائص، ج 1، ص 250
58	الخصائص، ج 1، ص 145
59	الخصائص، ج 1، ص 110
60	الخصائص، ج 1، ص 110
61	الخصائص، ج 1، ص 110
62	الخصائص، ج 1، ص 111
63	الخصائص، ج 1، ص 174
64	الخصائص، ج 1، ص 174
65	الخصائص، ج 1، ص 174
66	الخصائص، ج 1، ص 174
67	الخصائص، ج 1، ص 351
68	الخصائص، ج 2، ص 66

- 58- مختصر لوامع الأنوار ، محمد بن علي بن سلوم ، تحقيق : محمد زهري النجار ، بيروت : دار التث العلمية ، 1983 .
- 59- مذكرات أصول الفقه ، الشنقيطي ، بيروت : دار القلم ، د.ت .
- 60- المعجم الفلسفي ، جميل صليبا ، بيروت : دار الكتاب اللبناني ، د.ت .
- 61- معجم القواعد العربية ، عبد الغني الدقر ، قم : منشورات الحميد ، ط1 ، 1410 هـ .
- 62- معيار العلم في فن المنطق ، الغزالي ، بيروت : دار الأندلس ، د.ت .
- 63- مقالات الإسلاميين ، الأشعري ، تحقيق : هيلموت ريتير ، ألمانيا : مرانز شتاينر / فيسباون) ، ط3 ، د.ت .
- 64- مقدمة ابن خلدون ، ابن خلدون ، بيروت: مؤسسة الأعلمي للنشر، 1971.
- 65- الملل والنحل ، الشهرستاني ، بيروت : دار السرور ، ط1 ، 1949 .
- 66- من العقيدة إلى الثورة : العدل ، حسن حنفي ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1988.
- 67- المنصف في التصريف ، ابن جني ، القاهرة : مكتبة البابي الحلبي ، ط1 ، 1954 .
- 68- المنطق ، محمد رضا المظفر ، بيروت : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، د.ت .
- 69- منطق ابن خلدون ، علي الوردي .لندن: داركوفان، ط2، 1994.
- 70- المنقذ من الضلال ، الغزالي ، تحقيق : عبد الحليم محمود ، القاهرة : دار الكتب الحديثة ، د.ت .
- 71- المنهج الجديد في التعليم الفلسفي ، محمد تقي مصباح اليزدي ، بيروت دار التعارف للمطبوعات ، بدون .

الفصل الخامس

توظيف العلة عند ابن جني

لقد رأينا أن ابن جني كان يرى في اللغة العربية بناء محكما سواء أكان واضعه هو الله سبحانه أم العرب، وأن لكل ظاهرة في اللغة - شاذة كانت أو مطردة - علة وحكمة، وأن الحكمة تنظم قوانين هذه اللغة وتحكمها، وإذا كان كل علم إنما يقوم بالوصف والتفسير والتنبؤ فإن القول بوجود نظام يحكم هذه اللغة يحقق هذه الأغراض الثلاثة جميعا، فدرس اللغة عند ابن جني وصف لما يدخل اللغة من أحداث ووصف لأصواتها مفردة كما هو واضح في كتابه سر صناعة الإعراب ومركبة كما في كتابه التصريف الملوكي وسر الصناعة ووصف للظواهر العامة فيها؛ سواء تعلقت بالألفاظ المفردة أو بالجمال والتركيبات، وهو من ناحية أخرى محاولة لتفسير هذه الظواهر واكتشاف قوانينها، وهذا عين التعليل الذي ملأ به كتابه الخصائص والذي هو مدار البحث في هذه الرسالة، ونتيجة لهذا التعليل واكتشاف هذه القوانين فإنك تستطيع طرد القياس ومعرفة المجهول بالمعلوم وهذا هو التنبؤ.

وقد ذهب البعض إلى أن الدرس اللغوي العربي درس معياري وليس وصفيا، وعد هذا الأمر معيبا، ورأى في الدرس الحديث الذي يقوم على الوصف بديلا عنه. (1)، إلا أن ذلك لم يسلم له، فالدرس اللغوي الحديث مؤخرا لم يلتزم بهذه الوصفية التي يدعو إليها فقد

الخصائص، ج 3، ص 163	69
الخصائص، ج 1، ص 350	70
الخصائص، ج 1، ص 164	71
الخصائص، ج 3، ص 163	72
الخصائص، ج 1، ص 351	73
الخصائص، ج 1، ص 49	74
الخصائص، ج 1، ص 145	75
الخصائص، ج 3، ص 223	76
الخصائص، ج 2، ص 413	77
الخصائص، ج 1، ص 348	78
الخصائص، ج 1، ص 392	79
الخصائص، ج 1، ص 134	80
الخصائص، ج 1، ص 213	81
الخصائص، ج 1، ص 474	82

دعا اللغوي الأمريكي تشومسكي إلى المعيارية في آخر ما توصل إليه (2)، على أنه من جهة أخرى لا يسلم أن درس اللغوي العربي كان معياريا كله وإنما هو — كما مر — انقسم إلى وصف وتفسير وتنبؤ وبالتالي فهو قد جمع بين المعيارية والوصفية؛ أما التعليل فإنه يجر درس اللغوي إلى التفسير والتنبؤ أكثر مما يدخل في الوصف ومن ثمّ فهو يقودنا إلى المعيارية التي اعتمدت قبل ذلك على وصف دقيق قام به ابن جني للغة وأصواتها وصرفها ونحوها .

إلا أننا بغض النظر عن قبولنا أو رفضنا لهذه المعيارية فإن دراستها ضرورية إذا أردنا أن نفهم درس اللغوي العربي والأصول التي يقوم عليها. وهذا الفصل محاولة لدراسة تلك التعليقات التي ملأ ابن جني بها كتابه الخصائص في ضوء التقسيم المحدث لفروع علم اللغة وهي علم الأصوات بفرعيه والصرف والنحو والدلالة في محاولة لمعرفة الطريقة التي طبق بها ابن جني الأصول التي اعتمدها واعتقد وجودها في اللغة وأنها تحقق الحكمة فيها، هذه الحكمة القائمة على المصلحة والتي تكمن بدورها في جلب المنفعة ودفع الضرر كما هي منقولة عن الأصوليين .

إن جلب المنفعة في اللغة يعني تحقيق الغرض الرئيس لها وهو البيان والإفصاح والتفاهم، ودفع الضرر يتمثل في محاولة توفير الجهد والتخلص منه أو تخفيفه، وكيف رأى ابن جني في كل حدث من أحداث اللغة سعيًا لتحقيق هذه المصلحة والالتزام بالنظام المتمثل في القياس الذي يتوفر على الشروط الصحيحة.

وأول ذلك أن اللغة هي أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم (3) ولهذا فإن التعبير عن هذه الأغراض هو الحكمة الأولى التي تراعى في قواعد اللغة، والمقصود بها البيان عن الحاجة، فلغة العرب مبنية على الخفة وقواعدها مبنية على تخفيف الجهد، فهي تحافظ على

تلك القواعد الصوتية فمتى خافت اللبس غيرت تلك القاعدة أو خرمتها لأن المعنى أشرف عندهم من اللفظ، " فسبب إصلاحها ألفاظها وطردها إياها على المثل والأحذية التي قننتها لها وقصرتها عليها إنما هو لتحسين المعنى وتشريفه والإبانة عنه وتصويره، ألا ترى أن استمرار رفع الفاعل ونصب المفعول إنما هو للفرق بينهما، فزينة الألفاظ وحليتها لم يقصد به إلا تحسين المعاني وحياطتها " (4).

فترى أن القواعد الكثيرة التي تلتزمها اللغة إنما الحكمة الأولى والأخيرة فيها هي توصيل المعنى واضحا خاليا من كل لبس، فإذا ضمن هذا الأمر فإن اللغة بعد ذلك تسير نحو تخفيف الجهد على المتكلم في تراكيب اللغة وأصواتها وصرفها ونحوها، وكل قواعد هذا العلم تخدم هذا الغرض؛ فإذا ما خيف لبس أو غموض سقطت الرخص ووجب الأخذ بالعزائم ذلك أن اللغة تقوم على ضربين من المقاييس : معنوية ولفظية والمعنوية عنده أقوى وأولى بالمراعاة (5).

تتكون اللغة العربية من تسعة وعشرين حرفا موزعة على ستة عشر مخرجا، وإنما توزعت على هذه المخارج ولم تجتمع في مخارج متقاربة لغرضين (6) الأول : هو البيان والإفصاح لأن ما تباعدت مخارجه حسن تأليفه بخلاف ما تقاربت، والثاني : تخفيف الجهد على تلك المخارج لأن اللغة مبنية على الخفة، فالخلق مثله كالناري الذي فيه نقوب يدفع العازف فيه الهواء ثم يسد أي النقوب شاء ويفتح الأخرى فكلما غير موضع أصابعه على النقوب اختلفت الأصوات الخارجة عنه، فالمتكلم يدفع الهواء من جوفه إلى حلقه وهناك في الحلق يسد المتكلم طريق الهواء أو يضيقها عند مخارج متعددة ويسمى كل مخرج منها حرفا، فكلما سد الهواء في موضع خرج جرس معين، وهذا سبب اختلاف أجراس الحروف، ثم إن واضع اللغة اختار لها هذه الحروف لأنها تدل على المعاني التي أرادوها فليست هي مجرد إشارات

لا علاقة لها بمدلولاتها وإنما هي دالة دلالة عقلية على المعاني المرادة منها؛ وبتركيب هذه الحروف تتكون المقاطع والكلمات بما تحتمله تركيبات تلك الحروف مع بعضها، وهكذا فإن لكل كلمة مادة هي ذات حروفها؛ وصورة هي طريقة تركيب هذه الكلمة من حيث عدد حروفها وترتيب الحركة والسكون فيها.

وأعدل صور الكلمات هي الكلمات الثلاثية وذلك لأمرين؛ الأول أن عدد حروفها ليس كثيراً فلا يمل المتكلم، وثانياً لأن الكلمة الثلاثية أعدل التراكيب لأنها لا تفجأ المتكلم بالسكون بعد الحركة؛ فهي تتكون من حرف يبتدأ به وحرف يحشى به وحرف يوقف عليه، وليس اعتدال الثلاثي لقلّة حروفه فحسب وإلا كان الثنائي أعدل منه لأنه أقل حروفاً.

فوجود الحشو في الثلاثي — الذي هو عينه — بين فائه ولامه يجعله أعدل الأبنية تركيباً؛ ذلك أن الحرف المبتدأ به لا يكون إلا متحركاً والموقوف عليه لا يكون إلا ساكناً فلما توافرت حالاهما وسطوا العين حاجزاً بينهما لئلا يفجأوا الحس بضد ما كان آخذاً فيه ومنصباً إليه.

ويرد على من يقول بأن هذا الثاني إما أن يكون متحركاً أو ساكناً فإن كان متحركاً جاء بعده الساكن فرجعت إلى ما هربت منه وإن كان ساكناً فهذا مثل الثنائي الذي يكون فيه الأول متحركاً والثاني ساكناً يرد على هذا بأن الثلاثي إذا كانت عينه متحركة فإنه يحدث لتوالي المتحركين ضرب من الملل لا بأس أن يستروح بعده إلى الساكن فيصبح ما كان مأبياً في الثنائي مرضياً في الثلاثي، وأما إذا كان الثاني ساكناً فهذا ليس كالثنائي الذي تفجأ فيه السكون الحركة لأن الساكن في درج الكلام غير الساكن الموقوف عليه، ولذلك ترى أن بعض الحروف إذا وقفت عليها لحقها صوت ما من بعدها؛ فإذا أدرجتها إلى ما بعدها ضعف ذلك الصوت وتضاعف للحس نحو قولك إح، إص، إث، فإذا قلت يحرر ويصبر ويسلم ويثرد ويفتح خفي ذلك الصوت وقل وخف ما كان له من الجرس عند الوقوف عليه، وسبب ذلك أنك

إذا وقفت عليه ولم تتطاول إلى النطق بحرف آخر من بعده تلبثت عليه ولم تسرع الانتقال عنه، فقدرت بتلك اللبثة على اتباع ذلك الصوت إياه فأما إذا تأهبت للنطق بما بعده وتهيأت له فقد حال ذلك بينك وبين الوقفة التي يتمكن فيها من إشباع ذلك الصوت فيستهلك إدراكك إياه طرفا من الصوت الذي كان الوقف يقره عليه، وبذلك فإن الساكن المتوسط كأنه لا ساكن ولا متحرك، وتلك حال تخالف حالي ما قبله وما بعده، وهو الغرض الذي أريد منه وجيء به من أجله لأنه لا يبلغ حركة ما قبله فيجفو تتابع المتحركين، ولا سكون ما بعده فيفجأ بسكونه المتحرك الذي قبله فينقض عليه جهته وسمته، فكما يحسن تألف الحروف المتفاوتة كذلك يحسن تتابع الأحوال المتغايرة على اعتدال وقرب لا على إيغال في البعد، ولذلك كان مثال فعل أعدل الأبنية حتى كثر وشاع وانتشر وذلك أن فتحة الفاء وسكون العين وإسكان اللام أحوال مع اختلافها متقاربة، وبهذا نعرف أن الثلاثي أعدل تركيبا من الثنائي، أما الرباعي فإنه لا محالة أقل تمكنا من الثلاثي لكثرة حروفه، ثم لا شك بعد ذلك في ثقل الخماسي وقوة الكلفة به لإفراط طوله (7) ولذلك كان الثلاثي لخفته مظنه التصرف والخماسي لطوله مظنة الجمود، ولحق الرباعي التصرف من الثلاثي كما أنه لحق التصرف الخماسي لقربه من الرباعي، وكذلك العكس فإن الرباعي لحقه الجمود من الخماسي ثم ألحقت به بعض صيغ الثلاثي مثل (لجع) فإنه استعملت تقليباتها الأخرى وهي ليست متروكة للاستتقال وإنما إلحاقا بالرباعي لئلا يخلو هذا الأصل من ضرب من الإجماد له مع شياعه واطراده في الأصلين الرباعي والخماسي، كما أنهم لم يخلوا ذوات الخمسة من بعض التصرف فيها وذلك ما استعملوه من تكسيرها وتحقيرها وترخيمها.

ومما يتعلق بصورة الكلمات أيضا تتابع الحركات والسكون فيها وهي ما يسمى الصيغ، فالثلاثي يحتمل اثني عشر مثالا جاءت جميعها في اللغة العربية إلا مثلا واحدا فإنه رفض

للاستتقال وهو مثال فعل وذلك لخروجهم من كسر إلى ضم، وأما في الرباعي فقد أهملوا منه أكثر من ذلك كمثال فعل وفعل، وكذلك في الخماسي أهملوا كثيرا من الصور التي تحتملها القسمة، وكذلك لا تجد في الثنائي - على قلة حروفه - ما أوله مضموم إلا القليل وإنما عامته على الفتح، فهم يختارون من التراكيب والصور ما ينبني على الخفة هذا من حيث الصورة، وأما من حيث المادة فإن كل كلمة تتكون من حروف معينة تمثل مادة الكلمة، وهذه المادة بتقليباتها تكون كلمات متعددة، فالثلاثي يحتتمل ستة تقليبات لكل مادة، فمثلا : كلم تحتتمل التقليبات التالية كلم و لمك و ملك و لكم و كمل ومكل، وقد تستخدم كل التقليبات وقد لا يستخدم إلا بعضها، ولما كان الثلاثي أخف التركيبات كانت التقليبات المستخدمة فيه أكثر وإن كان الرباعي والخماسي احتملان عددا أكبر من التقليبات؛ فمادة الرباعي يمكن أن تعطي أربعا وعشرين صورة والخماسي مائة وعشرين صورة ومع ذلك فإن المستخدم منها هو الأقل وذلك بسبب تأثير صورتها على استخدام مادتها .

ومن ناحية أخرى فإن للمادة نفسها أثر في تركيب الكلمات، فالحروف كلما تباعدت مخارجها كانت أحسن في التأليف، وكلما تقاربت مخارجها قبح تأليفها وتقل، ولهذا تراهم لا يجمعون بين حرفين حلقيين، فإذا فعلوا ذلك قدموا الأقوى منهما، وكذلك كل حرفين متقاربين إذا جمعوا بينهما قدموا الأقوى (8).

وهكذا فإن إهمال ما أهمل مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة أو المستعملة أكثره متروك للاستتقال (9).

إن واضع اللغة لما أراد صوغها وترتيب أحوالها هجم بفكره على جميعها ورأى بعين تصويره وجوه جملها وتفاصيلها وعلم أنه لا بد من رفض ما شنع تألفه منها نحو هع وقج وكق فنفاه عن نفسه ولم يمرره بشيء من لفظه، وعلم أيضا أن ما طال وأمل بكثرة حروفه لا

يمكن فيه من التصرف ما أمكن في أعدل الأصول وأخفها وهو الثلاثي؛ وذلك أن التصرف في الأصول وإن دعا إليه قياس وهو الاتساع به في الأسماء والأفعال والحروف - فإن هناك من وجه آخر ناهيا عنه وموحشا منه (10).

لقد حاول ابن جني أن يجد سببا واضحا في استعمال ما استعمل وإهمال ما أهمل غير ذلك الذي قال عنه إنه مستقل، فلم يجد سببا واضحا يعلل به ذلك فاكتفى بأن قال " فلما كان الأمر كذلك، واقتضت الصورة رفض البعض واستعمال البعض وكانت الأصول ومواد الكلم معرضة لهم وعارضة أنفسها على تخيرهم جرت لذلك عندهم مجرى مال ملقى بين يدي صاحبه وقد أجمع إنفاق بعضه دون بعضه فميز رديئه وزائفه فنفاه البتة كما نفوا عنهم تركيب ما قبح تأليفه، ثم ضرب بيده إلى ما أطف له من عرض جيده فتناوله للحاجة إليه وترك البعض لأنه لم يرد استيعاب جميع ما بين يديه منه؛ لما قدمنا ذكره، وهو يرى أنه لو أخذ ما ترك مكان أخذ ما أخذ لأغنى عن صاحبه ولأدّى في الحاجة إليه تأديته، ألا ترى أنهم لو استعملوا لجع مكان نجع لقام مقامه وأغنى مغناه " (11) فهو لم يذكر سببا محددًا لهذا الاختيار، إلا أنه مع هذا يقول بعد ذلك "ثم لا أدفع أيضا أن تكون في بعض ذلك أغراض لهم عدلوا إليه لها ومن أجلها فإن كثيرا من هذه اللغة وجدته مضاهيا بأجراس حروفه أصوات الأفعال التي عبر بها عنها" (12)، ويقول "إن سبب إهمال ما أهمل إنما هو لضرب من ضروب الاستخفاف" (13).

وهكذا فإننا نجد أن اللغة باستخدام هذه الإمكانيات يمكن تكوين عدد كبير من الكلمات فيها، فعلى سبيل المثال يمكن تكوين عدد من الكلمات الثلاثية هو مضروب $(29 \times 29 \times 29)$ وهذا العدد يساوي الجذور الثلاثية الممكنة فإذا ضربنا هذا العدد في $((12))$ وهو عدد المثل التي يأتي عليها الثلاثي، أمكننا حصر الاحتمالات الممكنة لهذه الجذور الثلاثية مع حساب

اختلاف الحركات، وهذا العدد أقل بكثير من الاحتمالات التي يمكن الحصول عليها من الرباعي أو الخماسي، فالرباعي يمكن الحصول منه على مضروب $((29 \times 29 \times 29 \times 29 \times 48))$ فالعدد 29 يساوي عدد الحروف المختارة والعدد $((48))$ يساوي عدد المثل التي يمكن ترتيب الكلمات منها بسبب تغير الحركات، والخماسي $((29 \times 29 \times 29 \times 29 \times 29 \times 192))$ على أننا مع هذا نجد أن الثلاثي هو الأكثر شياعاً في اللغة العربية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا الاحتمال هو احتمال نظري محض إذ إن كثيراً من الصيغ مهملة وتخضع لقوانين التأليف بين الحروف وللصيغ المختارة دون غيرها. أما من حيث المادة - أي حروف العربية المكونة للكلمات - فإنها تخضع لثلاث قواعد هي :

1- تخفيف الجهد.

2- الوضوح والبيان.

3- العلاقة بين الصوت والمعنى.

وتحت القاعدتين الأوليين تدرج عدد من القواعد التركيبية للألفاظ العربية؛ منها أنه لا يتركب من الحروف إلا ما تباعدت مخارجه وذلك لأن ما تباعدت مخارجه أسهل في اللفظ كما أنه أوضح وأبين؛ بشرط أن يكون هذا التباعد غير شديد وإلا احتاج إلى التقريب كما هو الإدغام الأصغر الذي سيأتي ذكره.

وإهمال ما أهمل - عنده - مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة أكثره متروك للاستتقال، فمن ذلك ما رفض استعماله لتقارب حروفه مثل سص و طس و ظث و نظ و ضش و شض وهذا كما يقول حديث واضح لنفور الحس عنه والمشقة لتكلفه وكذلك عنده

نحو قح و جق و كق و فك و عج و جك وكذلك حروف الحلق هي من الائتلاف أبعد لتقارب مخارجها عن معظم الحروف أي حروف الفم (14).

ولما كان الجمع بين المتقاربين يتقل على النفس فإنهم إذا عزموا الجمع بينهما قدموا الأقوى منهما لأمرين، الأول أن رتبة الأقوى أبداً أسبق وأعلى وهذه قاعدة عامة عنده، والثاني أنهم إنما يقدمون الأثقل ويؤخرون الأخف لأن المتكلم في أول نطقه أقوى نفساً وأظهر نشاطاً فقدم أثقل الحرفين وهو على أجمل الحالين كما رفعوا المبتدأ لتقدمه فأعربوه بأثقل الحركات وهي الضمة (15).

وعنده أن هذا لا ينطبق على مادة الكلمة أي حروفها فقط ولكن حتى على ترتيب حركاتها ولهذا يقول " فكما يحسن تألف الحروف المتفاوتة كذلك يحسن تتابع الأحوال المتغيرة على اعتدال وقرب لا على إيغال في البعد " (16)، فيستقل توالي الضمتين أو الكسرتين فيهرب عن هذا التوالي أحياناً إلى الفتح وأحياناً إلى السكون (17).

ومما يندرج تحت قاعدتي تخفيف الجهد والبيان (الفصاحة) ويجري مجرى الشطط في البعد ويقوم على عدم الإيغال في البعد قضية الإدغام، ويأتي الحديث عنها عند الحديث عن التصريف.

ومما يندرج تحت علة البيان أو الإفصاح المد بأنواعه أو ما يسميه ابن جني مطل الحروف، وهي تتعلق بالصوائت في اللغة العربية والتي تنقسم إلى صوائت قصيرة وهي الحركات : الفتحة والضمة والكسرة ويسميتها ابن جني حروفاً صغيرة (18) وصوائت طويلة وهي حروف المد الثلاثة وهي الألف والواو والياء ويسميتها بعضهم الحركات الطويلة، وكل حركة يقابلها حرف من حروف المد ويجانسها، فالألف تماثل الفتحة، والواو تماثل الضمة، والياء تماثل الكسرة، فإذا أشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها الحرف المجانس لها، (19)

فالحركات أبعاد للحروف من جنسها (20) ، وأما الحروف الثلاثة إذا وقعت ساكنة بعد حركة من جنسها ففيها امتداد ولين مثل قام وسير به وحوت فهي تمد مدا طبيعيا يقدر بثلاث حركات؛ إلا أن لها مواضع تطل فيها فيزاد في مدها، وذلك في ثلاثة مواضع :
الأول: أن تأتي بعدهن الهمزة، والثاني: أن يأتي بعدهن الحرف المشدد، والثالث: أن يوقف عليهن للتذكر.

فأما مدها قبل الهمزة فلأن " الهمزة حرف نأى منشؤه وتراخى مخرجه فإذا أنت نطقت بهذه الأحرف المصوتة قبله ثم تماديت بهن نحوه، طلن وشعن في الصوت فوفين له وزدن في بيانه ومكانه " (21). وأما مدها قبل الحرف المشدد — بل قبل السكون عموما سواء كان هذا السكون عارضا أو لازما — " فلأنهن — كما ترى — سواكن وأول المثليين مع التشديد ساكن، فيجفو عليهم أن يلتقي الساكنان حشوا في كلامهم فحينئذ ما ينهضون بالألف بقوة الاعتماد عليها، فيجعلون طولها ووفاء الصوت بها عوضا مما كان يجب لالتقاء الساكنين من تحريكها، إذا لم يجدوا عليها تطرقا، ولا بالاستراحة عليها تعلقا " (22). وأما علة مدها عند الوقوف عليها للتذكر " من قبل أنك لو وقفت عليها غير ممطولة ولا ممكنة المدة فقلت ضربا وضربوا واضربي وما كانت هذه حاله وأنت مع ذلك متذكر، لم توجد في لفظك دليلا على أنك متذكر شيئا ولأوهمت كل الإيهام أنك قد أتممت كلامك ولم يبق من بعده مطلوب متوقع لك، لكنك لما وقفت ومطلت الحرف علم بذلك أنك متطاول إلى كلام تال للأول منوط به معقود ما قبله على تضمنه وخطه بجملته " (23). " فهم يحتاجون إلى المد في كلامهم إما ليكون عوضا عن شيء حذفوه أو للين الصوت فيه " (24).

هذه من أبرز القضايا التي عالجها مما يراد منه البيان وتخفيف الجهد المبذول أو ما يسميه طلب الخفة، أما القضية الثالثة التي ذكرت وهي علاقة اللفظ بالمعنى فإن ابن جني له

قول فيها مشهور ينطلق فيه — فيما يظهر — من إيمانه بعقلانية اللغة وحكمة واضعها إذ إن لكل ممكن في الوجود سببا مرجحا ، ولهذا لا بد أن يكون لاختيار كل لفظ لمعناه سبب.

ويحاول أن يعطي عددا من الأمثلة لذلك في الباب الذي عقده تحت عنوان (باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني) جاء فيه " قال الخليل : كأنهم توهّموا في صوت الجندب استطالة ومدا، فقالوا : صرّ ، وتوهّموا في صوت البازي تقطيعا فقالوا : صرصر، وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفعلان : أنها تأتي للاضطراب والحركة نحو النقران والغليان والعثيان فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال، ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سمت ما حدّاه ومنها ما مثله ". (25)

ثم يأتي بأمثلة كثيرة يحاول فيها تصوير علاقة بين المعنى واللفظ منها قوله إن الأفعال الرباعية المضعفة تأتي للتكرير نحو الزعزعة والقلقلة وأنهم جعلوا استفعل في أكثر الأمر للطلب فجعلوا حروفا تسبق الفعل المطلوب للدلالة على طلبه والسعي له، ومما ذكره أيضا أنهم جعلوا تكرير العين دليلا على تكرير الفعل في مثل كسر و قطع " وذلك أنهم لما جعلوا الألفاظ دليلا المعاني فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل والعين أقوى من الفاء واللام وذلك لأنها واسطة لهما ومكونة بهما " (26).

هذا من حيث مشابهة الصيغ وهيئات الكلمات لمعانيها، وأما من حيث مواد الكلمة وعلاقتها بالمعنى فيقول فيه " فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع، ونهج متلئب عند عارفيه مأموم، وذلك أنهم كثيرا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بها عنها فيعدلونها بها ويحتذون عليها وذلك أكثر مما نقدره وأضعاف ما نستشعره " (27). ويضرب أمثلة كثيرة لذلك منها أن العرب قالت خضم وقضم فجعلت الأولى للرطب كالقثاء والبطيخ ونحوهما والقضم للصلب اليابس مثل قضمت الدابة شعيرها "

فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب والقاف لصلابتها لليابس حذوا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث " (28).

ومما أورده قولهم النضح والنضخ للماء والثانية أقوى من الأولى فجعلوا الحاء لرققتها للماء الضعيف، والحاء لغلظها للماء القوي، ومن ذلك الطاء والدال في قولهم قط و قدّ، ولما كان القط هو القطع عرضاً، وهو أسرع من القد الذي هو القطع طولاً اختاروا له الطاء لأنها أحصر للصوت وأسرع قطعاً له من الدال، ومن ذلك أيضاً قولهم القصم والقسم وقولهم الصد والسد، فالفعالان اللذان فيهما الصاد أقوى في المعنى واختاروا لهما الحرف الأقوى وغير ذلك من الأمثلة التي ذكرها (29)، بل إنه يذهب إلى أبعد من ذلك في قوله " نعم، ومن وراء ذلك ما اللطف فيه أظهر والحكمة أعلى وأصنع، وذلك أنهم قد يضيفون إلى اختيار الحروف وتشبيه أصواتها بالأحداث المعبر عنها بها ترتيبها وتقديم ما يضاهي أول الحدث وتأخير ما تضاهي آخره وتوسيط ما يضاهي أوسطه سوقاً للحروف على سمت المعنى المقصود والغرض المطلوب " (30).

ويضرب لذلك عدداً من الأمثلة منها قولهم (بحث) " فالباء لغلظها تشبه بصوتها خفقة الكف على الأرض والحاء لصلحها تشبه مخالباً الأسد وبراشن الذئب ونحوهما إذا غارت في الأرض، والثاء للنفث والبث في التراب، وهذا أمر تراه محسوساً محصلاً، فأى شبهة تبقى بعده أم أي شك يعرض على مثله " (31)، ومن الأمثلة التي مثل بها في هذا المقام الفعل شد " فالشين بما فيها من التفشي تشبه بالصوت أول انجذاب الحبل قبل استحكام العقد ثم يليه إحكام الشد وال جذب وتأريب العقد، فيعبر عنه بالدال التي هي أقوى من الشين لا سيما وهي مدغمة فهو أقوى لصنعتها وأدل على المعنى الذي أريد بها " (32)، بل إنه يشير إلى أن هناك حروفاً معينة تأتي لمعان معينة إذ يقول : " ومن طريف ما مر بي في هذه اللغة التي لا يكاد يعلم

بعدها ولا يحاط بقاصيها، ازدحام الدال والتاء والطاء والراء واللام والنون إذا مازجتهم الفاء على التقديم والتأخير، فأكثر أحوالها ومجموع معانيها أنها للوهن والضعف ونحوهما " (33).

وهكذا تجد أن ابن جني يرى أن العلاقة بين اللفظ والمعنى موجودة وواضحة ويشهد بها الحس، ومن هنا كان له نظرية أخرى مترتبة على هذه النظرية، — إن صح التعبير — فهو لما جعل كل لفظ مناسباً لمعناه وكانت هذه المناسبة التي قال بها قائمة على تقطيع تلك الحروف وإعطاء كل حرف جزءاً من المعنى من القوة والضعف وغير ذلك فإنه يترتب عليه أن تلك المعاني الموجودة في الحروف لا تزول بتغيير موقعها من الكلمة لأنه جعل دلالة الحروف على المعنى في معظم الأمثلة دلالة فردية لا تركيبية، بمعنى أنه جعل للدال مثلاً دلالة القوة والشدة مع غض النظر عما يجاوره من الحروف، فصفات الحرف الدلالية ثابتة له أينما كان موقعه — في معظم الأمثلة التي ذكرها — ولهذا فإنه قد التزم بما يلزم من مقولته تلك وهو ما سماه الاشتقاق الأكبر، ذلك أن الحروف لما كانت لها دلالة في حالة إفرادها ودلالة حال تركيبها فإن هذه الحروف تبقى لها دلالتها الفردية مع تغيير مواقعها في الكلمة، وتبقى لها دلالتها التركيبية إلا ما يتعلق منها بترتيب المعنى من القوة أو الضعف على النحو الذي مثل له، فإذا غيرت ترتيب تلك الحروف فإنها لا شك تحافظ على معنى جامع بينها هو المعنى المستفاد منها منفردة أو مجتمعة دون ترتيب، وهكذا فإن الكلمة الثلاثية يجمع تقليباتها الستة معنى جامع كما أن الكلمة الرباعية يجمع تقليباتها الأربعة والعشرين معنى جامع وكذلك الكلمة الخماسية بتقليباتها المائة والعشرين، والاشتقاق الأكبر مصطلح ابتدعه ابن جني كما يقول وإن كان أخذ معناه عن أستاذه الفارسي (34)، وإنما سماه كذلك للتفريق بينه وبين ما عرف قبله من الاشتقاق وهو ما كانت الكلمة تظل حروفها فيه على ترتيبها وإن زيد فيها أو

غيرت حركاتها أو غير ذلك، أما الاشتقاق الأكبر فهو أوسع من ذلك لأنه لا ينظر فيه إلى ترتيب الحروف وإنما يكتفى باجتماعها، فالحروف (ك ، ل ، م) كيفما رتبناها فإنها دالة عنده على القوة والشدة و تقلبياته (ك ل م) ، (ك م ل) ، (م ك ل) ، (م ل ك) ، (ل ك م) ، وكذلك تقلبيات القول فإنها مبنية على الخفة وتقلباتها (ق و ل) ، (ق ل و) ، (و ق ل) ، (و ل ق) ، (ل و ق) ، فتقابليب الكلام الستة معقودة على الشدة والقوة، وتقابليب القول معقودة على الإسراع والخفة (35).

والذي يلفت النظر أن ابن جني التزم بهذا المعنى حينما بدأ أول الكتاب بشرح مصطلحاته من القول والكلام والإعراب.

وبناء على ذلك أيضا فإن ابن جني يقارن بين الكلمات المتشابهة التي لا تختلف عن بعضها إلا في حرف واحد كما مثل في خضم وقضم وكذلك في قولهم (ج ب ل) ، (ج ب ن) ، (ج ب ر) يقول إنهم استعملوها " لتقاربها في موضع واحد وهو الالتئام والتماسك، منه الجبل لشدته وقوته، وجبن إذا استمسك وتوقف وتجمع، ومنه جبرت العظم ونحوه أي قوته " (36)، وقد أورد أمثلة كثيرة مشابهة (37).

وهكذا فإننا نجد أن الكلمة تحافظ على معنى جامع بتغيير ترتيب حروفها؛ أي تغيير بنية الكلمة بتغيير ترتيب حروفها دون تبديل الحروف أنفسها، وتغيير آخر هو تبديل حرف واحد من الكلمة مع الحفاظ على بقية الحروف في ترتيبها فتحافظ الكلمة بذلك على المعنى الموجود في الحرفين الثابتين ويتغير جزء المعنى وهو الجزء الخاص بالحرف المبدل كما مثل.

وهذه أهم القضايا الصوتية التي ترتبت على عقيدة ابن جني في التعليل وإيمانه بالحكمة العربية، وقد رأينا أن منها ما يتعلق بالأصوات منفردة (الفونوتيك) ومنها ما يتعلق

بخصائص الأصوات حين تركيبها (الفنولوجيا) ، ورأينا أثرها في التعرف على أصول الكلمات ومعرفة جذورها والاستفادة من تقليباتها، وغير ذلك.

كما أن كل ما قال به ابن جني في الصوت يترتب عليه مقولات متعلقة بالصرف بالإضافة إلى مقولات أخرى صرفية يرجع الكثير منها إلى قواعد الحكمة وعلل المصلحة التي مر ذكرها.

وأولها أن لهذا العلم فوائد كثيرة إذ إنه " يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة وبهم إليه أشد فاقة لأنه ميزان العربية وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليه، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف " (38).

والصرف أو التصريف عند ابن جني هو أن تأتي إلى الحروف الأصول فتصرف فيها بزيادة أو تغيير، وهو يحصر التغيير في خمسة أضرب : زيادة وبدل وحذف وتغيير حركة وسكون وإدغام (39).

فالصرف يقوم على التغيير في بنية الكلمة بأحد الوجوه المذكورة ومعرفة قوانينها، وأول ما يلزم لذلك أن نعرف أن الحروف العربية تسعة وعشرون حرفاً كلها تدخل أصولاً في تركيب الكلمات بأنواعها إلا الألف فإنه لا يأتي أصلاً إلا في الحروف دون الأسماء والأفعال (40) ، والأصول هي الحروف التي تلزم الكلمة في كل موضع من تصرفها إلا أن يحذف شيء منها تخفيفاً أو لعل عارضة (41).

ويرى ابن جني أن تركيب الكلمات من هذه الأصول على ثلاث درجات " .. أحدها تأليف المتباعدة وهو الأحسن، والآخر تأليف المتجاورة وهو دون الاثنين الأولين فإما رفض البتة أو قل استعماله " (42).

وفي هذه الأصول تقع التغييرات المختلفة التي هي قوام علم التصريف، وأول هذه التغييرات الزيادة، وهي إضافة حرف إلى الحروف الأصول من دون حذف أحدها حذف إبدال، ولا تجوز الزيادة إلا بأحرف عشرة يجمعها قولهم (سألتمونيها) وإنما كانت هذه هي الحروف التي تزداد دون غيرها بسبب خفتها وتحمل الكلمة لها؛ ولهذا يقول: " وفي الجملة فأخف الحروف عندهم وأقلها كلفة عليهم الحروف التي زادوها على أصول كلامهم، وتلك الحروف العشرة المسماة حروف الزيادة " (43).

ولما كانت كل الأحداث في اللغة معلولة بعلة؛ فإن هذه الحروف التي تزداد لا بد أن يكون هناك سبب لزيادتها، إذ إن الحكمة تقتضي أن الزيادة لا بد لها من فائدة، يقول " وبعده إذا كانت الألفاظ أدلة المعاني ثم زيد فيها شيء أوجببت القسمة زيادة المعنى به، وكذلك إن انحرف عن سمته وهديته كان ذلك دليلا على حادث متجدد له " (44).

والزيادة نوعان : الأول للفظ والثاني للمعنى، فالزيادة التي من أجل اللفظ ما يأتي للإلحاق أو للمد أو ما يأتي في أصل الوضع، والزيادة التي لأجل المعنى ما يدخل على الأصول لتكوين الصيغ المختلفة مثل اسم الفاعل واسم المفعول والمضارع وغير ذلك من المشتقات. (45) وعلى هذا فإنه يدخل في باب الزيادة جميع مسائل التمرين مما فيه زيادة على الأصل، وجميع الاشتقاقات المذكورة وغيرها كالتكسير والتصغير، وقد فصل كثيرا من ذلك متناثرا في الخصائص ومرتبيا في المنصف.

وهو يقسم الزيادة من حيث موضعها إلى نوعين أيضا هما ما يأتي أولا وما يأتي آخر أو ما نسميه اليوم السوابق واللاحق، وبسبب عنايتهم بالمعنى وتمكنه في أنفسهم فإنهم يقدمون الزيادة التي تأتي لمعنى في أول الكلمة "وذلك لقوة العناية به فقدموا دليله ليكون أمانة لتمكنه عندهم، وعلى ذلك تقدمت حروف المضارعة في أول الكلمة إذ كن دلائل على الفاعلين : من

هم وما هم وكم عدتّهم، نحو أفعّل ونفعل وتفعّل ويفعل" (46) وذلك بخلاف حروف الإلحاق والصناعة فإنها تؤخر وتجعل لواحقاً لأنها أقل أهمية " أفلا ترى إلى حروف المعاني كيف بابها التقدم وإلى حروف الإلحاق والصناعة كيف بابها التأخر، فلو لم يعرف سبق المعنى عندهم وعلوه في تصورهم إلا بتقدم دليله وتأخر دليل نقيضه لكان مغنياً من غيره كافياً " .

(47)

ويرى ابن جني أنه بسبب اهتمامهم بالمعاني أيضاً جاءوا بعدد من حروف المعاني حشواً في وسط الكلمة لتحسينها وليأمنوا عليها ما لا يأمنونّه على الأطراف (48)، ذلك أن الأطراف محل التغيير والإعلال ولهذا لم يجعلوها فيه، " فهذا يدلّك على ضمهم بحروف المعاني وشحمهم عليها حتى قدموها عناية بها أو وسطوها تحسّينا لها " (49).

ولما وضع ابن جني هذه القاعدة التي بموجبها ينبغي ألا تأتي حروف المعاني إلا أولاً أو وسطاً اضطر أن يعلّل للاستثناءات التي تتخرم بها هذه القاعدة بأن ما تأخرت فيه الزيادة الدالة على المعنى كالتأنيث والتثنية والجمع إنما هو للدلالة على الأصل فيها ليعلم حقيقة الشيء المراد تأنيثه أو جمعه أو تثنيته (50)، ومن جهة أخرى فإنه يرى بأنه على العموم فإن الاسم أحمل للزيادة في آخره من الفعل وذلك لقوته وخفته بخلاف الفعل الذي لا يتحمل بما يتحمل به الاسم من ذلك لضعفه وثقله (51).

ولكل حرف من حروف الزيادة مواضع يزداد فيها (52) وأغراض يزداد من أجلها، فالألف والواو والياء تزداد أولاً ووسطاً وآخرها وهي أكثر الحروف زيادة، ومتى كان في الكلمة ثلاثة أصول حكم بزيادة هذه الثلاثة لا محالة (53) .

وإنما كانت هذه الحروف تأتي زائدة أكثر من غيرها لخفتها.

وأما الهمزة إذا كانت أولا وجاء بعدها ثلاثة أصول فإنها لا تكون إلا زائدة، مثل أحمر وأخضر ومثل أكرم، فإن كان بعدها أربعة أصول فهي أصلية والكلمة بها خماسية مثل اصطبّل ، وأما وسطا فإن الهمزة لا تكون زائدة إلا نادرا على غير قياس، ويطرد زيادتها آخرًا للتأنيث مثل حمراء وخضراء.

وأما الميم فتزاد أولا ويقع بعدها ثلاثة حروف أصول نحو مضرب ومقتل ومعين ومعان وحكمها في ذلك حكم الهمزة، وزيد الميم وسطا شذوذا في نحو دلامص ، وكذلك زيادتها آخرًا شاذ نحو زرقم.

وأما النون والتاء فإنه ينظر إلى موضعهما فإن كانتا تقابلان بعض الأصول وإلا حكم بزيادتهما، وأغلب زيادتهما يكون الغرض منه معنويا لا لفظيا؛ فالنون تزداد في المضارعة مثل نفعل وفي الماضي نحو انفعل وبعد التثنية وجمع المذكر السالم مثل الولدين والمسلمين، وعلامة للرفع في الأفعال الخمسة وبعد الألف في مثال فعلان نحو غضبان وبعد الواو أو الياء في مثل زيتون وغسلين، وللتوكيد.

وزيدت التاء في جمع التأنيث نحو ضاربات وللمضارعة في مثل تفعل وتزداد في الماضي في مثال تفعل وتفاعل وتفوعل وما يتصرف منه من المصادر كالتفاعل والتفعيل، وتزداد للتأنيث في مثل حمزة وطلحة كما تزداد في افتعل واستفعل.

والهاء لا تزداد مطردة إلا بغرض لفظي وذلك لبيان الحركة في الوقف في نحو ارمه، كما زيدت شاذة في بعض الكلمات نحو أمهات.

والسين تزداد في استفعل وما تصرف منه كمستفعل، كما زيدت شذوذا في اسطاع. وأما اللام فلا تزداد إلا شذوذا.

ومما يندرج تحت قاعدتي تخفيف الجهد والبيان (الفصاحة) ويجري مجرى عدم الشطط في البعد ويقوم على عدم الإيغال في البعد مسألة الإدغام.

فالإدغام عند ابن جني إدغامان ؛ أكبر وأصغر، فالإدغام الأكبر هو الإدغام المألوف وهو قلب حرف إلى حرف آخر لتقريبه منه، وهو — كما هو معروف — ينقسم إلى إدغام المثليين وإدغام المتقاربين، فالأول مثل كاف سكر ودال شد ولام معتل، والثاني مثل أمحى وأماز واصبر وأثقل، فهنا أنت تحول الحرفين إلى حرف واحد مشدد، والمعنى الجامع — كما يقول — لهذا كله تقريب الصوت من الصوت " ألا ترى أنك في قطع ونحوه قد أخفيت الساكن الأول في الثاني حتى نبا اللسان عنهما نبوة واحدة، وزالت الوقفة التي كانت تكون في الأول لو لم تدغمه في الآخر، ألا ترى أنك لو تركت إدغام الطاء الأولى لتجشمت لها وقفـة عليها تمتاز من شدة ممازجتها للثانية بها كقولك قططع وسككر، وهذا إنما تحكمه المشافهة به، فإن أنت أزلت تلك الوقيفة والفترة على الأول خلطته بالثاني فكان قربه منه وإدغامه فيه أشد لجذبه إليه وإحاقه لحكمه ... وأما إن كانا مختلفين ثم قلبت وأدغمت فلا إشكال في إثبات تقريب أحدهما من صاحبه، لأن قلب المتقارب أؤكد من تسكين النظير " (54).

أما الإدغام الأصغر فهو مصطلح يطلقه ابن جني على عدد من قواعد التأليف التي تعتبر الحروف عند تركيبها، فالحرف في صورته المجردة يمكن أن يتصور له نطق مثالي ولكنه في جوار بعض الحروف يكتسب صورة مختلفة عن تلك الصورة المعروفة وهي وإن لم تكن بمنزلة الإدغام الأكبر الذي يحول الحرفين حرفا واحدا وينبو عنهما نبوة واحدة إلا أنه يقرب بينهما ويخفف الجهد في نطق الكلمة المشتملة عليهما، ويقع ضمن دائرة الإدغام الأصغر عدد من القواعد الصوتية المعروفة كالإمالة التي هي أيضا يقصد بها التقريب (55) في مثل ألف عالم، والجوار في مثل الحمد لله بضم الدال واللام أو بكسرهما، وفي قلب حركة عين

المضارع مما عينه حرف حلقي إلى الفتحة في مثل سأل يسأل وقرأ يقرأ، ومن ذلك الإبدال إذا كانت فاء افتعل صادًا أو ضادًا، أو طاء أو ظاء فتقلب تاؤه طاء وذلك نحو اضطرب واضطرب واطرد فهذا تقريب من غير قلب للحرف إلى الحرف المجاور، وكذلك الإبدال إذا كانت فاء افتعل زايًا أو دالًا أو ذالًا فتقلب تاؤه لها دالًا كقولهم : ازدان وادعى وادكر، ومن ذلك أن تقع السين قبل الحرف المستعلي فتقرب منه بقلبها صادًا في نحو السوق وسبقت إذ يلفظونها السوق وصبقت ، ومن ذلك إبدال الصاد زايًا في مثل قولهم في مصدر والتصدير مزدر وتزدير ، وكل تقريب لحرفين من غير جعلهما حرفًا واحدًا فهو إدغام أصغر، فابن جني إنما سماه الإدغام الأصغر ليشير إلى أن الجامع بين النوعين هو التقريب، وهذا التقريب تام في الإدغام الأكبر وجزئي في الإدغام الأصغر إلا أن التقريب هو المراد في كلا النوعين (56)، وإذا خيف من الإدغام اللبس فكّ ولم يدغم حفظًا للبيان وصيانة للمعنى (57).

وأما الإبدال وهو وضع حرف مكان آخر لغير إدغام فإن له حروفاً أحد عشر، منها ثمانية من حروف الزيادة وهي الألف والواو والياء والهمزة والنون والميم والتاء والهاء، وثلاثة من غيرها وهي الطاء والدال والجيم.

فأما الجيم فإنها تبدل من الياء شذوذًا، وأما الطاء فإنها تبدل من تاء افتعل إذا كانت فاء الفعل طاء أو ظاء أو صادًا أو ضادًا وأما الدال فإنها تبدل من تاء افتعل إذا كانت فاء الفعل دالًا أو ذالًا أو زايًا، وهكذا فإن هذين الحرفين يبدلان من حرف واحد اطرادا وذلك بسبب بعد الشقة بين مخرج التاء وهذه الحروف المجاورة فيقرب بينها بإبدال الدال والطاء مكان التاء بغرض التخفيف، ونرى أن هذه الثلاثة أي الطاء والدال والجيم وإن كانت ليست من حروف الزيادة، إلا أنها تبدل من حروف الزيادة وكذلك بقية حروف الإبدال التي هي مشتركة بين الإبدال والزيادة لا تبدل أيضا إلا من حروف الزيادة، فالياء تبدل من الواو والنون والألف

والهمزة، والواو تبدل من الياء والألف والهمزة، والألف تبدل من الواو والياء والنون والهمزة، والهمزة تبدل من الواو والياء والألف، والميم تبدل من الواو والنون، والتاء تبدل من الواو والياء، والهاء تبدل من الهمزة والياء، والنون تبدل من الألف، وهذا هو المشهور من الإبدال وإلا فالحروف التي أبدلت ولو شذوذا كثيرة، بل إن ابن جني ذكر تبديلات لواحد وعشرين حرفا من الحروف العربية في كتابه (سر الصناعة) وإن لم يعدها من حروف الإبدال في كتابه (التصريف الملوكي).

ويشمل الإبدال تغيير حروف العلة والحروف الصحيحة فهو أعم من الإعلال الذي هو الإبدال الواقع في حروف العلة وحدها، وإن كان أكثر الإبدال في هذه الحروف الثلاثة بالإضافة إلى الهمزة والنون اللذين هما قريبان من حروف العلة. (58)

والإبدال كله يأتي لطلب الخفة، أي أن الغرض منه لفظي، وأما ما يتغير فيه الحرف لأجل المعنى فإنه يؤدي إلى تغيير جذر الكلمة وهذا لا يدخل عند ابن جني في التصريف وإنما يدخل في ما أسماه الاشتقاق الأكبر.

ويدخل تحت مفهوم طلب الخفة كل القواعد التي يحدث تغيير الحرف بسببها مثل قلب حرف بسبب تنالي الأمثال؛ فاستثقلوا المتلين " حتى قلبوا أحدهما في نحو أملت وأصلها أملت، وفيما حكاه أحمد بن يحيى أخبرنا به أبو علي عنه من قولهم : لا وربك لا أفعل يريدون : لا وربك لا أفعل ". (59)

ويتكلم في موضع آخر عن العدول عن الثقيل وتغييره فيقول " وذلك أنه أمر يعرض للأمثال إذا ثقلت لتكريرها، فيترك الحرف إلى ما هو أثقل منه ليختلف اللفظان، فيخفا على اللسان " (60)، بل إنهم لأجل كراهة توالي الأمثال حذفوا بعض الحروف كما أبدلوا بعضها، كما أنهم للسبب ذاته يهربون من الحروف إلى ما هو أثقل منه كما قال.

ويبدو أنه يرى أن الإبدال مشروط بأن يبدل الحرف من آخر من مخرجه أو قريبا من مخرجه إذ يقول : " وهذا وإن كان عندنا غلطا لإبدال الحرف مما ليس من مخرجه ولا مقاربا له في المخرج " (61)، بل إنه في إعلال الياء والواو بقلبهما ألفا يفهم منه أن الحرف لا يتغير وأنه أشبه شيء بتعديل اللفظ ليتجانس من غير قلب حقيقي فكأن الألف عنده ليست حرفا وإنما هي حالة وسطى بين الياء والواو، وفي ذلك يقول " إعلال الحرفين إلى الألف لا يخرجهما كل الإخراج عن أصلهما ألا ترى أن الألف حرف ينصرف إليه عن الواو والياء جميعا، فليس للألف خصوص أحد حرفي العلة فإذا قلب واحد منهما إليه فكأنه مقر على بابيه، ألا ترى أن الألف لا تكون أصلا في الأسماء ولا في الأفعال وإنما هي مؤذنة بما هي بدل منه وكأنما هي هو. وليست كذلك الواو والياء لأن كل واحدة منهما قد تكون أصلا كما تكون بدلا، فإذا أخرجت الواو إلى الياء اعتد ذلك لأنك أخرجتها إلى صورة تكون الأصول عليها، والألف لا تكون أصلا فيهما، فكأنما هي ما قلبت البتة " (62)، والإبدال قد يحدث في فاء الكلمة أو عينها أو لامها (63).

وأما الحذف فإنه يقسمه إلى قسمين مقيس عن علة وآخر عن استخفاف لا غير فلا يقاس عليه (64)، فمن الأول حذف الواو إذا كانت فاء الفعل وكان ماضيه على فَعَلَ ومضارعهُ يَفْعَلُ ففأؤه التي هي واو محذوفة لوقوعها بين ياء وكسرة في مثل وعد يعد ووصل يصل، وكذلك حذفت من المصدر في عدة وصلة وأصله وعدة ووصلة.

ومن ذلك أيضا حذف الهمزة في المضارع إذا كان الماضي على أفعل مثل أكرم يكرم وأحسن يحسن والأصل فيه يؤكرم ويؤحسن.

وأما الحذف الشاذ فوقع في عدد من الكلمات قليلة حصرها ابن جني في كتابيه سر الصناعة والتصريف الملوكي.

ولم يعد ابن جني في هذا الباب ما حذف للوقف أو الجزم أو لالتقاء الساكنين " لأنه متى زال الساكن وفارق الجزم والوقف عاد الحرف " (65).

وأما تغيير الحركة فهو أكثر من الحذف وأكثر شيوعاً ولكنه يخضع لما يخضع له الحذف من الأغراض أيضاً فهو إما أن يأتي لغرض معنوي أو لفظي صناعي.

فمما يأتي لغرض معنوي : تغيير الحركات للوصول إلى صيغ معينة مثل بناء الفعل للمفعول بضم أول الفعل وكسر ما قبل آخره في الماضي وفتح ما قبل الآخر في المضارع، وكذلك تسكين وسط الفعل الماضي لاشتقاق المصدر في مثل ضرب ضرباً، هذا إذا قلنا بأن الفعل هو الأصل، أما إذا كان المصدر هو الأصل فإن التغيير هنا هو تحريك وسط المصدر للحصول على الفعل، وأما التغييرات التي تقع بسبب اللفظ فهي متعددة والغرض منها جميعاً في النهاية هو التخفيف وإن كان لها عللاً جزئية مختلفة كالهروب من توالي الحركات إلى السكون أو من توالي الحركات المتماثلة إلى غيرها لأن ذلك يعد ثقيلًا أو لتجنب التناثر وطلب الخفة بالتقريب لأجل المجاورة، فأنت لا تجد في كلامهم ضمة بعد كسرة. وغير ذلك من القواعد التي ذكرها في الكتاب.

وجميع هذه التغييرات الصرفية من زيادة وحذف وإبدال وإدغام وتغيير حركة تنظمها قواعد دقيقة وعلل جزئية كثيرة لا يجوز أن تخرم أو تتجاهل، فكل تغيير في الكلمة لابد أن يتم وفق مراحل المرتبة وقياساته الملزمة حسب أصل الكلمة، والطرق التي يمر بها يجب أن تكون معروفة حتى تصل إلى صورتها النهائية، فالأصل وإن كان المقصود به — كما يقول — الأصل القياسي وليس الأصل الذي استعمل ثم أهمل (66) إلا أنه مع ذلك يمنع أن تتخطى الرتب في الحذف والتغيير، فلا يجوز أن تتصور أن الكلمة حدثت فيها التغييرات دفعة واحدة بل في مراحل وخطوات وإن كانت مراحل تصورية ذهنية وليس لها واقع خارجي إلا أنه

مع ذلك يلتزم بحفظ الرتب كما يسميه ويعقد له بابا خاصا في الجزء الثالث من الخصائص، كما أنه يعقد بابا يسميه (في قلب لفظ إلى لفظ بالصنعة والتلطف لا بالإقدام والتعجرف) يلتزم فيه بأن التغيير في الكلمات يجب فيه عدم تجاهل صنعة الصرف وقواعدها، فالتغيير فيها أشبه بالمعادلة الرياضية لا يوصل إلى نتیجتها إلا بالمرور في مراحل تلك المعادلة، فكما أن طرفي المعادلة يكونان متساويين فكذلك أصل الكلمة والصورة النهائية التي تكون عليها يجب أن يكونا صورتين لشيء واحد إلا أن التغيير حصل بسبب بعض الطواريء الصناعية، فإذا أردت أن تثبت أن أصل كذا هو كذا تدرجت فيه كما لو أردت إثبات أن كذا يساوي كذا في المعادلة الرياضية، ويضرب لذلك مثالا هو : كيف تحيل لفظ (وأيت إلى لفظ أويت)، ويمكن أن نكتبها هكذا :

أثبت أن وأيت = أويت

وخطوات الحل عنده كالتالي:

بما أن فوعلا من (وأيت) = ووأى

وبما أن لام الكلمة مفتوحة متحرك ما قبلها

إذا تقلب اللام ألفا فتصبح ووأى

وبما أنه قد اجتمع واوان في أول الكلمة

إذا تقلب الأولى منهما همزة فتصبح أوأى

ثم تخفف الهمزة فتحذفها (أي بنقل حركتها إلى الواو الساكنة) فتصبح الكلمة أوى، وبذلك يثبت المطلوب.

كما أنه يضع لهذه المعادلة حلا أو برهانا آخر هو : أن نبني من وأى (فوعال) فتصبح

ووأى.

وبما أنه اجتمع واوان في أول الكلمة فتقلب الأولى همزة فتصبح أوأى،
وبما أنه التقت ألفان في آخر الكلمة إذن تقلب الثانية همزة فتصبح أوأء. ويجوز تخفيف المد
فتصبح (أوأء) ويشبه عندئذ لفظ (آءة) ، ويضرب أمثلة أخرى لذلك مثل استحالة لفظ (وأر)
إلى (أور). (67)

فالظاهر من كلامه أنه لا يجوز الانتقال غير المعلل من لفظ إلى لفظ ولا حدوث تغيير غير
معلوم السبب، بل لابد من البحث عن السبب في حدوث كل تغيير يطرأ على الكلمة، إذ أنه
كما مر لا يوجد تغيير يحدثونه إلا ويريدون به وجها من الوجوه، فهم يلتزمون فيه بالقواعد
المذكورة ويريدون مصلحة وهي الإبانة عن المعاني أما بالزيادة التي يراعى فيها كما رأينا
خفة الحروف المختارة والحفاظ على مواضع معينة للزيادة لضبطها حتى يعرف الأصلي من
الزائد وللتنوع في الاشتقاقات، كما رأينا أن أحرف الزيادة لها غرضان فبعضهما يزداد لأجل
المعنى وبعض يزداد لأجل المبنى، وأما بالحذف لتخفيف الجهد على المتكلم وذلك وفق قواعد
تحافظ على مواضع تلك الحروف المحذوفة وتدل عليها لئلا يختل المعنى، وأما إبدال حرف
مكان حرف طلبا للخفة بالتقريب بين الحروف أو موافقة للحركات كما هو في الإعلال، وأما
بالإدغام الذي هو أيضا تقريب وتخفيف للجهد وذلك إما بتحويل الحرف إلى مثله لينبو عنهما
اللسان نبوة واحدة وإما أو بتحويله إلى حرف مجانس دون قلبه قلبا تاما، وأما بتغيير للحركة
للاستزادة من الاشتقاقات أو للتخفيف بالتقريب.

وهكذا فإننا نجد أن الصرف كله عند ابن جني يقوم لغرض البيان وطلب الخفة.
وأما العلل النحوية – وأقصد بالنحوية هنا ما تتعلق بمفهوم النحو عندنا اليوم أي الإعراب
وليس حسب تعريف ابن جني – فإنها لا تخرج عن النظام الذي وضعه ولا تنقض

الغرض الذي أرادته العرب، فكل علل النحويين عنده قوية متماسكة ولا يقول بضعفها إلا من لا مسكة له بشيء من هذا الأمر كما مر.

وهو كغيره من النحويين ينقسم عنده الكلم إلى ثلاثة أقسام؛ اسم وفعل وحرف ولا يوجد غيرها. (68)

وهذه الأقسام تنقسم من جهة أخرى إلى معرب ومبني، فالحروف كلها مبنية وأما الأفعال والأسماء فإن الأصل في الأول البناء والأصل في الثاني الإعراب، فإذا شابته الأسماء الحروف كان هذا سببا في بنائها حملا عليها لأن التشبيه يحمل على مثله (69)، وكذلك الأفعال الأصل فيها البناء وأعربوا المضارع لتشبيهه باسم الفاعل (70).

والأصل في البناء أن يكون على السكون ولكنهم شبهوا الماضي بالمضارع فبنوه على الحركة لتكون له مزية على ما لا نسبة بينه وبين المضارع (71)، فإذا اتصلت به تاء الفاعل أو ما شابهها من الضمائر بنيت على السكون لمنع توالي الحركات الكثيرة، والعلة عنده في ذلك إصلاح اللفظ (72)، كما أن الفعل لم ينون وإن كان معربا لأنه تنقصه الحركة بالجزم فلا موضع فيه لزيادة التتوين لئلا ينتقض الغرض أو لأن التتوين دال على التمام والفعل يحتاج إلى الفاعل وهذا عين ما لأجله لم ينونوا المضاف (73)، ويرى أن الأفعال كان حكمها أن تقع بلفظ واحد أي بصيغة واحدة غير متصرفة إلا أنه لما كان الغرض في صناعتها أن تفيد أزمنتها خولف بين مثلها لتكون دليلا على المراد منها، ولهذا إذا أمن اللبس فيها جاز أن يقع بعضها موقع بعض، فيجوز أن يقع الماضي موقع المضارع؛ فنقول في الشرط مثلا إن قمت جلست لأن الشرط يدل على الاستقبال وكذلك الجزم في مثل قولنا (لم أقم أمس) (74).

هذا بالنسبة للأفعال، أما الأسماء فالأصل أن تعرب كما مر إلا ما شابه الحروف فإنه يبنى كالمنادى المعرفة (75) وغيره من الأسماء المبنية، والغاية من إعراب الكلام الإبانة كما هو

الحال في التصريف والأصوات، ولو كان الكلام شرجا واحدا غير معرب لاستبهم الفاعل من المفعول وغير ذلك، ولهذا إذا دل دليل على الفاعل والمفعول غير حركة الإعراب جاز التصرف بالتقديم والتأخير أيضا وإن خفيت الحركة (76)، والذي يؤثر في الإعراب ويخالف بين تلك الكلمات إنما هو العامل الذي يؤثر في المعربات ولا يؤثر في المبنيات لعدم الحاجة إلى المخالفة بينها (77)، يقول : " ألا ترى أن موضوع الإعراب على مخالفة بعضه بعضا من حيث كان إنما جيء به دالا على اختلاف المعاني " (78)، وهو ينقسم إلى عوامل الأسماء وعوامل الأفعال، وعوامل الأسماء لا تباشر الأفعال فضلا عن أن تعمل فيها (79).

ويرى ابن جني أن العامل هو دائما المعنى دون اللفظ وإنما قالوا عامل لفظي لأن المعنى ذكر دليله اللفظي " ألا تراك إذا قلت ضرب سعيد جعفرا ، فإن [ضرب] لم تعمل في الحقيقة شيئا، وهل تحصل من قولك ضرب إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فَعَلَ، فهذا هو الصوت والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل. وإنما قال النحويون : عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه ... فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا شيء غيره. وإنما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ باللفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح. واعلم أن القياس اللفظي إذا تأملته لم تجده عاريا من اشتمال المعنى عليه " (80). فالعمل إنما هو للمعنى ولهذا كان الفعل يعمل في المنصوبات من ظرف الزمان والمكان والحال والمفعول به والمفعول المطلق وغيرها وفقا للمقولات العشر التي قال بها الفلاسفة، وفي كلام ابن جني المذكور بعض الرد على ما أورده ابن مضاء من دعوى أن النحويين يقولون بأن الكلمات يعمل بعضها في بعض.

والإعراب بعضه يوافق المعنى وبعضه يخالفه؛ فقد يكون الفاعل مثلاً فاعلاً في المعنى وفي الصنعة فيرفع مثل (قام زيد)، وقد يكون فاعلاً في الصنعة دون المعنى فيرفع أيضاً مثل (مات زيد)، وقد يكون فاعلاً في المعنى دون الصنعة فلا يرفع مثل (ضرب زيد عمراً مسيئاً) فإن زيدا وإن كان فاعلاً في المعنى إلا أنه في الصنعة مضاف إليه "فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى قبلت تفسير المعنى على ما هو عليه وصححت طريقة تقدير الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك" (81).

والإعراب أربع حالات رفع ونصب وخفض وجزم، فالرفع للفاعل لأنه صاحب الحديث فهو أقوى الأسماء والضممة أقوى الحركات فجعل الأقوى للأقوى، أو رفع لأنه واحد والمفعولات تتعدد والرفع للتقيل، فكان التقيل للواحد والنصب للمتعدد لأنه خفيف (82)، أو أنهم رفعوا الفاعل لتقدمه ونصبوا الخبر لتأخره؛ لأن المتكلم يكون أول نطقه أقوى نفساً وأظهر نشاطاً، وكذلك رفعوا المبتدأ لتقدمه (83)، والمرفوعات إذن هي الفاعل أو نائبه أو ما يسميه (صاحب الحديث) والمبتدأ والخبر، وكذلك الفعل المضارع رفع لتجرده كما أن الاسم عند تجرده يرفع، وهكذا فإن كل ركن في الجملة فهو مرفوع وبقية الكلمات منصوبة إلا أن يسبقها حرف جر أو تكون مضافاً إليها وهي حينئذ في حكم المجرور بحرف الجر.

وأما علامات الإعراب فإن الضمة لما كانت ثقيلة جعلوها للرفع الذي هو قليل كما جعلوا الفتحة وهي خفيفة للكثير.

وجعلوا للإعراب علامات فرعية تشبه الأصلية فجعلوا الألف للنصب والواو للرفع والياء للجر في الأسماء الخمسة، وكذلك الواو جعلوها علامة للرفع في جمع المذكر السالم وحملوا النصب على الجر وجعلوها جميعاً بالياء وكذلك في التنثية (84).

فالإعراب وعوامله كلها تتم لغاية أو مصلحة كما هو حال تركيب الكلمات والتصريف فيها والاشتقاق منها.

وكذلك البلاغة تنظمها علل، بعضها لفظي وبعضها معنوي أو بعضها للتخفيف وبعضها للبيان، وقد تعرض في الخصائص لعدد من القضايا البلاغية وإن كان لا يمكن فصلها تماما عن النحو مثل قضية النظم من خلال الحديث عن التقديم والتأخير وقضية الحذف والمجاز والتوكيد وغيرها.

فأما الحذف فإنه يأتي للتخفيف والاختصار والإيجاز (85)، "والعرب إلى الإيجاز أميل وعن الإكثار أبعد" (86)، ويشترط في الحذف أن يدل عليه دليل (87)، وهو عنده لاحق بما يسميه شجاعة العربية، ويقسمها أي شجاعة العربية إلى حذف وزيادة وتقديم وتأخير وحمل على المعنى وتحريف، وقد قسم الحذف إلى حذف جملة ومفرد وحرف وحركة، والمفرد ينقسم إلى حذف فعل واسم وحرف، ولا يجوز حذف شيء من ذلك كله إلا إذا كان في الكلام دليل عليه وإلا فإن فيه ضربا من التكليف بعلم الغيب في معرفته (88).

وأما التوكيد فيأتي للإسهاب والإطناب (89)؛ ولهذا لا يجوز أن يجتمع حرفان لمعنى واحد لأن في ذلك نقضا لهذه العلة؛ إذ إن الغرض من استخدام الحرف هو الاختصار وهو ضد الإطناب والإسهاب (90)، والجملة الاعتراضية تجري عندهم مجرى التوكيد (91)، ومن الاختصار وطلب الخفة عندهم عدم استخدام الضمير المنفصل مع إمكان استخدام المتصل، وإن كان لذلك سبب آخر أيضا وهو "أنك لو قلت (زيد ضربت زيدا) فجئت بعائده مظهرا مثله لكان في ذلك إلباس واستتقال" (92).

وأما التقديم والتأخير فبعضه للمعنى وبعضه للصنعة، فما كان للمعنى فإنه يقدم ما يشخص إليه المتكلم، وذلك جائز، ويسميه ابن جني ما يقبله القياس، وأما النوع الآخر وهو ما

يأباه القياس فالصنعة تمنع منه إلا في الضرورة ولذلك سماه (ما يسهله الاضطراب) (93)، فمن الأول تقديم المفعول على الفاعل وتقديم الخبر على المبتدأ وتقديم المفعول على الفعل والفاعل؛ إذا لم يمنع من ذلك مانع نحوي أو يحدث لبساً في الكلام، فإن وجد هذا المانع كان علة لعدم التقديم والتأخير كتقديم الفاعل على الفعل وتقديم المفعول معه على الفعل أو تقديم المضاف إليه أو جواب الشرط عليه. (94)

وأما المجاز فإنه يأتي لثلاث علل أو أغراض هي الاتساع والتوكيد والتشبيه كقول النبي (ص) عن الفرس : " هو بحر " فهذا فيه اتساع لأنه زاد في أسماء الفرس، وفيه تشبيه لأنه جعل جريه مثل الكثرة في جري الماء، وفيه توكيد لأنه شبه العرض بالجواهر وذلك أثبت في النفوس، وإنما يجوز استعمال المجاز إذا وجدت القرينة الدالة على ذلك ولو عري الكلام من تلك القرينة لم يجز. (95)

ويرى ابن جني أن المجاز إذا كثر استخدامه لحق الحقيقة لأنه يفقد الدلالة على الأغراض المذكورة. (96)

وهذه أهم الموضوعات البلاغية التي وردت الإشارة إليها في الخصائص. وهكذا نجد أن جميع الفروع اللغوية تخضع لنظام التعليل الذي التزمه ابن جني في أصوله التي وضعها، ورأينا أن تلك العلل أو الأصول كانت في كل ما مر أما معنوية أو لفظية ولم يشذ منها شيء من ذلك، وقد أشار إلى ذلك في قوله في (باب في مقاييس العربية) : " وهي ضربان أحدهما معنوي والآخر لفظي وهذان الضربان وإن عما وفشوا في هذه اللغة فإن أقواهما وأوسعهما القياس المعنوي ". (97)

ويقصد باللفظية ما كان السبب فيها أو الشبه المرعي في القياس هو اللفظ وبالمعنوية ما كان الغرض منه إيجاد دلالة بذلك التغيير، وهذه الدلالة عنده على ثلاثة أنواع :

1- الدلالة اللفظية: وهي ما تدل عليه مادة الكلمة مثل دلالة حروف كلمة (ضرب) على

معنى الضرب كيفما تصرف وزيد فيها وغيرت حركاتها.

2- الدلالة الصناعية: وهو ما تدل عليه الكلمة بصيغتها كدلالة صيغة اسم الفاعل على

الحدث وفاعله أيا كانت مادة الكلمة، وهو ما يسميه الأصوليون المعنى الحرفي.

3- الدلالة المعنوية: وهي الدلالات غير المباشرة كالتضمنية والتلازمية وغير ذلك. (98)

فالعلل والأحداث اللغوية عنده تحدث إما لتحقيق تخفيف في اللفظ أو ما يسميه المحدثون (توفير الجهد اللغوي) وإما للبيان والإفصاح وإن تكلف المتكلم له بعض المشقة بل حتى لو أدى ذلك إلى بعض القبح المحتمل، يقول: "اعلم أن البيت إذا تجاذبه أمران: زيغ الإعراب وقبح الزحاف فإن الجفاة الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحاف إذا أدى إلى صحة الإعراب".

(99)

وقد تكرر كثيرا الحديث عن خوف اللبس وأمنه (100)، بل إن الأصول نفسها لها علل وأغراض فالقياس إنما يلتزم لأنه ينتفع به في الاستغناء عن الحصر والاكتفاء بالتمثيل ولو بطل القياس لم ننتفع بوضع قانون أو قاعدة نحوية، ولوجب أخذ اللغة كلها سماعا وحفظا ولا فائدة حينئذ من دراستها أو وضع أصول لها، ولهذا فإن الكلام عنده ينقسم إلى قسمين:

1- ما لا يقبل القياس وهذا لا بد أن ينص عليه.

2- ما يقبل القياس وهذا يكفي فيه وضع القانون والتمثيل له. (101)

وبعد كل هذا يمكن القول إن اللغة عند ابن جني تصبح بناء محكما؛ لكل حدث فيها غاية ومصلحة من جلب نفع أو دفع ضرر، ويمكن أن نعرف ما يوافق قوانين اللغة وما يخالفها إذا عرفنا قوانينه بل يستطيع كل واحد أن يختار العلل التي يقيس عليها فيدخل في اللغة ما شاء ويخرج منها ما شاء شرط أن يوافق ذلك التعليل حكمة العرب وما وضعت عليه كلامها.

هوامش الفصل الخامس

- 1 انظر تمام حسن ، اللغة العربية معناها ومبناها
- 2 انظر عبده الراجحي : الدرس النحوي الحديث
- 3 الخصائص، ج1، ص34
- 4 الخصائص، ج1، ص151
- 5 الخصائص، ج1 ، ص110
- 6 سر الصناعة، ج1، ص45
- 7 الخصائص، ج1، ص63
- 8 الخصائص، ج1، ص55
- 9 المصدر السابق
- 10 المصدر السابق، ج1، ص66
- 11 المصدر السابق
- 12 المصدر السابق
- 13 المصدر السابق، ج1، ص68
- 14 المصدر السابق، ج1، ص55

المصدر السابق، ج 1، ص 56	15
المصدر السابق، ج 1، ص 60	16
المصدر السابق	17
المصدر السابق، ج 2، ص 317	18
المصدر السابق	19
المصدر السابق	20
المصدر السابق، ج 3، ص 127	21
المصدر السابق، ج 3، ص 128	22
المصدر السابق، ج 2، ص 130	23
المنصف ، ج 1، ص 14	24
الخصائص، ج 2، ص 155	25
الخصائص، ج 2، ص 157	26
الخصائص، ج 2، ص 159	27
الخصائص، ج 2، ص 160	28
الخصائص، ج 2، ص 159 وما بعدها	29
الخصائص، ج 2، ص 164	30
الخصائص، ج 2، ص 165	31
الخصائص، ج 2، ص 165	32

33	الخصائص، ج2، ص168
34	الخصائص، ج2، ص135
35	الخصائص، ج2، ص136
36	الخصائص، ج2، ص151
37	الخصائص، ج1، ص148
38	المنصف، ج1، ص2
39	التصريف الملوكي، ص43
40	المنصف، ج1، ص118
41	التصريف الملوكي، ص46
42	سر الصناعة، ج2، ص816
43	سر الصناعة، ج2، ص811
44	الخصائص، ج3، ص371
45	المنصف، ج1، ص15+13
46	الخصائص، ج1، ص225
47	الخصائص، ج1، ص226
48	الخصائص، ج1، ص27
49	الخصائص، ج1، ص227
50	الخصائص، ج1، ص236

51	التصريف الملوكي، ص7
52	التصريف الملوكي، ص7
53	الخصائص، ج2، ص142
54	سر الصناعة، ج2، ص816
55	انظر باب الإدغام الأصغر ، الخصائص، ج2، ص142
56	الخصائص، ج3، ص99
57	المصدر السابق
58	المصدر السابق ج 2 ، ص 233
59	الخصائص، ج2، ص231
60	الخصائص، ج3، ص20
61	الخصائص، ج2، ص57
62	الخصائص، ج1، ص378
63	انظر التصريف الملوكي (باب الإبدال)
64	التصريف الملوكي، ص33
65	التصريف الملوكي، ص35
66	الخصائص، ج1، ص258
67	الخصائص، ج2، ص90 وما بعدها
68	اللمع في العربية، ص45

69	الخصائص، ج 1، ص 170
70	الخصائص، ج 1، ص 64
71	المصدر السابق
72	الخصائص، ج 1، ص 221+222
73	الخصائص، ج 3، ص 243
74	الخصائص، ج 3، ص 234
75	الخصائص، ج 1، ص 170
76	الخصائص، ج 1، ص 36
77	الخصائص، ج 1، ص 133
78	الخصائص، ج 1، ص 176
79	الخصائص، ج 1، ص 205
80	الخصائص، ج 1، ص 110
81	الخصائص، ج 1، ص 285
82	الخصائص، ج 1، ص 74
83	الخصائص، ج 1، ص 56
84	الخصائص، ج 1، ص 307
85	الخصائص، ج 1، ص 290
86	الخصائص، ج 1، ص 84

87	الخصائص، ج1، ص187 وما بعدها
88	الخصائص، ج2، ص362
89	الخصائص، ج1، ص290
90	الخصائص، ج2+3، ص110+465
91	الخصائص، ج1، ص366
92	الخصائص، ج2، ص195
93	الخصائص، ج2، ص384
94	الخصائص ج1 ص284 ، 294 و ج2 ص384 وما بعدها
95	الخصائص، ج2، ص444
96	الخصائص، ج2، ص449
97	الخصائص، ج1، ص110
98	الخصائص، ج3، ص100
99	الخصائص، ج1، ص234
100	الخصائص ج1 ص141 ، 142 ، 156 و ج2 ص444
101	الخصائص، ج2، ص44

الخاتمة

لقد رأينا أن التعليل يدخل كتاب الخصائص من جهتين :

الأولى : الجهة النظرية، ذلك أن القياس كما أسلفنا من أهم الأصول النحوية، وللقياس كمال هو معلوم أربعة أركان هي الأصل المقيس عليه والفرع المقيس والحكم المستتبط والعلة الجامعة بين الفرع والأصل، وهذه هي العلة القياسية التي فصل ابن جني أحكامها كما سيأتي، فهذه هي الجهة الأولى.

أما الجهة الثانية : فهي تتبع من أصل فلسفة الكتاب الذي يدرس خصائص هذه اللغة الشريفة ومواطن الإتقان والحكمة فيها؛ فيدرس المطرد والشاذ على أن له علة، فليس شيء مما يذهبون إليه — كما يقول سيبويه — إلا ويريدون به وجها من الوجوه وهذا يعني أن يمتليء الكتاب بالآلاف من التعليقات لكل قاعدة وكل شذوذ، بل حتى لأفراد المصاديق يبالغ ابن جني في تعليلها خاصة أن الكتاب كما ذكر يتتبع العلوم اللغوية المختلفة ليخضعها لقوانين كلية ارتأها ابن جني فكانت حصيلة هذه الفلسفة التي آمنت بحكمة العرب وحكمة اللغة العربية، تلك المجموعة الكبيرة من التعليقات التي لم يكن غرض الباحث دراستها ذاتها وإنما غرضه في هذا البحث الكشف عن أصولها وفلسفة التي انطلقت منها بالإضافة إلى بحث نتائجها العامة على تصور ابن جني للغة وكيف أنها تكون — طبقا لهذه الفلسفة — بناء محكما. فأما الجانب الأول وهو العلة القياسية فقد تنبه ابن جني إلى موضوع مهم فيها، فهو أدرك أنها غير مطردة وإنما كثيرا ما يتخلف القياس في اللغة؛ ولهذا لا يمكن وضعها في سمت العلة

المنطقية و(الكلامية)، وفي الوقت ذاته أدرك أن العلة الفقهية ضعيفة جدا ولا يمكن التعويل عليها في كثير من الأحيان، وإنما معظمها أمارات وعلامات يضعها الشارع، فأنت لا تعرف العلة في عدد ركعات الصلوات ولا أيام الصيام وعلل أحكام الحج وإنما تأخذ الأوامر الشرعية مأخذ العبودية والتسليم فإذا وضع العلل النحوية في سمتها صارت ضعيفة لا يعول عليها أيضا ولهذا خرج بفكرة جديدة زعم فيها أن العلة النحوية لا ترقى إلى العلة الكلامية ولا تسفل إلى العلة الفقهية فهي علة بين بين، ولم ينس أن يسبغ الشرعية على تلك العلل بدعوى أنها من عند العرب ولم يختلقها النحويون، ويقدم على ذلك دليلين أحدهما نقلي والآخر عقلي.

ومضمون الدليل النقلي أن العرب أنفسهم كانوا يعللون بعض ما يلفظون به كما أن الشارع أحيانا ينص على بعض العلل، والدليل العقلي مضمونه أنه العرب لا يمكن أن يكونوا قد تكلفوا الالتزام بأحكام معينة تجري بقواعد ثابتة وأن يكون ذلك محل وفاق بين العرب بلغاتهم المختلفة ثم يكون ذلك صدفة من غير قصد ولا علة، ويرفض الدعوى القائلة بأن علل النحويين واهية، ويتهم من زعم هذا بأنه لم يدرك أبعاد هذه العلل لضعفه هو في نفسه.

وهو لم يكتف بالإشارة إلى وضع العلة النحوية في منزلة وسطى بين العلة الفقهية والعلة الكلامية بل إنه جعل لها بعض خصائص العلة الكلامية وشروطها وتنازل عن بعضها تصديقا لدعواه.

قسم العلة النحوية إلى قسمين : الأول : يحدث معلوله قهرا مثل الفتحة قبل الألف لا تستطيع أن تنطقها ضمة أو كسرة، فهذه علة قاهرة لأن الألف تلزم بوجود الفتحة وهي التي يسميها علة موجبة وهذه أقرب إلى العلة الكلامية، وعلة أخرى مجوزة أقرب إلى الإمارة أو العلامة أو بعبارة أخرى أقرب إلى العلة الفقهية مثل الإمالة ومثل علة حذف نون كان، فالنوع الأول من العلل لا يمكن نقضه بخلاف النوع الثاني. وهو يميل إلى جعل العلل النحوية

معظمها من قبيل الأمارات والدلائل، وهو ما نستطيع مخالفته، فهي أمارات لغوية يتبعها المتكلم كما كانت العلل الفقهية من قبيل الأمارات التي يتبعها المكلف وإن كان قادرا على مخالفتها لأن الأحكام الشرعية إنما ترد في ما يمكن للإنسان أن يفعله ويتركه وإلا كانت الأوامر عبثا، فلا يصح أن يؤمر بما لا يمكن فعله أو ينهى عما لا يمكن تركه لأن ذلك تكليف بما لا يطاق فهو ظلم، وإنما نحتاج إلى الأحكام الشرعية لنعمل ما يمكن فعله ونترك ما يمكن تركه، والأحكام اللغوية من هذا القبيل. فنحن لا نحتاج إلى تعليم المتكلم أن يلفظ الفتحة قبل الألف لأنه مقهور على ذلك وإنما نعلمه العلل التي يسترشد بها ليختار من بين الممكنات ما هو صحيح، ولهذا وصف النحو العربي بأنه معياري، ولو كانت العلل كلها من النوع الأول الذي لا يمكن مخالفته لكان النحو كله وصفا، والحديث عن العلة القياسية استغرق فصلا من هذا البحث.

أما الجانب الآخر وهو التعليل العملي في كتاب الخصائص فإنه يمثل تصور ابن جني للغة ومدى تماسكها وترباطها، والذي رأينا من خلاله أن اللغة عند ابن جني ما هي إلا مجموعة من القواعد المبنية على علل وحكم تحكم تركيبها، ولهذا رأينا أن النحو عنده ليس قواعد الإعراب وحدها وإنما يشمل جميع فروع علم اللغة من صوت وصرف وإعراب وبلاغة، فجميعها دخلت عنده في تعريف النحو.

إن القاريء في كتاب الخصائص يظهر له بوضوح أن اللزمة التي تربط بين فروع اللغة وقواعدها عند ابن جني هي التعليقات المختلفة التي تدخل في كل فروع اللغة، فلا شك في تمييز ابن جني بين فروع اللغة ودور كل واحد منها إلا أنه جمعها تحت عنوان النحو، ولم يكن الجامع بينها إلا أن المتكلم إذا عرفها استطاع أن يتكلم بلغة العرب وينحو نحوهم، فهذه العلة الجامعة هي الرابط الأول والغرض الكلي من اللغة، ثم هناك أغراض وعلل جزئية

نظمت جميع هذه الفروع ودخلت فيها كطالب الخفة ورفع اللبس وغيرها، فلما كانت العلل جامعا بين أحكام اللغة في جميع الفروع خلطها ابن جني في كتابه ولم يميز بينها، لا لأن علم النحو في عصره لم ينضج بحيث يصل إلى هذا الحد من الفرز ولكن لأنه كان يقصد إلى تصنيف تلك القواعد بحسب الغاية والحكمة وليس بحسب الفرع الذي تنتمي إليه.

لقد كانت اللغة عند ابن جني بنية واحدة، وليس بنى في مستويات — كما هو تصنيف المحدثين — لأن ذلك التصنيف يقيد القواعد ويبطل حكماتها التي لا يجوز أن تنقض وإلا كانت غير صالحة للتعليل بها.

لقد رأينا أن القواعد الكلية أو العلل قد نظمت اللغة كلها وجعلتها في مستوى واحد وتؤدي غرضا واحدا هو البيان عن حاجة المتكلم، وسارت بحسب الحكمة التي تعني المصلحة كما عرفها الأصوليون من جلب المنفعة ودفع المفسدة، وكان جلب المنفعة يقابل تخفيف الجهد أو ما يسميه ابن جني طلب الخفة — بعد البيان — ودفع المفسدة يقابل رفع اللبس، وهاتان القاعدتان قانونان يحكمان جميع القواعد الفرعية في اللغة، بل وعليهما يؤول ابن جني كل صغيرة وكبيرة في اللغة بدءا باختيار الحروف العربية ومرورا بجميع القضايا الأخرى، فلؤل ذلك اختيار الحروف العربية فهي موزعة على عدد من المخارج بحيث لا تتعب المتكلم باستخدام مخرج واحد ولا يحدث بها لبس، واختارت العربية أحسن الحروف التي بينها تمييز واضح ولم تختار حروفا غير جميلة.

واللغة العربية اختارت التركيب الثلاثي ليكون النموذج المناسب لأنه وسط بين الإطالة والقصر فلم تختار الترتيب الثنائي لأن المتكلم يأخذ حرفا يبدأ به وحرفا يكون قلب الكلمة وحرفا يهيء نفسه فيه للوقوف فكان هذا أحسن التراكيب، أما التركيب الثنائي فهو متعب لأن المتكلم لا يكاد يبدأ حتى يتوقف، ولم يمتد إلى أن يكون رباعيا لأنه طويل وإنما كان

بعضها رباعيا للتغيير وللدلالة على إمكان الزيادة، ثم إن العربية تجعل الألفاظ المناسبة للمعاني المناسبة؛ فالحروف عنده دالة على معانيها؛ بمعنى أن هناك دلالة عقلية في الألفاظ على معانيها ولهذا فإن الحروف مهما قلبتها دالة على معنى مشترك بينها وهذا ما يسميه الاشتقاق الأكبر، ثم إن اللغة العربية لتخفيف الجهد في الانتقال بين المخارج كان فيها الإدغام، ولأن الحروف المتقاربة تدل على معاني متقاربة جاز احتلال بعضها مكان بعض فجاز الإقلاب، ولأن العربية تميل إلى الخفة دخل في اللغة الإبدال والإعلال، ولأنها للدلالة على المعاني المختلفة من اسم الفاعل واسم المفعول وغيرها دخلت الزوائد في الكلمات، وهكذا بقية التغييرات الصرفية.

ولأجل التفريق بين الفاعل والمفعول دخل الإعراب في الكلام، ولما كان الإعراب تغيير فلا بد من وجود سبب لهذا التغيير هو العامل، ولما كانت بعض الكلمات لا يتغير معناها لم نحتج إلى إعرابها فكانت المبنيات.

فلما احتجنا إلى تأكيد الكلام واتساعه وإيجازه دخل المجاز، والإيجاز للتخفيف كما هو واضح، وتوكيد الكلام واتساعه لأجل المعنى.

وهكذا فإن جميع اللغة وأحكامها إنما جاءت لهذا الغرض ولم يأت منها شيء لغير غرض أو غاية.

وهكذا فإن التعليقات عند ابن جني هي اللحمة التي بنيت عليها اللغة بل والدين والعقل والكون، لأن التعليل ليس مسألة لغوية وإنما هو منهج تفكير وفلسفة كونية.

فإذا عرفنا ذلك استطعنا أن نفهم موقف النحويين من التعليل؛ لأن القضية ليست كما ظنوها البعض تعقيدا للنحو وعلوم اللغة بقدر ما هو منهج في التفكير والنظر إلى الأمور وفلسفة للقضايا.

ولهذا فإن النحو عندهم نحوان ، نحو القراءة ونحو التنظير، فالأول هو الذي تدخله تلك العلة التي سماها النحويون – متعمدين – العلل التعليمية والتي يمكن حصرها في أشياء قليلة، والثاني تدخله العلل الأخرى التي لا يدعو النحاة إلى جعلها مقياسا نحويا ولا يلزمون بها أحدا أبدا كما قال الخليل بأنه مثل الرجل الذي دخل دارا محكمة فجعل يعلل ما فيها من الأشياء فإذا وجد غيره من العلل ما يفسر به ما هو قائم أخذ بها.

إن العلل التعليمية عند النحويين ميسرة وواضحة وليست معقدة كما يتهمها بعض المحدثين، وكل ما في الأمر أن من هاجموها لم يفرقوا بين التعليمي منها وغيره، بل ربما وجد أولئك الذين يدعون إلى تيسير النحو في هذا التقسيم للعلل ما هو خير من دعواتهم وما هو أكثر تيسيرا للنحو، ولو حاولنا وضع قواعد لنحو القراءة وعوامله لكان يكفي فيها أن نقول: إن الكلام منه معرب ومبني، فالمبني كفيما أمره، ثم المعرب إما أن يكون ركنا في الإسناد فهو مرفوع أو لا يكون كذلك فهو منصوب إن لم يسبقه حرف جر حقيقة كقولك (مررت بزيد) أو تقديرا كما هو في الإضافة.

إن التعليل ليس ظاهرة نحوية ولكنه ظاهرة ثقافية مر بها العالم الإسلامي في فترة من الزمن، وهذه الظاهرة واجهت معارضة ليس في النحو وحده ولكن في كل فروع المعرفة كما رأينا.

وهكذا فإن هذا البحث لم يكن يقدم موضوعا نحويا بقدر ما كان يدور حول الأسس العقلية والثقافية للبناء النحوي عند ابن جني ، فهو أقرب إلى أن يدخل في بحوث فلسفة اللغة وأصولها منه إلى النحو ، وكان من أهم نتائجه كما يظهر من العرض السابق ما يلي :

1- توضيح البناء العقلي لابن جني وإلقاء الضوء على توجهه العقلاني من خلال تصوره للعلة وللنحو ، وتقديم تصور واضح لنظريته اللغوية - إن صح التعبير - وفلسفة اللغة عنده،

انطلاقاً من الربط بين آرائه اللغوية و الأصول المعرفية عنده من خلال مذهبه الكلامي والفقهي .

2- توضيح تصور ابن جني للعلّة النحوية وحدودها وشروطها والفرق بينها وبين العلّة الفقهية والكلامية بجمع اللّمحات المتفرقة في كتابه للحصول على تصور متكامل للعلّة النحوية في ذلك العصر المتقدم عند الفريق الغالب على أمره من النحويين والذين يمثلهم ابن جني فيما يراه الباحث ، و كشف الأسباب الثقافية التي أدت بـابن جني إلى التمسك بالعلّة النحوية والدفاع عنها ، وسبب اتجاهه للتعليلات المعيارية . وبيان متانة التصور الذي وضعه

3- تحديد الموضوع الحقيقي لكتاب الخصائص ؛ خاصة وأنه قد اختلف الدارسون حول طبيعة هذا الموضوع بسبب اشتماله على تفرّعات كثيرة ومباحث مختلفة من علوم اللغة كالصرف والنحو والبلاغة والعروض والدلالة وإثبات أن موضوع الكتاب هو ما ادعاه صاحبه وهو (أصول النحو) حسب تعريف ابن جني للنحو وهو : انتحاء سمت كلام العرب ، وبذلك يشمل جميع الفروع المذكورة .

4- توضيح منهج التأليف في الكتاب وبيان مدى انتظامه لموضوعه ، وكشف الأسباب التي أدت إلى ظهور الكتاب بصورة غير متناسقة مما دفع بالبعض إلى القول بأن الكتاب متناثر ولا يدور حول موضوع واحد ، فالبحت يثبت أن الكتاب له موضوع محدد وثابت ودقيق .

5- الربط بين تنظير الكتاب وتطبيقه وكشف التناسق بين التنظير اللغوي الذي يقدمه ابن جني والتعليلات العملية التي يملأ بها كتابه ، وإثبات أن ابن جني كان له نظرية لغوية متكاملة لها بعد فكري وأصول فلسفية وأن جميع الملاحظات التطبيقية الدقيقة التي كان يشير إليها سواء كانت صوتية أو نحوية أو صرفية كانت تخضع لهذه النظرية ولتلك القواعد العقلية

والأصول الفكرية التي بنى عليها تصوره اللغوي . وبيان التناسق المنهجي عنده عن طريق ترتيب التعليقات التي أوردتها و تقسيمها وفق التقسيم الحديث لفروع علم اللغة .

SUMMARY

The target of this thesis is to study the concept of causality in the Arabic grammatical system depending mainly on the interpretations and assumptions supported by Ibn-jinni concerning this subject .

Causality is considered to be one of the most important concepts in the Islamic culture , because it forms the primary proof for the existence of the creator. In the Islamic culture the concept of cause is evident ; it does not need to be proved at all , nor does it need theoretical or philosophical background to be deduced it . In addition , it is innate .

Different interpretations of the proposition of cause by Islamic thinkers lead to the existence of various Islamic schools each of which adopted a particular view of the concept . Some believe that all things , even abnormal phenomena have logical causes , at the level of creation and legislation .

The most famous adoptive school of this belief is Al-motazela , which believes in righteousness and suitability , meaning that God's willingness is always the best choice for creatures .

This theory stemmed from dogmatics of Al-fiqh (the study of adoration and jurisprudence) , and was then transferred to the Arabic grammatical system .Grammarians who were influenced by this theory believe that whatever language contains , even the abnormal features , has a logical cause .Ibn-jinni, one of the believers in this theory, assumes that Arabic is the best language of all , and that it doesn't contain any single letter neither a word nor a structure but in the ever most appropriate place . He claims that Arabic supports the speaker with the best opportunities to express his thought and to reach his target very easily.

On this basis he suggests causes for all linguistic components in Arabic starting with the single letter , that he believes to be the best letters of all for the quality of variety of the point of articulation and their logical significance in respect to the meanings when they are produced . Ibn-jinni suggests causes for many other linguistic matters such as the reason why most Arabic words are of triletteral root and

not of two or four , the relation among words having some letters in common , parsing causes and all other linguistic propositions .

In this thesis , the first chapter is primarily devoted to the study of concept of cause in the islamic thought ; the arguments that are aroused about it with emphasis on the effects of that on linguistic researches in general and on the theory of Ibn-jinni in particular .

The second chapter deals with the cultural resources of Ibn-jinni , and with both dialectic and juristic schools showing the influence his schools have on the concept of cause .

The third chapter focuses on the position of the concept of cause in Ibn-jinni's book (Al-khasaes) , the relation it has to the book's subject , how deep the book treats the concept , and the characteristics of the causes Ibn-jinni fills his book with .

The fourth chapter deals with the theoretical concept and the philosophical principles of the linguistic cause as seen by Ibn-jinni ; the difference between the linguistic cause and the dialectic cause on the one hand and the difference between the linguistic cause and the juristic cause on the other hand.

The fifth and the final chapter deals with the use of the concept of cause in Al-khasa'is , how the concept of cause as suggested by Ibn-jinni influences his treating of the language ; the way he deals with it, and the division of its subjects . In other words , how his theoretical vision of the concept of cause influences his study of the language since he is considered to be one of the most famous Arabic linguists .

The thesis is concluded with a summary , showing the main results of the study .

المصادر والمراجع

- 1- آراء المعتزلة الأصولية ، علي بن سعد الضويحي ، الرياض : مكتبة الرشيد ، ط1 ، 1995 .
- 2- ابن الأنباري وجهود في النحو ، جميل علوش، تونس:الدار العربية للكتب،د.ت
- 3- أثر الاختلاف في القواعد الأصولية ، مصطفى سعيد الخن ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط4 ، 1985 .
- 4- الإحكام في أصول الأحكام ، ابن حزم ، بيروت : دار الجيل ، ط2 ، 1987.
- 5- إحياء النحو ، ابراهيم مصطفى ، القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، 1959 .
- 6- اسبينوزا ، أندريه كريسون ، ترجمة : تيسير شيخ الأرض ، دمشق : مكتبة العباسية ، ط1 ، 1966 .
- 7- أسرار العربية ، أبو البركات الأنباري ، دمشق : مطبعة الترقى ، 1957 .
- 8- الأصول ، تمام حسان ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1982 .
- 9- أصول الفقه ، محمد رضا المظفر ، بيروت : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، د.ت .
- 10- أصول الفقه الإسلامي ، زكي الدين شعبان . بيروت:دار الكتب ،ط2،1971

- 11- أصول العقيدة بين الشيعة والمعتزلة ، عائشة المناعي ، قطر : دار الثقافة ، 1992.
- 12- الأصول في النحو ، أبوبكر السراج ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط3 ، 1988 .
- 13- أصول النحو ، محمد عيد ، القاهرة : عالم الكتب ، 1989 .
- 14- أعلام وآثار من التراث اللغوي ، عبد القادر المهيري ، تونس ، دار الجنوب للنشر ، 1993 .
- 15- أعيان الشيعة ، محسن الأمين ، تحقيق : حسن الأمين ، بيروت : دار التعارف للمطبوعات ، 1986 .
- 16- الاقتراح ، السيوطي ، بيروت : جروس برس ، د.ت .
- 17- الاقتصاد فيما يتعلق بالإعتقاد ، الغزالي ، القاهرة ، ط1 ، 1962 .
- 18 - الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجاجي ، دمشق : دار النفائس ، ط2 ، 1363 هـ .
- 19- البحث اللغوي عند العرب ، أحمد مختار عمر ، القاهرة : دار المعارف ، 1971 .
- 20- البرهان ، عبد الملك الجويني ، تحقيق : عبد العظيم الديب ، الدوحة : مطابع الدوحة الحديثة ، ط1 ، 1399 هـ .
- 21- بين النحو والمنطق و علوم الشريعة ، عبد الكريم محمد الأسعد ، الرياض : دار العلوم للباعة والنشر ، 1983 .
- 22- التصريف الملوكي ، ابن جني ، القاهرة : شركة التمدن الصناعية ، ط1 ، د.ت .

- 23- التعريفات ، الشريف علي بن محمد الجرجاني ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط1 ،
1983 .
- 24- التعليل بالمصلحة عند الأصوليين ، رمضان عبدالودود اللخمي ، القاهرة : دار الهدى
للطباعة ، 1987 .
- 25- جذور الفتنة في الفرق الإسلامية ، حسن صادق ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، ط1 ،
1991 .
- 26- حجية المفاهيم وعلة القياس ، محمود أحمد حسين عبد ربه ، القاهرة : دار الكتاب
الجامعي ، ط1 ، 1978 .
- 27- حفريات المعرفة الإسلامية ، التعليل الفقهي ، سالم يفوت ، بيروت : دار الطليعة ، ط1
، 1990 .
- 28- الحكمة المتعالية ، صدر الدين الشيرازي ، قم : منشورات مصطفى ، ط2 ، بدون .
- 29- الخاطريات ، ابن جني ، تحقيق : علي ذو الفقار شاکر ، بيروت : دار الغرب الإسلامي
، ط1 ، 1988 .
- 30- الخصائص ، ابن جني ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط3 ، 1986 .
- 31- الخليل ، جورج متري عبدالمسيح ، بيروت : مكتبة لبنان ، ط1 ، 1990 .
- 32- دراسات أصولية في حجية القياس وأقسامه ، رمضان عبدالودود ، القاهرة : دار
الهدى للطباعة ، 1985 .
- 33- الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي ، تحقيق : د. محمد ابراهيم البنا ، القاهرة :
دار الاعتصام ، ط1 ، 1979 .

- 34- رسالة في قواعد العقائد ، نصير الدين الطوسي ، بيروت : دار الغربية ، ط1 ، 1992 .
- 35- سر صناعة الإعراب ، ابن جني ، تحقيق : د. حسن هندراوي ، دمشق : دار القلم ، ط1 ، 1985 .
- 36- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، خديجة الحديثي ، الكويت : مطبوعات جامعة الكويت ، 1974 .
- 37- شرح الأصول الخمسة ، عبد الجبار الأسد آبادي ، تحقيق : عبد الكريم عثمان ، القاهرة : مكتبة وهبة ، ط1 ، 1965م .
- 38- شرح المقاصد ، التفتازاني ، تحقيق : عبد الرحمن عميرة ، بيروت : عالم الكتب ، ط1 ، 1989 .
- 39- طبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر الزبيدي ، القاهرة : دار المعارف ، ط2 ، 1984 .
- 40- الطبيعة ، أرسطو : ترجمة إسحاق بن حنين ، تحقيق : عبد الرحمن بدوي ، القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، 1964 .
- 41- الطرق المبطلة للعلة ، رمضان عبدالودود ، القاهرة : دار الهدى للطباعة ، 1986 .
- 42- علل التنثية ، أبو الفتح ابن جني ، القاهرة : مكتبة الثقافة الدينية ، 1992 .
- 43- غاية الوصول إلى دقائق علم الأصول ، جلال الدين عبد الرحمن ، القاهرة : دار الكتاب الجامعي ، ط1 ، 1979 .
- 44- الفسر ، ابن جني ، تحقيق : صفاء خلوصي ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، د.ت .
- 45- الفلسفة الإسلامية ، محمد رضا المظفر ، بيروت : دار الصفوة ، ط1 ، 1993 .
- 46- قصة النزاع بين الفلسفة والدين ، توفيق الطويل ، القاهرة : مكتبة الآداب ، د.ت .

- 47- القياس في النحو ، منى الياس ، دمشق : دار الفكر ، ط1 ، 1985 .
- 48- الكافية في الجدل ، عبد الملك الجويني ، تحقيق : فوقية حسين محمود ، القاهرة : مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، 1979 .
- 49- لباب العقول في الرد على الفلاسفة في علم الأصول ، يوسف بن المعز المكلاطي ، تحقيق : د. فوقية حسين محمود ، القاهرة ، دار الأنصار ، ط1 ، 1977 .
- 50- اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط3 ، 1980 .
- 51- لمع الأدلة ، ابن الأنباري ، تحقيق : عطية عامر ، بيروت : المطبعة الكاثوليكية ، 1986 .
- 52- اللمع في أصول الفقه ، أبو إسحق الشيرازي ، بيروت : دار الكتب العلمية، ط1 ، 1985 .
- 53- اللمع في العربية ، ابن جني ، تحقيق : حامد المؤمن ، بيروت : مكتبة النهضة العربية ، ط2 ، 1985 .
- 54- المباحث المشرقية ، أبوبكر الرازي ، قم : مكتبة بيدار ، ط2 ، د.ت .
- 55- المنهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة ، ابن جني ، دمشق : دار القلم ، ط1 ، 198 .
- 56- المحصل في أصول الفقه ، أبوبكر الرازي ، بيروت : دار الكتب العلمية، ط1 ، 1985 .
- 57- المحيط بالتكليف ، عبد الجبار الأسدي ، تحقيق : عمر سيد عزمي ، القاهرة : المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر ، ط1 ، د.ت .

72- النحو العربي : بحث في تاريخ النحو ونشأة العلة النحوية ، مازن المبارك ، بيروت :
دار الفكر ، ط3 ، 1981 .

73 - النحو العربي: العلة النحوية نشأتها وتطورها ، بيروت : دار الفكر ، 1981 م .

74- النحو العربي والدرس الحديث ، عبده الراجحي ، بيروت : دار النهضة العربية ، 1986

75 - النزعات المادية في الفلسفة الإسلامية ، حسين مروة ، بيروت : دار الفارابي ، ط5 ،
1985 .